دكتــور
راضي عبد المجيد طه



الإدارة المدرسية في عصر العولمة



الإدارة المدرسية
في عصر العولمة

دكتور

راضي عبدالمجيد طه

أستاذ أصول التربية

وعميد كلية التربية النوعية - جامعة أسوان

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥

٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧

www.darelfikrelarabi.com

info@darelfikrelarabi.com

٣٧١,٢ راضي عبدالمجيد طه.

ر ض إ د الإدارة المدرسية في عصر العولمة/ راضي عبدالمجيد طه.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٥ هـ = ٢٠١٤م.

١٨٨ص؛ ٢٤سم.

ببليوجرافية : ص ١٧٩ - ١٨٦.

تدمك: ٣- ٢٩٤٠- ١٠ -٩٧٧ - ٩٧٨.

١- العولمة وآثارها على التعليم. ٢- مشكلات الإدارة المدرسية. ٣- اتجاهات التغيير والإصلاح في الإدارة المدرسية. أ- العنوان.

جمع الكترونى وطباعة



Elbardy-print@live.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن بروز ظاهرة العولمة قد أثر في مجال التعليم كما أثر في المجالات الأخرى، وذلك لأن النظام التربوي التعليمي مرتبط بالعولمة، حيث تحدث عملية التأثير من خلال التفاعل مع البيئة المحلية، فالنظام التعليمي والتربوي نظام مفتوح يتأثر بمجمل التغيرات التي تحدث في العالم، وهذا التأثير ينعكس على جميع عناصر النظام ومدخلاته ومخرجاته الإدارية.

وفي ظل العولمة لوحظ أن هناك قصوراً في واقع إدارة المدرسة، حيث إنه لا يوجد تحديث أو تجديد تربوي في التنمية الإدارية داخل المدرسة، بالإضافة إلى افتقار الإدارة لوجود برامج تدريبية للعاملين بها، كما أن هناك ضعفاً في تشجيع إدارة المدرسة لعملية التنمية المهنية.

وشهد المجتمع المدرسي تغيرات كثيرة تكنولوجية ومعلوماتية، وثورة إعلامية وانفتاحية على المجتمعات الأخرى، مما أدى إلى تراجع كثير من الأخلاق، وحلول بعض الأخلاقيات السيئة التي طغت على الإدارة المدرسية، مثل: التدخين، غياب التلاميذ، انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، التسرب، التسيب والقصور الإداري، والانفلات في أخلاق التلاميذ، بالإضافة إلى ضعف وغياب العلاقات الإنسانية بين العاملين بإدارة المدرسة، وغياب روح التعاون بينهم.

ولذلك جاء هذا الكتاب ليعبر عن مشكلات الإدارة المدرسية الناتجة عن عصر العولمة، والذي اشتمل على ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول: العولمة وآثارها على التعليم.**

الفصل الثاني: مشكلات الإدارة المدرسية، واشتمل على المشكلات التالية:

- غياب الانضباط المدرسي.
- الأنشطة التربوية بالمؤسسات التعليمية.
- ضعف استخدام تكنولوجيا التعليم بالإدارة المدرسية.
- ظاهرة الدروس الخصوصية.
- ظاهرة القصور الإداري بالمدارس.
- مشكلة الغياب المدرسي.
- مشكلة التسرب الدراسي.
- ضعف العلاقة الإنسانية في الإدارة المدرسية.
- إدارة الوقت.
- انتشار الفوضى بين طلاب المدارس.

الفصل الثالث: التغيير الإداري واتجاهات الإصلاح في الإدارة المدرسية.

والله ولي التوفيق

أ.د/ راضي عبد المجيد طه

أستاذ أصول التربية – كلية التربية بأسوان

الفصل الأول

العولمة وآثارها على التعليم

الفصل الأول
العولمة وآثارها على التعليم

مقدمة:

يشهد المجتمع العالمي المعاصر مع بداية الألفية الثالثة تحولات علمية وتكنولوجية في جميع نواحي الحياة، وتكمن أبرز هذه التغيرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يسرت لنا تعدد مصادر المعرفة وتنوعها والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التعليم .

والمتفحص لتقارير التعليم في مجتمعنا المصري وما أوردته تقارير اليونسكو يلاحظ التطورات والتغيرات التي حدثت في مجال التعليم من الحضانة حتى الجامعة، ويتمثل أهمها في تطبيق أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بصورة تتفق مع طبيعة مجتمعنا وما يتفق ومستجدات عصر العولمة تلك الموجة الشرسة التي تجتاح العالم في كل مجالات الحياة .

وفي هذا السياق فنحن نحاول مناقشة مستجدات عصر العولمة بصفة عامة وما أفرزته هذه الظاهرة من مستجدات تؤثر بقصد أو بدون قصد على التعليم بمختلف صوره وأشكاله الرسمية وغير الرسمية الحكومية والخاصة على حد سواء .

وتعني العولمة إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها. وتعتبر العولمة ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم كلٌّ بقدر درجة تفاعلها وبالتالي يمكن النظر إليها على أنها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل وأسهمت فيه جميع حضاراتها وشعوبها .

أسباب العولمة:

إن العولمة لا تعني تفاعل المكان فقط بل إن المدهش حقاً تفاعل الزمان أيضاً ومن ثم فإن العلاقات الرابطة ما بين الزمان والمكان هي التي تقرر لماذا العولمة، وتوجد **العديد من الأسباب من أهمها:**

١- التشوق إلى مزيد من الحرية وهو الحلم الرئيس للإنسان حلم أن ينعم بمزيد من الحرية، بمزيد من الديمقراطية، أن يرفع عنه قيود القهر والاستغلال، أن يرفع

عنه عبء الظلم والاستبداد وأن ينعم بكونه إنساناً حراً له حقوق، وعلى العالم ألا يحرمه منها بل على النظام العالمي أن يصون له حقوقه.

٢- تحقيق الرفاهية الإنسانية والتي تكفل مزيداً من المتعة ومزيداً من الحياة الجيدة الكريمة للإنسان، متمثلة في:

- مزيد من الرعاية الصحية والاجتماعية والإنسانية.
- مزيد من التعليم والثقافة الحيوية واحترام الحقوق السياسية.

٣- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة فالعولمة تعمل على ترسية المبادئ وتأسيس الأخلاق، وفي الوقت ذاته ترفع من احترام وتقديس القيم وبشكل كامل ومتكامل وعالمي وهي بذلك تعمل على إيجاد مبادئ عامة تصون الحياة الإنسانية.

٤- تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير بمعنى آخر جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً وأكثر جمالاً وأكثر إنتاجاً للخير العام لكافة البشرية أي تنمية الذوق والإحساس بالجمال والخير والسعي إلى حياة أفضل ورفض القبح بكل أشكاله وألوانه، وهو ما يستدعي من يقود العولمة إلى:

- إرساء قواعد العدالة ومحاربة الطغيان والظلم والقهر.
- إرساء روح التسامي والتسامح ومحاربة التعصب والاضطهاد.
- إرساء روح المحبة والتعاون والخير ومحاربة الكراهية والاستئثار والشر.

٥- تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية ويحميها من التلوث ومن جور الإنسان على الموارد القابلة للنفاد وعلى حرمان الأجيال القادمة من حقها في حياة آمنة نظيفة وبما يستدعيه ذلك من إجراء تغييرات في نظم الإنتاج، وتعمل على:

- معالجة الهادر والفاقد والضائع في العمليات الإنتاجية وعدم السماح بتبديد الموارد.

- رفع الكفاءة الإنتاجية وإنتاج فقط ما يحتاجه العالم ودون أن يكون هناك فائض مغالىً فيه.
- التحول إلى توظيف الإنسان في مجالات جديدة إبداعية ارتقائية.

٦- تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة الفاعلة كحق الإنسان في الاختيار وحق الإنسان في بحث حاضره ومستقبله في إيجاد النظم الكفيلة بالحفاظ على حقوقه وصيانة هذه الحقوق وفي التعبير عن إرادته وليس في تزييف هذه الإرادة وفي إنهاء كافة صور الاستغلال والسخرة والسلب وممارسة القهر المريض .

٧- تحقيق مزيد من التعاون الخلاق القائم على تفعيل مواهب العباقرة واحترام نبوغ الآخرين بل ومساعدتهم على التفوق ومن القدرة على ارتياد المجهول بشغف واكتشاف الجديد الأفضل الأكثر إشباعاً وإمتاعاً وغنى.

الانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة:

الانعكاس الأول: ويظهر في الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية. وتؤدي هذه المعايير إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية وإثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من الناحية الأخرى، وهو ما يعني أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى ويطلق على هذه الظاهرة (تسليع التعليم) .

وقد أثرت أيضاً هذه المعايير على النسب المخصصة لميزانيات التعليم كنتيجة لتفعيل دراسات الجدوى الاقتصادية على حساب الجدوى الاجتماعية وهو ما يشير إليه عدد من التقارير التي توضح كيف أن الحكومات استجابت للضغوط الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي حين قامت بخفض الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية كما سيتضح فيما بعد .

الانعكاس الثاني: ويتمثل في الاتجاه نحو خصخصة التعليم كاستجابة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم وتقلص مسئولياتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أشكال خصخصة التعليم:

أ) ظهور المدارس والجامعات الخاصة وانتشارها بسرعة كبيرة تحت تمويل شركات خاصة وبإشراف بسيط من الحكومات .

ب) تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم العام أو جزء منها في صورة رسوم وضرائب.

جـ) تطبيق نمط من الخصخصة داخل النظام الحكومي حيث يوجد داخل النظام الحكومي في بعض الدول مدارس ذات نوعية جيدة أو أقسام داخل كليات جامعية متميزة تتلقى جميع نفقاتها من الحكومة إلا أنها لا تفتح أبوابها إلا لنوعية خاصة من الأفراد في مقابل رسوم دراسية بسيطة وتعمل هذه الظاهرة على تحيز تخصيص الموارد العامة لصالح الفئات العليا في المجتمع .

د) تطبيق نظام القروض الطلابية حيث يقوم أحد البنوك بإقراض الطالب تكلفة دراسته ثم يقوم باستردادها بعد التخرج بفائدة محددة، ويتم استرداد هذا القرض بصورة أقساط أو دفعة واحدة.

الانعكاس الثالث: تحول التعليم الحكومي العام الذي لا يبادر إلى تطوير هياكله ومضامينه في ميزة تنافسية ووسيلة للنمو والتقدم والتنمية إلى إدارة لتكريس التفاوتات وتعميق الفجوات بين عالم الشمال المتقدم المصدر للعولمة، وعالم الجنوب المتأخر المستورد للعولمة.

ولكل هذا تأثيرات متعددة على النظم التعليمية الحكومية تبدأ بتخفيض الاعتمادات المالية فتزداد الضغوط وتتفاقم المشكلات لتؤثر على مستوى ونوعية الخدمة الحكومية سلبياً فتنتج هذه الخدمة خريجين دون المستوى المطلوب سواء لسوق العمل أو للمواطنة في عصر العولمة، ومن ثم يصبح التعليم وسيلة لإبقاء الدول المتخلفة دون تقدم فتتسع الفجوات بين الشمال والجنوب.

الانعكاس الرابع: ويرتبط هذا الانعكاس بسابقه حيث اتجه عديد من الدول النامية للبحث عن شركاء لمساعدتهم على عبور فجوات التخلف بين الشمال والجنوب

ولتدعيمهم في تنفيذ براجهم التنموية. ولهذا الاتجاه نحو الشراكة مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى تأثيراته على السياسات التي تتبعها الدول في مجالات التنمية المختلفة حيث لا يترك لتلك الدول بمفردها حرية وضع وصياغة سياساتها التنموية في مجالات التعليم أو التنمية الاجتماعية وإنما تأتي هذه السياسات تعبيراً عن الشراكة والشركاء .

وقد تميل هذه السياسات أكثر للممولين الذين يقدمون الدعم المالي من جهة أو قد تؤدي عملية إحلال الشراكة محل العلاقة الهرمية في رسم السياسات إلى ظهور تيار تحديثي قائم على التبادل والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الأهلية من جهة أخرى .

هذا التعاون والتبادل تصاحبه زيادة في الطموحات الاجتماعية والطلب على التعليم بدءاً من برامج محو الأمية إلى أعلى الدرجات العلمية ويصحب ذلك التوجه نحو زيادة المعروض من الفرص التعليمية بإحداث التكامل بين التعليم الرسمي وغير الرسمي والحكومي وغير الحكومي وتحديث الأطر الفكرية والمنهجية والتجهيزية المنظمة للنظم التعليمية .

الانعكاس الخامس: ويتضح في تغير المناخ للسياسات التعليمية. فمن الملاحظ أن أي عملية يمكن أن يتم تسهيلها من خلال الظروف التكنولوجية الجديدة، وبفعل الأوامر الاقتصادية للعولمة تتأثر عملية صنع القرار وصنع السياسة التعليمية حيث استخدمت التكنولوجيا لتفعيل عاملي الوقت والمكان في صياغة السياسة التعليمية وتطوير مناهج التفكير وأدواته وتدريب القائمين على صنع القرار وتوجيههم، بالإضافة لذلك فإن حركة الطلاب خلال التعليم الدولي المتاح في عصر العولمة يساعد على التبادل الثقافي واختلاف التطلعات والطموحات وأهداف التعليم ويجعل السوق التعليمية أكثر انفتاحاً مما ينعكس على السياسات التعليمية من حيث الأهداف والغايات من جهة ومن حيث القائمين على صناعتها من جهة أخرى، خاصة مع تزايد الاتجاهات العالمية لتمويل التعليم في المستوى الثالث (التعليم العالي) .

الانعكاس السادس: اضطراب العلاقة بين عالمي العمل والتعليم. فالمتأمل لعالم العمل القائم تقليدياً على التدرج الهرمي بدءاً من العمالة غير الماهرة وانتهاء بالعمالة المتخصصة يلحظ التشابه الكبير بينه وبين التدرج الهرمي للمستويات التعليمية بينما لم يعد

هذا التشابه بينهما من الأمور المستقرة فقد كان السائد في العصور الماضية أن الصناعات تكون أكثر قدرة على التنافس مع وفرة اليد العاملة المدربة الماهرة وشبه الماهرة وقد صاحب هذا الفكر السائد تفاقم عديد من المشكلات في الأنظمة التعليمية الموردة للفئة العاملة بدءاً من زيادة كثافة الطلاب خاصة في مراحل التعليم الأولى المرتبطة بالحاجة إلى الأيدي العاملة لتلبية احتياجات الصناعات الثقيلة وانتهاء بانخفاض مستوى جودة العملية التعليمية ومردودها في المجتمع.

ومع تطور الصناعات والتكنولوجيا واجتياح الثورة المعلوماتية بدأ التركيز على الموارد البشرية ذات المستويات العالية باعتبارها الصانع الأساسي في برامج التقدم التكنولوجي الهائل واختفت الوظائف التي تعتمد على المهارات البسيطة في معظم المجالات والوظائف في مجال الخدمات وصناعة المعلومات والإنتاج كثيف المعرفة .

وينعكس ذلك على التعليم ومؤسساته المختلفة والأدوار التي يقوم بها، فعلى التعليم التخلي عن بعض الأدوار التي قد تكون الجودة أحدها؛ نظراً لاضطراب بيئة التعليم من حيث كونها مؤسسة عاملة تخضع لما يخضع له سوق العمل عامة من القوانين ودراسة الجدوى والربحية والتنافسية، ومن ثم فقد تتخلى مؤسسات التعليم العالي عن تدعيم المعلمين بالخدمات الاجتماعية أو تتخلى عن وظيفتها الأساسية والثقافية المعهودة بنقل التراث إلى غير ذلك من المهام. وفي الوقت نفسه على الأنظمة التعليمية التطلع للقيام بوظائف أخرى وأدوار جديدة لتتكيف مع أنماط العمل الجديدة وبيئته المتغيرة .

الأهداف الحيوية للعولمة:

١- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعة، أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعاً أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي وأهمية التصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمي العام، والتعامل معه بجهد وعمل مشترك وتعاون كامل من الجميع، ويتضمن ذلك القضاء على بؤر النزاع، ومصادر التوتر وعوامل القلق، ويتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك وإنهاء حالات الصراع، وزيادة الاعتمادية بين الشعور وتنمية حاجة كل منها إلى الآخر، وخلق الثقة، وجني المكاسب المشتركة.

٢- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وتحقيق وصناعة المعلومات. ومن ثم فإن كثرة الاحتكاك، والتعامل، والتداول سوف يدفع إلى ظهور لغة اشتقاقية، تزيد من عملية التقارب اللغوي إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة.

٣- الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء بمعنى أن يتم تدريجيا تذويب الفوارق، خاصة فوارق الأجناس والقوميات من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري، حتى يحدث التقارب والانسجام، والائتلاف، والتوافق.

٤- تعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهري بالإنسانية البشرية وإزاحة كل أشكال التعصب والتمايز العنصري وصولاً إلى عالم إنساني بعيداً عن التعصبات، ومن ثم فإن العولمة تصبح أول واقع إنساني في التاريخ، وفي الوقت ذاته لن تكون آخر واقع في هذا التاريخ، فالعولمة تحتدم وتشتعل في عقول البشر وفي ضمائرهم وفي وعيهم وإدراكهم بالمصير الإنساني الواحد المحتوم.

٥- انبعاث وبعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى واستبصار وتبصر فاعلة، ومن ثم تصبح الرؤية فاعلة في المنظور البشري سواء من حيث الضمير أو من حيث الطموحات.

٦- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي، سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدنيا من متطلبات الحياة، أو في حقوق الإنسان ومن ثم تختفي الأحقاد والأطماع، وتزداد المودة والألفة.

ولفهم واقع العولمة وتأثيرها علينا في العصر الحاضر وخصوصاً من الناحية التربوية والإدارية، **لابد من إدراك التحديات والعراقيل التي تواجهنا، ومنها:**

١- تنمية التفكير بوسائل تربوية متطورة تتلاقى مع روح العلم والتفكير النقدي وحرية الرأي، والتحرر من رواسب الماضي العقيم والحفاظ على ثرواته الحضارية والدينية والثقافية.

٢- الحاجة إلى تفكير جديد يعمل على إنتاج تاريخ جديد وتشريع جديد ومنهج جديد... وذلك من خلال تشكيل بنى اجتماعية موحدة ومتحضرة لها القدرة على التفاعل مع الآخرين على اختلاف مذاهبهم.

٣- وضع سياسات وطنية راسخة وليس شعارات وهمية خاوية تجاه الغزو بأنواعه المختلفة الثقافية والأخلاقية.

٤- التفاعل بين التراث القومي والحاجات المعاصرة، والانفتاح على الأنظمة التربوية العالمية بطريقة هادئة وعلمية وواعية وناضجة.

٥- تولي السياسات التربوية المعاصرة مبدأ الثقافة الحاسوبية الاجتماعية بحيث تكون متماشية مع ثقافة حاسوبية تعليمية شاملة متكاملة.

٦- الحث على تنمية الفكر الإبداعي في التربية من خلال خلق الوسط العلمي وتطوير بيئة البحث (الموارد البشرية، المادية، التفاعل المهني، التواصل الاجتماعي....).

٧- رصد ميزانية من الدخل القومي والوطني للتطوير التربوي والبحث العلمي لإنعاش الاقتصاد وتطويره، لأن التربية ثروة واستثمار.

٨- المحافظة على الهوية العربية، فلكل أمة هوية، ومهما أصاب هذه الهوية من تطور في نظراتها الجزئية بما يتلاءم مع قوانين التبدل والتغير فإنها تبقى الأساس في تحديد النظم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والإنسانية العامة لتلك الأمة، والتربية جزء من أية هوية وفق احتياجات التلاؤم مع غايات الحياة المقصودة في كل عصر، تعمل مع الوضع الطبيعي على تأصيل وترسيخ قيم ومثل وأنماط السلوك المحددة.

تحديات عصر العولمة:

١- المعرفة:

في عصر الإنترنت أصبح من السهل جداً الحصول على المعرفة، ورغم هذا فإن هذه المعرفة قد تكون من أسباب تدمير مستقبل الإنسان نفسه بسبب المعلومات المغلوطة عن عمد وقصد التي قد تحملها رسائل البريد الإلكتروني بين ثناياها وذلك يمثل تحدياً حقيقياً للإنسان وخاصة إذا كان لا يملك آليات التفكير الحقيقية التي عن طريقها يمكنه الفصل بين الصحيح والخطأ في شتى جوانب المعرفة.

أيضاً يمثل إنتاج المعرفة تحدياً للإنسان الذي يفتقد أركان التفكير السليم المتخصصة في الملاحظة والتفسير وأن معظم منتجي المعرفة أو الباحثين يتصورون أنه يتعذر على شخص واحد أن تتوفر لديه الموضوعية التامة بما يدفع إلى تعدد الملاحظين لشيء واحد، وأيضاً يعتقد كثير من الباحثين أن بالإمكان التعرف على ما هو غير حقيقي بالتأكيد حيث تتطلب تأكيدات ولكن قلّما تتحقق التأكيدات التي تتطلبها التفسيرات، وذلك لأن العاملين في مجال العلم يتصرفون وكأنهم يقدمون معرفة أكيدة كما أنهم يلبسون عباراتهم رداء الخبراء لإحداث التأكيد الزائد.

أيضاً عندما يفتقر الإنسان للتفكير السليم يجد نفسه واقفاً في مكانه حائراً عندما يحاول البحث في ذاتية المعرفة العلمية التي يمكن أن تتم بأشكال مختلفة إذ يفشل مثلاً في إدراك أن " تطوير المعرفة العلمية كتدرج استدلالي تكمن في أساسه حقائق مسبقة واضحة بذاتها الأمر للعقلانية الكلاسيكية لـ (ديكارت ولا يبنيتز) والمفهوم الاستدلالي التجريبي العائد إلى (بيكون) الذي يصور المعرفة العلمية كمقارنة وتعميم للحقائق الجزئية للتجربة وقبيلة (كانط) وصيغة (هيجل) للتطور الذاتي للمفهوم ومفهوم (التجريبية المنطقية) في القرن العشرين ".

أيضاً قد يفشل الإنسان إذا لم تسعفه قدراته الذهنية في وضع حدود فاصلة بين ما سبق ذكره وبين الاتجاه الذي يرى أن المعرفة العلمية تقوم على مبادئ النظرية المادية الديالتيكية والتي يروج أنصارها، أن كل معرفة هي نتيجة لصنف معين من النشاط المعرفي وأن المعرفة كانعكاس للحقيقة الموضوعية حتى وإن كان بعيد الجزر عن التناول التأملي للمعرفة فإن مغزاه المادي لا يعارض النشاط المعرفي الإبداعي الإنشائي.

وأخيراً فإن مبدأ المعرفة للجميع الذي يهدف إلى إلمام الناس على جميع مستوياتهم الثقافية والتعليمية " بالنظريات العلمية الحديثة والمنهج العلمي ليس من باب العلم بالشيء فقط وإنما أيضاً لمعرفة تأثير تطبيق هذه النظريات في حياة الجمهور وهو تأثير قد يكون ضاراً أو نافعاً " لم يتحقق أبداً مع الأفراد ذوي التفكير البسيط أو الأحادي وذلك بعد أن تعددت وتشابكت ضروب المعرفة المختلفة.

٢- التكنولوجيا:

في عصر العولمة أصبحت قضية التكنولوجيا في الدول النامية من تحديات العصر الخطيرة بسبب الإشكاليات التالية :

أ- صعوبة إنتاج التكنولوجيا المتقدمة بسبب قاعدة تكنولوجية متطورة .

ب- التبعية التكنولوجية مع ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا من الدول المصدرة لها .

جـ- صعوبة الحصول على تكنولوجيا متقدمة يمكن استخدامها في بناء قاعدة تكنولوجية لرفض الدول الصناعية حصول الدول النامية على التكنولوجيا المتطورة .

د- عدم توافر الكوادر القادرة على تصنيع التكنولوجيا المتقدمة، كذا عدم توافر الكفاءات التي تستطيع إيجاد توظيفات جديدة للتكنولوجيا المتوافرة .

هـ- هجرة الكوادر التكنولوجية الواعدة إلى الخارج بسبب عدم توافر الإمكانات المهمة التي تساعدهم على العمل المنتج في الداخل .

٣- الثقافة:

في عصر المعلوماتية أصبح من الصعب تحقيق إستراتيجية ثقافية موحدة للتراثين القومي والعالمي وبالتالي بات من المتوقع حدوث تصادم بين الثقافات بدلاً من تلاقي الحضارات، وذلك ما تؤكده :

أ- النظرة المعمقة للقيمة للعنصر البشري تظهر أن البون شاسع بيننا وبين الآخرين في الدول الديمقراطية المتقدمة من حيث احترام حرية الإنسان وآدميته ومن حيث إتاحة الفرص المناسبة للإنسان المبدع ومن حيث توفير الحوافز المادية والأجور المعقولة للإنسان.

ب- النظرة المدققة لمدى توافر العنصر المادي تبرز عدم وجود خريطة محددة المعالم لمدخلات ومخرجات العوامل المادية؛ لذا يكون من الصعب تحديد أنسب الطرق والأساليب للتعامل مع هذه العوامل وقد يصل الأمر إلى عدم فهم أبعادها أو تحديد هويتها وكينونتها .

جـ- النظرة الفاحصة لمصادر البيانات تدل على عدم وجود قاعدة دقيقة للمعلومات ولذا يكون من الصعب جداً الحصول على الإحصاءات المفيدة في التخطيط لأي عمل استثماري .

د- النظرة التقويمية لتقييم المشروعات تثبت أن التعامل مع أي مشروع يتم بالقطعة وليس وفق تخطيط منظومي شامل لهذا المشروع من بدايته حتى نهايته كما تثبت أن التخطيط لأي مشروع يتم بمعزل عن بقية المشروعات.

إن التحديات السابقة ليست في الحقيقة سوى رد فعل للنظام العالمي الجديد حيث تحتكر دول الشمال الغنية العلم والتكنولوجيا وتحاول أن تحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والسياسية والثقافية ... إلخ على حساب دول الجنوب الفقيرة .

وفيما يختص بنصيب الدول العربية من الأزمات آنفة الذكر فإن من أخطر الأزمات التي تواجه العالم العربي هي الأزمة الثقافية العربية. والأزمة الثقافية العربية متعددة الجوانب فهي أزمة شرعية وأزمة عقلانية في نفس الوقت وهذه الأخيرة هي التي أوصلت النظام العربي إلى حالة بارزة من حالات العجز الاقتصادي والضعف السياسي .

إن الحديث السابق يبرز الدور المهم للتعليم في مواجهة التحديات التي سبق التنويه إليها لذا يجب أن يسهم التعليم في إعداد العقول القادرة الواعدة على التفكير العقلاني المسئول الذي عن طريقه يمكن مقابلة التحديات السابقة. وفي هذا الصدد يقول (كوندراشوف): " إن الجهل هو قوة شيطانية وتتضاعف القوة الشيطانية إذا ما دخلت في تحالف مع المسلّمات الجامدة التي تدخل قوانين التنمية بالنسبة لها في مجموعة مختارة من الحقائق التي تقررت إلى الأبد مريحة لكسالى العقول أو الوصوليين. إن النظرة التي تغلب عليها الصبغة الأيديولوجية للعالم لا تكون مقبولة إلا في حالة عدم تحريف الصورة الحقيقية للعالم".

إيجابيات العولمة:

١- ثورة المعلومات:

إن تكنولوجيا المعلومات من حاسبات وبرمجيات واتصالات وإلكترونيات جعلت تكنولوجيا المعلومات وما تولد عنها من الاقتصاد المعرفي الجديد ثورة جديدة في عصرنا الراهن لا تقل أهمية عن ثورة البخار واختراع الآلة البخارية، إن أهم نتيجة إيجابية لثورة

المعلومات والتي شملت العالم كله المتقدم والنامي هي الحصول على المعلومات المطلوبة عن أي مجال من المجالات بسرعة وسهولة ويسر بل في التو واللحظة التي يريدها الإنسان عن طريق شبكة الإنترنت .

٢- اختصار مراحل التقدم :

لقد جاءت ثورة المعلومات لتؤكد أن النهوض والتقدم يعتمد على الإدارة والتكنولوجيا وجاءت ثورة المعلومات والاتصالات لتختصر مراحل التقدم وتجعل بلادا نامية في عداد الدول المتقدمة في مدى عقد زمني واحد أو يزيد قليلاً، لقد أصبح معروفاً الآن أنه كلما زادت القدرة على تداول المعلومات بالسرعة المناسبة زادت معدلات التقدم واللحاق بالدول المتقدمة. إن التواصل بين مراكز المعلومات وفروعها بالسرعة المناسبة كسر حاجز الزمان والمكان وتخطى المركزية.

وفي البرازيل قام معهد فابيست بصنع معهد يختص بأبحاث الجينات وهو معهد افتراضي ليس له مبنى أو مكان وبذلك وفروا مبالغ طائلة كانت ستنفق في إقامة مبنى المعهد، فالواقع الافتراضي هو واقع يوازي الواقع الحقيقي وليس خيالاً وله فوائد مادية أكيدة وهو سوف يسرع ويسهل الواقع الحقيقي ويجعله أسهل وأسرع وأجمل .

٣- انتهاء عصر الديكتاتوريات :

من إيجابيات العولمة إضعاف الديكتاتوريات والتخفيف من تسلط الحكام على الشعوب، وعلى المدى المتوسط فربما تختفي الديكتاتورية من العالم. ففي عصر العولمة هناك مساحات شاسعة من الانكشاف والوضوح وما كان مخفياً أو متواريا سيصبح ظاهراً ومكشوفاً.

إن الأفراد في كل مكان من العالم إذا ما تيسر لهم حاسبات واشتراك في شبكة الإنترنت يمكنهم أن ينشئوا مواقع لهم على شبكة الإنترنت دون رقابة ودون تدخل من أي أحد ليبثوا فيها آراءهم مهما كانت ويبثوا فيها آمالهم وأحلامهم .

إن الحكومات في عصر العولمة عليها واجب تحقيق رغبات شعوبها ولا تضع العراقيل والعوائق حيالها .

٤- الاعتراف بالآخر :

من إيجابيات العولمة الاعتراف بحق الثقافات الأخرى والحضارات الأخرى في الوجود وحقها في الدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافات والحضارات الأخرى. لقد اتضح للعلماء والمفكرين أن الثقافة ترتبط بالاعتقاد الديني وأنها تستمد مفاهيمها من مفاهيم ومعطيات الاعتقاد الديني؛ ولذلك يجب علينا أن نعود لمفاهيم ديننا الإسلامي في مجال الثقافة والمجالات الأخرى ونتخلى عن المفاهيم العلمانية التي سببت تمزق المجتمعات الإسلامية. فالاعتراف بالاختلاف بين الثقافات والحضارات هو تقرير لواقع حقيقي يستدعي التعرف على نقاط الخلاف والبحث عما هو مشترك ولذلك نشأ ما يعرف بحوار الحضارات في عصر العولمة .

سلبيات العولمة :

١- تآكل سيادة الدولة:

فالعولمة تؤثر على سيادة الدولة الداخلية ولكنها لا تؤثر على سلطتها الخارجية أو سلطتها القانونية. والعولمة لا تناهض سيادة الدولة الداخلية كقواعد تنظيمية أساسية سياسية واجتماعية ولكنها تناهض تنظيم الدولة على أساس تقليدي عبر خطوط إقليمية أي أنها تحترم الخصوصيات الثقافية والحضارية للدولة ولكنها لا تنظر كثيراً إلى الحدود الجغرافية بين الدول. وفي ظل العولمة فإن العالم يصبح قرية صغيرة يجوز التدخل في أرجائها بدعوى استعادة الديمقراطية أو رعاية حقوق الإنسان أو الأقليات المهددين من الأغلبية أو حماية البيئة .

إن التدخل الخارجي بواسطة أمريكا والدول الأوروبية في شئون الدول النامية هو انتهاك لسيادة الدول النامية. إنه نوع من السيطرة والهيمنة، إنه استعمار جديد تحت سيادة قانون العولمة بدعوى حقوق الإنسان وحماية الأقليات وحماية البيئة وبدعوى استعادة الديمقراطية. فالعولمة تحاول فرض النمط الحضاري الغربي على العالم وخاصة النظام الديمقراطية العلماني الغربي حيث تدور الحريات تحت مرجعية علمانية .

٢- خلط الثقافات :

من أخطر سلبيات العولمة "خلط الثقافات" أو محاولة إحلال مفاهيم الثقافة ومفاهيم الحضارة العلمانية الغربية الحديثة مكان مفاهيم الحضارة الإسلامية في المجالات المختلفة

أو محاولة إيجاد ثقافة واحدة سائدة ومسيطرة على العالم ببحث وإبراز ما هو مشترك بين الثقافات المختلفة .

وعملية خلط الثقافات تتسلل وتنتشر عبر وسائل العولمة مثل مؤتمرات الأمم المتحدة كمؤتمر السكان ومؤتمر الحوار بين الحضارات ومؤتمر الحوار بين الأديان وعملية خلط الثقافات التي انتشرت وذاعت في الآونة الأخيرة في أمريكا والغرب تدل في الحقيقة على خوف من غزو الثقافات الإسلامية للثقافة العلمانية في ظل العولمة خاصة بعد أن أصبح عدد كبير من الأمريكيين والأوروبيين يدخلون في الإسلام .

وفي زمن العولمة وفي زمن القنوات المفتوحة وحرية الفرد في اختيار ما يريد من وسائل العولمة وعن طريق التليفون دون تدخل أو رقابة من أحد فإن استمرار خلط الثقافات سيكون أثره أكبر وعواقبه لا يمكن التنبؤ بها .

٣- محاولة توحيد العالم :

إن البحث عن إمكانية وجود ثقافة واحدة للعولمة بدلاً من الثقافات المتعددة الموجودة الآن في العالم أي عولمة الثقافات يحتاج لوقفة متأنية لأن هذا الادعاء ينطبق على الثقافات العلمانية الغربية المادية الحديثة ولا ينطبق على الثقافات الأخرى الرئيسة الموجودة في العالم الآن وهي الثقافة الهندية والثقافة الصينية والثقافة اليابانية والثقافة العربية الإسلامية، وإذا تتبعنا مراكز أبحاث العولمة على شبكة الإنترنت سوف نلاحظ أن كثيراً من هذه المراكز لا يخلو من أبحاث تتعلق بوحدة العالم في شتى المجالات، وفي كثير من هذه المراكز تثار التساؤلات ويدور البحث عن ثقافة واحدة للعولمة أو افتراضات بعولمة الثقافة.

٤- فرض الوصايا الأجنبية :

باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي وباعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ومن ثم إذلال كل ما هو محلي والتنصل من إفرازاته وثماره بل ممارسة القهر عليه في شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة حتى يتوقف عن ممارسة أي مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه والاستجابة لمتطلباته التي يقدمها، وقد يحدث نتيجة لذلك عمليات مقاومة مضادة وعمليات تشويش ومحاولة لتزييف الواقع وإيجاد لبس وتداخل

وتشكيك في مصداقية العولمة والالتفاف حولها في محاولة للإبقاء على المحلي الخاص، إلا أن الممارسات السليمة للعولمة سوف تؤدي إلى تغيير هذا الاتجاه وتحويله إلى تيار مختلف تماماً، تيار مختلف بحجم ما سوف تفرزه .

إفرازات العولمة وانعكاساتها على التعليم:

ما من شك أن جميع المجتمعات العالمية شرقاً وغرباً تعيش عصر العولمة ولكن بدرجات متفاوتة حتى إن الدول التي تميل إلى الانعزال والتقوقع معينة بل ومتأثرة بالعولمة سواء أرادت أم لم ترد، ولكن الملحوظة الواجب التأكيد عليها هنا هي أن بعض الدول نجدها تتجه نحو التفاعل مع العولمة بسرعة كبيرة ودون تردد في حين نجد البعض يتردد وربما يتخوف. وسواء ملنا لهذه الدول أو تلك فإن العولمة تأثيرها على جميع الشعوب بصورة مباشرة وغير مباشرة وإن لها إفرازاتها سواء الإيجابية أو السلبية.

وفيما يأتي تناول سريع لإفرازات العولمة الإيجابية :

١- رفع عبء الظلم والاستبداد عن الإنسان وأن ينعم بمزيد من الحرية وبمزيد من الديمقراطية أن ينعم بكونه إنساناً حراً له حقوق وعلى النظام العالمي أن يصون له حقوقه .

٢- تحقيق الرفاهية الإنسانية والتي تكفل للإنسان مزيداً من المتعة، مزيداً من الحياة الجيدة للإنسان، مزيداً من الرعاية الصحية والاجتماعية، مزيداً من التعليم والثقافة واحترام الحقوق السياسية .

٣- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة. فالعولمة تعمل على ترسيخ المبادئ وتأسيس الأخلاق وتحترم القيم بشكل كامل متكامل .

٤- جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً وأكثر جمالاً وأكثر إنتاجاً للخير العام لكافة البشرية أي تنمية الذوق والإحساس بالجمال والخير .

٥- يحقق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على عدم حرمان الأجيال القادمة من حقها في حياة آمنة نظيفة .

٦- تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة كحق الإنسان في الاختيار وحق الإنسان في بحث حاضره ومستقبله وتحقيق مزيد من الديمقراطية .

٧- تحقيق مزيد من التعاون الخلاق القائم على تفعيل مواهب العباقرة واحترام نبوغ الآخرين بل ومساعدتهم على التفوق واكتشاف الجديد دائماً.

فالعولمة إذن تتمثل إفرازاتها الإيجابية في مجموعة من التوجهات ذات البعد المستقبلي وتدور حول قضايا مثل الديمقراطية والمشاركة وتأسيس الأخلاق وترسية المبادئ وتحقيق مزيد من الحرية، ومزيد من الرعاية الصحية والتعليم، ومزيد من التعاون ورفض القبح بكل أشكاله وألوانه وتحقيق وتفضيل الجمال والمتعة والخير .

ولعل هذه الإفرازات الإيجابية ستلقي بظلالها وتأثيرها على كافة النظم في المجتمعات ومن أكثر النظم تأثراً بهذه الإفرازات هو نظام التعليم لكونه يضم الملايين من قطاعات الشباب بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصال وهي إحدى القواعد الرئيسة التي قامت وبنيت عليها. فالعولمة تطور طبيعي نحو عالم بدون فواصل زمنية أو مكانية، ولا بد على النظم التعليمية أن تراجع نفسها إذا ما أريد لها أن تقوم بدورها كاملاً في التطوير وأن تتبين واقعها وما يحيط بها من تيارات فكرية وسياسية واقتصادية وذلك بتحليل الواقع الحالي للنظام التعليمي واكتشاف جوانب القصور فيه والبحث عن أفضل السبل والطرق لعلاجه .

وهناك اقتناع عام بين المسئولين عن رسم وتنفيذ سياسات التعليم في كافة الدول أن قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه يتوقف لحد كبير على مدى مسايرته لكافة الانعكاسات والإفرازات الموجودة حوله، الأمر الذي يلقي على المسئولين مسئوليات كبرى في مراعاة كافة إفرازات وآثار العولمة سواء الإيجابية منها أو السلبية بحيث يكون الطلاب أكثر وعياً بأعمالهم وأكثر قدرة على التفكير والتمعن والحرية والديمقراطية في ممارستهم العادة عليه وأن تعمق تلك الإفرازات الخاصة بالعولمة في الجوانب الوظيفية والتطبيقية للطلاب والمعلمين على السواء .

واستجابة لما سبق نجد أننا عندما ننظر إلى العولمة فإننا ننظر إلى المستقبل، وعندما ننظر إلى المستقبل فإننا في الواقع نبدأ في مراجعة سريعة للماضي وإحاطة شاملة بالحاضر حتى لا

ندفع ثمناً باهظاً للوصول إليه أو للعولمة، وعلى الرغم من الخطوات الحثيثة التي أخذتها الدول لمواكبة العولمة وتأثيراتها على كافة النظم في الدول إلا أن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى آثار ذلك، فأشار (مامادو ندوي١٩٩٧) إلى العقبات التي تواجهها السياسة التعليمية في بلدان القارة الأفريقية من جراء استخدام المعايير التي فرضها الاقتصاد العالمي المتقدم مثل القدرة على المنافسة وكفاءة الأداء والمخرجات وأن خفض الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم يزيد من الضغوط داخل النظام التعليمي وتدني الخدمة التعليمية تدريجياً ومن المتوقع أن يكون لهذه السياسات الناتجة عن العولمة تأثير مباشر أو غير مباشر على خدمات كثيرة مثل خدمات الصحة والتعليم من خلال تأثيرها على عرض وطلب هذه الخدمات والتأثير على كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وتكلفة توفيرها .

مما سبق يجدر بنا أن نفكر ونخطط لنظام تربوي مستقبلي بعدما تحولت العولمة إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة ولعلها الآن القوة الرئيسة التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل .

أهم ملامح النظام التربوي المستقبلي:

إن الأطفال الذين يدخلون المدارس اليوم سوف يكونون في حوالي العشرين من عمرهم بعد عقدين من الألفية الثالثة ويكونون على وشك بدء حياتهم التخصصية، كما أن هؤلاء الذين يتعلمون في المدارس الآن هم الأفراد الذي سيشكلون بداية العصر الألفي الثالث، كما أن الإصلاحات والاختراعات التي يتم تخليها اليوم لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنوات قليلة من الآن ولن نحس بتأثيراتها إلا بعد عشرات من السنين، والمثال على ذلك القرار تطبيق التعليم الأساسي في مصر فقد صدر في عام ١٩٨٠، ولكن الأجيال التي ستتخرج منه وتكمل تعليمها العالي والجامعي لن تكون قبل نهاية هذا القرن أو ربما بعده، ومن هنا فإن كل مشروع تعليمي وكل مقياس يتخذ في هذا المجال ينظر بالضرورة إلى المستقبل، ولذلك فإن محاولة التنبؤ أو على الأقل استشراف المستقبل الممكن للتعليم ضرورية للغاية عندما نفكر في إصلاح النظم التعليمية الموجودة أو عندما نفكر في تخطيطها، ومعنى أن نخطط هو أن نضع اختيارات أو بدائل حرة للمستقبل أمام متخذي القرار ولكي نخطط يلزمنا كذلك تقديم الإجراءات اللازمة للقرار السياسي الذي يعضد

إنجاح أي مشروع تعليمي، كذلك يجب الا ننسى أن تخطيط النظام التعليمي لكي يواجه متطلبات المستقبل لا يستدعي فقط إصلاح النظام الحالي وإنما يتطلب في كثير من الأحيان نظماً جديدة وطرقاً جديدة، ولا ننسى أن تعديل النظام التعليمي نفسه لكي يلائم ظروفاً جديدة ليس كافياً بل إن المطلوب هو بذل جهود مركزة لتخطيط المستقبل المتوقع، وربما تكون البداية الطبيعية هي تحديد مواصفات لما يمكن لمثل هذا النظام التعليمي أن يفعله؛ وبهذه الطريقة يمكننا اختيار الحلول البديلة بدلاً من أن نغلق أنفسنا في حل واحد. فمستقبل التعليم محدد في كثير من الأحيان بوقائع الماضي وظروف الحاضر كما أن هذا المستقبل يعتمد على حقائق خارجية أكثر من اعتماده على عناصر النمو الداخلي لمكونات النظم التعليمية الموجودة اليوم فهذه العناصر تختلف من منطقة إلى منطقة ومن دولة إلى أخرى ولكن الحقائق الخارجية تتشابه إلى حد كبير كما أن هناك تشابهاً معيناً بين مشاكل التعليم في كل مكان في العالم .

ولذلك فبعد أن تعرضنا لأهم المفاهيم والأفكار التي سوف تغزو النظام التربوي مستقبلاً، فإننا يجب أن نشير إلى أهم المواصفات الضرورية لكي يقوم التعليم في المستقبل بأدواره المختلفة على أحسن وجه:

١- يجب أن يكون النظام التربوي في المستقبل قادراً على استيعاب أعداده المتزايدة من الطلاب والتعامل معهم:

وهذا الشرط لا يحتاج إلى تبرير لأن الزيادة السريعة في السكان على المستوى القومي والمستوى العالمي خير شاهد على ذلك والتطورات والتغيرات التي حدثت في العلوم الطبية تؤكد ارتفاع هذه الزيادة وفي نفس الوقت نجد أن هناك حاجة ملحة ومتزايدة إلى أصحاب المهارات الفنية لتكوين المجتمع الجديث وهذا معناه ضرورة تواجد أعداد كبيرة من السكان في المدارس لفترات أطول وهذا كله يضع ضغوطاً ضخمة على النظام التعليمي .

٢- يجب أن يكون النظام التربوي في المستقبل قادراً على أن يكيف نفسه مع نوعيات جديدة ومختلفة من السكان :

إن الحواجز التقليدية بين الريف والمدن بدأت تذوب وتمحى بسرعة. فاهتمامات العامل لم تعد تقف فقط عند حيز القرية التي يسكن فيها، وإنما تتعداها إلى المدينة التي

يعمل فيها. إن النظام التربوي في المستقبل يجب أن يراعي ويعكس هذا التكامل بين الريف والحضر، كما أن المحافظات قد أصبحت غير محددة ودقيقة. فالقاهرة اليوم تغطي أجزاء من القليوبية والجيزة بل والشرقية أيضاً، ومدينتا القاهرة والإسكندرية يتشاركان في نفس المشاكل (المواصلات – الإسكان – الزحام .... إلخ)، على الرغم من أنهما يقعان في مناطق متباعدة، وبالإضافة إلى تلك التغييرات والتطورات فإنه من المتوقع أن تتوزع الكثافة السكانية للقاهرة على المدن الجديدة المنشأة حولها فهل تنتقل عيوب التعليم في القاهرة إلى هذه المدن ؟ أم أننا سنستطيع بالتخطيط المستنير أن نتوقع هذه المشكلات وأن نقوم بحلها قبل أن تستعصي على الحل .

٣- يجب أن يكون النظام التربوي في المستقبل قادراً على تطويع التطور التكنولوجي لخدمة الأغراض التربوية :

فعلى هذا النظام استحداث الوسائل اللازمة لزيادة فعالية تقديم الخدمات التربوية والتعليمية للأعداد المتزايدة من الطلاب بدون زيادات كبيرة في القوى المادية والبشرية ولعل الكمبيوتر والتليفزيون التعليمي وغيرهما أدلة واضحة على إمكانية استخدام التكنولوجيا في الحقل التربوي بل وتكييفها لتصبح تكنولوجيا تعليمية لا تكنولوجيا في التعليم، ومن المؤكد أن الاستعمال الأمثل لهذه التكنولوجيا التعليمية وغيرها من المستحدثات الجديدة سيضاعف من فاعلية المعلمين ويساعد في نشر أكبر قدر من التعليم لأكبر قدر من الطلاب بأفضل طريقة ممكنة، وبالإضافة إلى مشكلة تزايد أعداد الطلاب فهنالك أيضاً زيادة نفقات التعليم. إن النفقات الكبيرة على قطاع الصناعة لها ما يبررها، وذلك لضخامة العائد منها وبخاصة بعد الاستغلال الهائل للتكنولوجيا، ولكن ليس هنالك ما يبرر النفقات الكبيرة على التعليم لأن قطاع الخدمات ومنها التعليم لم يواكب قطاع الصناعة، وإذا كان التعليم يريد أن يزيد إنتاجيته ثورة الجماهير عليه فإنه يصبح من الضروري البحث عن أساليب وطرق جديدة تزيد من تأثير المعلم الواحد على أكبر عدد ممكن من التلاميذ .

٤- يجب على النظام التربوي في المستقبل أن يراعي التكامل بين المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية في المجتمع:

وأن تكون له إستراتيجية واضحة لزيادة إنتاجية هذه النظم التربوية بإسقاط الحواجز السطحية بينها فيجب أن يكون هناك تكامل بين أدوار المدارس والمكتبات والمتاحف

والجامعات من ناحية وبين أدوار وسائل الإعلام من (إذاعة وتليفزيون وصحافة)، والمؤسسات الدينية والأسرة من ناحية أخرى، بل بين كل مصادر المعلومات والمهارات والتدريب داخل الجمهورية .

٥- يجب على النظام التربوي في المستقبل أن يكون قادراً على الربط بين التعليم وخبرات البيئة:

فعلى الرغم من تطور وسائل التعليم إلا أنه ظل بعيداً عن التجارب الحية وابتعد عن الاتصال الحقيقي بمختلف الخبرات الواقعية وما زال التعليم يدور في نطاق الكتاب المقرر والمحاضرة والاتصال المباشر بين المعلم والتلميذ ولا بد للنظام التربوي في المستقبل من أن يقلل من الاعتماد على مثل هذه الأساليب الضيقة .

٦- يجب على النظام التربوي في المستقبل أن يعمل على زيادة تكيف الفرد مع التغيير الهائل في الموارد الطبيعية المتاحة للإنسان:

إن الكثير من الموارد التي كنا إلى وقت قريب نأخذها كقضايا مسلمة قد تغيرت ومن أوضح الأمثلة على ذلك الماء والهواء أما مصادر الطاقة والمواد الخام فتتغير باستمرار في ندرتها وفي تكاليفها وفي كفاءتها؛ ولذلك فعلى الإنسان أن يتعلم دائماً استحداث وابتكار وسائل جديدة لاستغلال هذه الموارد وعلى تكييف نفسه مع الظروف المتغيرة ولابد للنظام التربوي في المستقبل من أن يكون ملماً بمثل هذه الآثار وأن يسعى لخلق أجيال منفتحة للتغيير وقادرة على إحداثه .

٧- على النظام التربوي المستقبلي أن يواجه ثورة انفجار المعلومات:

إن تنظيم المعلومات أصبح حقيقة مهمة ونحن لا نستطيع أن نعتمد على كل متعلم أن يبتكر طريقته الخاصة في تنظيم المعلومات ولكن علينا أن نعلمه كيف ينظم معلوماته دون أن نقضي على قدراته على التفكير الابتكاري والإبداعي .

٨- على النظام التربوي المستقبلي أن يتصف ويهتم باقتصاديات التعليم:

فإن الانفجار في المعلومات وسرعة إيقاع التغيير يتطلبان أن نضغط كمية كبيرة من المعلومات في أقل زمن ممكن فإن الطالب غداً لن يحتمل ولن يصبر على تلك الطرق

البطيئة في التدريس عندما يسمع عن طرق أسرع وأكثر تأثيراً كما سيشعر بضرورة التخلي عن بعض المعلومات التي لا أهمية لها بالنسبة له وتحريره من بعض الأعمال والمهام التقليدية عديمة الجدوى، ولذلك على المتعلم ألا يقنع بوسائل التعليم البطيئة في الوقت الذي توجد فيه وسائل أكثر تقدماً وأكثر سرعة وأقل تكلفة .

٩- على هذا النظام أن يهتم بتطوير مهارات التعلم لدى الأفراد :

إن المعلومات الجديدة لا تضاف على المعلومات القديمة بل تغيرها وليس هناك ما يضمن أن ما نتعلمه اليوم سيصبح ملائماً للغد؛ وبناء على ذلك فلابد من تنمية قدرات الأفراد حتى يستطيعوا أن يكونوا قادرين على التعامل مع الظروف المتجددة باستمرار طيلة حياتهم وأن يكونوا قابلين للتعلم وليسوا متعلمين، ومن هنا فإن مناهج الدراسة في النظام التربوي القادم يجب أن ترتكز على المهارات السلوكية الملائمة للمستقبل وأن تمزج بين التنوع في محتواها من المعرفة العملية وبين التعميم فيما يمكن أن نسميه (المعرفة العلمية بالحياة) .

١٠- يجب في هذا النظام أن نساعد المتعلم على المشاركة في اختيار ما يتعلمه حتى يتسنى له في نهاية الأمر السيطرة على ما يدرس.

إن خاصية استمرارية التعليم طوال الحياة تحتم على المتعلم أن يملك القدرة على التخطيط لأن النظم التي تفرض على المتعلمين تؤدي في محصلتها النهائية إلى خلق نماذج جامدة لا تملك روح المبادرة، وتعليم المستقبل لا بد أن ينمي روح الخلق، والبداية الطبيعية هي قدرة الطالب على الخلق والاختيار في المنهج الدراسي .

١١- إن التخصص الدقيق في المستقبل لا يجب أن يتم على حساب وفرة المعلومات وسعة الأفق:

إن اتخاذ القرارات سواء في مجال الأعمال أو التعليم أو نظام الحكم يتطلب سعة الأفق والأخذ من كل فن وعلم بطرف. إن حجم السكان وتعقد الحياة وسرعة الاتصال والطبيعة الهشة لمؤسساتنا تتطلب تعليماً واسعاً. إن على رجل المستقبل أن يصبح رجلاً شاملاً وعلى القادة دائماً أن يعرفوا الكثير من التفاصيل الفنية للعمليات التي يقودونها .

١٢ - يجب على هذا النظام أن يؤكد قضية العلاقات الإنسانية :

إن المواصلات الحديثة والاتصالات جعلت العالم قرية واحدة. إن الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية قد جعل من الممكن التبادل الفوري للمعلومات بالصوت والصورة بالإضافة إلى سهولة المواصلات فقد أصبح الكثيرون يملكون المقدرة المادية على السفر داخل وخارج أقطارهم؛ لهذا فإن تجانس العلاقات الإنسانية يصبح على قدر كبير من الأهمية .

١٣ - على النظام التعليمي الجديد أن يمد الأفراد بالوسائل والطرائق التي يستطيعون من خلالها إعادة تحديد أهدافهم في الحياة :

فإن الكثير من المؤثرات التقليدية التي كانت تعطي المعنى لحياتنا قد بدأت في الذبول مثل الأسرة الممتدة كما أن عمل الفرد ووظيفته باتت تشغل وقتاً أقل وستستمر في الانخفاض في العقود القادمة، ولهذا فقد أصبح لزاماً على الفرد أن يعتمد على قواه الداخلية كمصدر للأهداف ولابد للتعليم أن يساعد على إثراء الفرد داخلياً .

الفصل الثاني

مشكلات الإدارة المدرسية

الفصل الثاني

مشكلات الإدارة المدرسية

أولاً: غياب الانضباط المدرسي:

مقدمة:

إن الانضباط المدرسي ضرورة لإتمام الهدف الأعلى من المدرسة وهو التلميذ، فإن الانضباط المدرسي يخص جميع الفئات التي بالمدرسة والتي تساعد على إتمام العملية التعليمية وهم العاملون بالمدرسة (مدرسين - إداريين - مشرفين مقيمين داخل المدرسة) وكذلك التلاميذ، وكذلك المشرفون القادمون إلى المدرسة وكذلك الإداريون المشرفون على المدارس من أقسام الإدارة التعليمية المختلفة والمستخدمون داخل المدرسة، ولذلك يمكن تقسيم هذه الفئات إلى:

١- العاملون داخل المدرسة وينقسم إلى :

أ- الإدارة المدرسية، وهي تتكون من :

- مدير المدرسة: وهو المسئول الأول عن تحقيق أهداف المدرسة، ويمكن تقسيم بعض مسئولياته إلى :

- التخطيط وهو التخطيط العام للمدرسة وفقاً للوائح والقوانين الصادرة من الإدارة العليا للمدرسة.

- تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها في كل مراحلها المختلفة .

- العاملون الإداريون: وينقسمون إلى عدة أقسام مثل: شئون الطلبة والامتحانات ويكون هناك مسئول عليها يمسك دفاتر خاصة بالطلبة والامتحانات وبياناتهم المختلفة ومراسلة أولياء الأمور وتسجيل الغياب ومحاسبتهم عليه وإرسال الإنذارات لهم .

- المعلمون: وهم المتصلون مباشرة بالمنتج (المتعلم) والذي يدرسونه بعض العلوم المختلفة.

- المشرفون: وهم المتابعون للعملية التعليمية من بدايتها إلى نهايتها ويتابعون مستويات التلاميذ وتوجيه المعلمين إلى تنفيذ التخطيط الموضوع لهم من قبل إدارة المدرسة أو الوزارة وكذلك المشرفون داخل المدرسة أو خارجها.
- المستخدمون: وهم العمال أو الخدمات المعاونة داخل المدرسة .

بعد أن تعرفنا على القائمين بالعملية التعليمية بالمدرسة نتعرف على أن مشكلة القصور في الانضباط المدرسي عند بعض العاملين بالمدرسة تسبب ضعف المنتج، فكلما زاد القصور في الانضباط عند العاملين قل الضعف عند المنتج (التلميذ) وكلما قل القصور عند العاملين قل الضعف عند المنتج (التلميذ)، ومن أوجه القصور:

القصور في شخصية العامل، التأخر عن العمل، والقصور في المعلومات، والقصور في معرفة اللوائح والقوانين، والقصور في الإلمام بالتكنولوجيا المستخدمة في التعليم، والقصور في الخبرة في العمل المكلف به.

ومن الطبيعي أن المجتمع مبني على الحب والإخاء والتعاون والتشاور والتشارك والتنافس الحر بين المعلم والمتعلم وبين المتعلمين وبعضهم البعض نظراً للتركيبة المتميزة للأفراد الذين تربطهم رؤية واحدة وأهداف محددة في ظل مجتمع تربوي يعتمد على التعلم النشط وتحكمه قوانين ولوائح تنظم مسيرة العمل تحت راية إدارة حديثة تستخدم التكنولوجيا الحديثة ومعلم قدوة لطلابه مؤثر في سلوكهم محفز يشجعهم على المشاركة الفاعلة يدفعهم إلى كل ما هو جميل .

البيئة المدرسية وعلاقتها بالانضباط المدرسي :

لا يعيش الإنسان بمعزل عن الآخرين بل يعيش في محيط يتكون من عدد من العناصر المادية وغير المادية عرف بالبيئة، ويتفاعل الإنسان مع هذا المحيط بصورة مستمرة بحيث يؤثر فيه ويتأثر به، ولذلك فإن الإنسان نتيجة لهذا التفاعل تتكون لديه محصلة تتألف في مجملها من مجموعة من الأفكار والمشاعر والسلوكيات، فالمدرسة مجتمع ينتقل إليه الطالب وهو عبارة عن نسيج معقد من العلاقات المتشابكة تزداد فيها صلات الطالب ويتمثل فيها عدد من المعايير ويلعب أدواراً متعددة يؤدي فيها واجبات ويحصل على حقوق ويتعلم الانضباط السلوكي من جميع عناصر هذه البيئة.

وتعرف البيئة المدرسية بأنها: (كل ما يحيط بالطالب داخل المدرسة من مكونات مادية أو غير مادية تؤثر فيه سلباً أو إيجاباً وتشمل المبنى المدرسي بجميع مكوناته والأفراد بمختلف تخصصاتهم ووظائفهم وأدوارهم والعلاقات التي تربطهم ببعضهم البعض والأنظمة الرسمية وغير الرسمية المكتوبة وغير المكتوبة والمنهج المدرسي الظاهر والخفي) . وتترابط مكونات هذه البيئة بعلاقات تبادلية ويؤثر كلٌّ منها بالآخر ويتأثر به ولا يكون الفصل بينها إلا من أجل دراستها فقط .

والضبط الاجتماعي هو سيطرة اجتماعية مقصودة تؤدي إلى تماسك المجتمع، وتقوم التربية كنظام اجتماعي ضابط بعملها من خلال عدد من المؤسسات التي من أهمها المدرسة.

والمدرسة في وصفها كنظام ضابط فإنها تتكون من عناصر تربطهم علاقات تفاعلية ويعمل كل فرد كنظام فرعي ضابط لإشباع حاجاته الخاصة والتي من خلالها يحافظ على دوره في ضبط النظام المدرسي الكلي ليشبع حاجاته العامة ويحقق أهدافه الخاصة .

وهي تقوم بعملها وفق آليتين هما الضبط الذاتي الإيجابي الذي يتم من خلال عمليات التشجيع والتحفيز والثواب بدل العقاب وتواجد القدوة في المدرسة مع استخدام الحوار الهادف لحل المشكلات لخلق مواطن منضبط من جميع النواحي عارف بحقوقه وواجباته، والآلية الثانية هي الضبط الخارجي السلبي من خلال الأنظمة واللوائح السلوكية والعقاب والتهديد والتجاهل والتهكم مما قد ينتج عنه شخص يمارس انحرافات اجتماعية كالهروب من المدرسة والغياب المتكرر والغش والعنف والسرقة وغير ذلك.

دور عناصر البيئة المدرسية في عملية الضبط المدرسي:

١- إدارة المدرسة:

ولها دور فعّال في المدرسة ولها وظائف تنفيذية كبيرة تسهم في تحقيق الانضباط، فتواجد المدير ورؤية الطلاب له في أماكن مختلفة من المدرسة، وإشراكه للمعلمين في وضع وتطبيق سياسات التأديب في المدرسة ومساعدته للمعلمين على تحسين إدارتهم للصف والسماح لهم بحضور البرامج التدريبية ذات العلاقة، كلّ ذلك يساهم في فعالية المدير والإدارة في مسألة الانضباط، ولابد أن تتحلى الإدارة المدرسية بدرجة ملائمة من المرونة

في تعاملها مع الطلاب، وعلى مدير المدرسة إيجاد التوازن بين الحرية المعطاة في ضوء المعقول وبين النظام الذي من شأنه أن يمنع العنف والجريمة والانحراف.

وبوجه عام فإن على مدير المدرسة أن يجعل النظام المدرسي والبيئة المدرسية وسياسة المدرسة لا ترتكز على أسس ضاغطة وطاردة للطلاب وإنما تبنى على التوجيه والإرشاد المبني على العطف ومراعاة مصالح الطلاب وفهم نزعاتهم ودوافعهم الداخلية. وتحقق الإدارة المدرسية الضبط المدرسي من خلال عدة أنواع من الضبط فتستخدم أحياناً الضبط غير المباشر وأحياناً الضبط المباشر وفي أحيان أخرى تضطر إلى استخدام التعديل وهو استخدام اللوائح والقوانين لضبط مخالفات الطلاب والتي تشمل بعض الأساليب العلاجية .

وتُعد الجهود الموجهة التي تبذلها الإدارة المدرسية لوقاية الطلاب من الوقوع في السلوكيات الخاطئة أهم بكثير من الجهود التي تبذل لعلاج تلك السلوكيات، ومن أسس الوقاية معرفة جميع الأطراف لمسئولياتهم والالتزام بها، إلا أنّ هناك عدداً من العقبات التي تحدّ من قيام الإدارة بدورها في هذا المجال، مثل قلة الإداريين المساعدين للمدير ليركّز على الشئون الفنية كتحقيق النظام المدرسي، عدم منح المدير صلاحيات كافية، كثرة أعداد الطلاب، عيوب المبنى المدرسي، كثرة القنوات التي تمرّ بها المعاملات المكتبية .

٢- المعلمين:

للمعلمين مكانة رئيسة في تحقيق الانضباط، وبدون إسهامهم لا يمكن تحقيق الانضباط ؛ فلهم مشاركتهم المهمة في تشكيل ثقافة المدرسة وإيجاد البيئة والمناخ المدرسي المشجّع على الانضباط، ويتمّ ذلك من خلال انضباط المعلم في سلوكه كقدوة والرفع من مستوى أدائهم العلمي والتربوي والرفع من مستوى تعاملهم وعلاقاتهم مع الطلاب ؛ فنجاح المعلم في كسب ثقة الطلاب ومحبتهم واحترامهم سيؤدي بالتأكيد إلى انضباط الطلاب في حصص هذا المعلم، كما سيؤدي لتفاعلهم معه بشكل إيجابي، وبالتالي سينعكس هذا على نتائجهم في مادة ذلك المعلم، كما تتأثر قدرة المعلم على القيام بدوره بسماته الشخصية والكاريزما التي يحملها، إن اهتمام المعلمين بغرس السلوك الانضباطي لدى الطلاب يتم من خلال قدرتهم على التعامل الصحيح

والصادق مع الطلاب والذي يكسبهم حبهم وثقتهم وتجنب إهمال علاج السلوك الخاطئ مع استخدام الحكمة في علاجه والعمل على تحقيق العدل بين الطلاب في أسلوب التعامل مع المخالفات السلوكية.

٣- المرشد الطلابي والضبط الاجتماعي:

لا يقل دور المرشد الطلابي أهمية في تحقيق الضبط الاجتماعي من مدير المدرسة، فموقعه التربوي المهم يؤهله للعب دور كبير في تحقيق الضبط المدرسي ثم الضبط الاجتماعي، وذلك من خلال علاقاته المتميزة مع جميع أطراف العملية التربوية من إداريين أو معلمين أو طلاب، ونظراً لأن المرشد الطلابي لطبيعة عمله يكون ملمًّا بالكثير من المخالفات السلوكية والانحرافات الأخلاقية للطلاب داخل المدرسة وخارجها، فإنه يمكنه القيام بعمليات وقائية وعلاجية لتحقيق الضبط من خلال تواصله مع أولياء أمور الطلاب واطلاعهم على سلوكيات أبنائهم أو حتى قيامه بدور المعالج النفسي والاجتماعي داخل المدرسة. كما يظهر دوره من خلال عمليات التوعية والتوجيه والإرشاد التي يقوم بها لتوعية الطلاب بخطورة بعض المخالفات أو توجيههم إلى السلوكيات الحسنة وإرشادهم إلى طرق المذاكرة الجيدة وطرق اختيار الأصدقاء وحتى فيما يتعلق باختياراتهم لإكمال دراستهم الجامعية أو التوجه إلى سوق العمل.

٤- جماعة الأقران:

تشكل جماعة الأقران في البيئة المدرسية ضابطاً موجهاً لسلوك الطالب في كثير من الأحيان؛ ولهذا فإنه من الواجب اتخاذ جميع الأساليب الوقائية للحيلولة دون وجود الانحرافات السلوكية بين الطلبة والمبادرة إلى علاجها حالما تظهر لأن الطالب قوي التأثر بأقرانه وتقليد سلوكياتهم بل قد يصل الأمر إلى أن يفوق تأثير الأقران أفراد الأسرة ومعلمي المدرسة .

٥- حارس المدرسة والمستخدمين:

يلعب حارس المدرسة دوراً أساسياً في الضبط المدرسي من خلال ملاحظته لكل من يدخل المدرسة أو يغادرها ومن يحضر مع الطالب إلى المدرسة ويصطحبه عند الخروج

وعدم بقاء الطالبة خارج المدرسة قبل حضور ولي أمرها ومراقبة باب المدرسة خلال اليوم الدراسي وتبليغ المدير بأي مخالفة من منسوبي المدرسة، كما يقوم المستخدمون بتبليغ الإدارة بالمخالفات السلوكية وتبصير الطلاب بنتائج سلوكياتهم والمساهمة في ضبط البيئة المدرسية.

٦- ثقافة المدرسة:

وهي منظومة القيم والمعايير والمعتقدات والتقاليد والممارسات التي تكوّنت في المدرسة مع الوقت نتيجة للتفاعل بين أفراد مجتمع المدرسة (إدارة، معلمين، طلاب) مع بعضهم، وحلّهم للمشكلات والتحديات التي تواجههم، والثقافة المدرسية هي منظومة غير رسميّة وغير مدوّنة وإنما يتعارف عليها ويدركها الأفراد داخل تلك البيئة.

إن الثقافة المدرسية المعززة للانضباط لا يمكن أن تتحقق على الورق ولا عن طريق البرامج التوعوية وحدها. بل لا بدّ من وجود نماذج أو قدوة يقتدي بها الطالب ويتأثر بسلوكها وقيمها واتجاهاتها.

٧- المناهج المدرسية:

ويغطي المنهج كل ما تقدمه المدرسة من خبرات وتشرف عليها بهدف تحقيق النمو الشامل لشخصية المتعلم سواء كان ظاهراً أو خفياً، وبهذا المفهوم الواسع للمنهج فإنه يُعتبر من أهم العناصر في تحقيق الانضباط الطلابي، ويجب أن يكون مرتبطاً ببيئة الطالب وحياته واهتماماته، كما يجب مراعاة المرونة فيه، والعمل على إكساب الطلاب من خلاله مهارات الانضباط والتعامل الإيجابي مع الآخرين، وتطبيق أساليب التعليم التعاوني، ويجب أن تتسم الأنشطة فيه بالجاذبية والتنوّع، والتركيز على السلوك الإيجابي المنضبط واكتساب مهارات الحياة التي يحتاجها الطالب للتعامل مع بيئته.

٨- طرائق التعليم:

تُعد طرائق التعليم التقليدية كالإلقاء والتلقين والترديد منفرة للطالب من عملية التعلم مما قد ينتج عنه انحرافات يمارسها داخل المدرسة كالعنف، بعكس الطرائق الحديثة التي تجذب الطالب للتعلم كالتعلم الذاتي والتعلم التعاوني واستخدام مصادر التعلم التي

تجذب الطالب وتزيد من فاعليته وإيجابيته وبالتالي تقلل من حالات التمرد على النظام والعنف المدرسي، إن استخدام أساليب تدريسية معينة أو الاكتفاء بمعلومات جامدة يتم طرحها من قبل المعلم بصورة لفظية، يمكن أن يؤدي بالطلاب إلى العزوف عن الدراسة بل والتسرب من المدرسة ومن ثم الانحراف.

٩- المبنى المدرسي وتجهيزاته:

والبيئة المدرسية في جوانبها الماديّة لها أهمية بالغة أيضاً، فسوء مستوى المبنى المدرسي، وعدم وجود أماكن مناسبة لممارسة الطلاب للأنشطة المختلفة، وسوء التجهيزات التعليمية، وكثافة الطلاب في الفصول، وسوء المرافق التي يستفيد منها الطلاب كدورات المياه، وعدم توفّر أجهزة تبريد ماء الشرب، ورداءة مياه الشرب، وزيادة مستوى الضوضاء ...إلخ، كلّ ذلك يجعل الطالب يشعر بأنّ البيئة المدرسية التي يعيش بها بيئة غير صديقة، ولا تشبع حاجاته، بل قد يشعر بأنها بيئة معادية، ممّا قد يدفع الطالب لسلوك عدواني ضد الآخرين، مما يكسر نظام الانضباط المدرسي، وهناك عبارة رائعة تؤثر عن "كومز" تقول: " نحن نشكّل أبنيتنا أولاً، ثمّ تشكلنا هي بعد ذلك".وبالمقابل فإن وجود مساحات خضراء كبيرة وتجهيزات رياضية سوف تهيئ البيئة التربوية المناسبة للطلاب لتفريغ شحناتهم بأعمال تدعم نموهم الجسمي والعقلي والنفسي.

١٠- المناخ المدرسي:

فطبيعة تعامل الأفراد فيما بينهم داخل البيئة والمجتمع المدرسي لها أثر كبير على الحالة النفسية والمزاجية لأولئك الأفراد بسبب انعكاس تلك الحالة على سلوك الأفراد وتصرفاتهم سواءً كان التعامل بين المعلمين والطلاب، أو الإداريين والمعلمين، أو الإداريين والطلاب، أو بين الطلاب أنفسهم..إلخ.

كما أنّ سيادة المناخ الديمقراطي أو الشورى في المدرسة يُشعر الطالب بكرامته وحريته وبقيمة مشاركته، وأنّ النظام والانضباط نابع منه وليس مفروضاً من الخارج، كلّ ذلك يزيد من فرصة انضباط الطلاب ذاتياً.

١١- النشاط المدرسي وتحقيق الضبط الاجتماعي :

تقوم المدرسة على أساس إيجابية الطلاب ومشاركتهم، ولا يقتصر النشاط على ما يمارسه التلاميذ خارج الصفوف بل تشمل الأنشطة المصاحبة للمنهج داخل حجرة الصف سواء كانت نشاطات ترويحية أو ثقافية يكتسبون من خلالها المعلومات والميول والاتجاهات والقيم والمهارات فيستقيم أسلوب تفكيرهم وتنمو شخصياتهم . وقد أصبحت الأنشطة الطلابية ضرورة اجتماعية في وقتنا الحاضر وأصبح التوسع فيها وتقديم برامجها طوال العام ضرورة، إضافة إلى إيجاد مجالات جديدة تُقدم فيها أنشطة طلابية تستطيع استيعاب أعداد أخرى من الطلاب، مع التأكيد على ضرورة ضبط تعامل الشباب مع الإنترنت بما يعود عليهم بالنفع، ويقلل أخطارها عليهم من خلال ربط التعامل معها بأندية الحاسب الآلي التي تشرف عليها وزارة التربية .

ولا ننكر تفعيل النقاط السابقة في بعض مدارسنا ولكن غالبية المدارس تشكو من عجز هذه العناصر عن ممارسة دورها الحقيقي في الضبط ويزداد الحال سوءاً في المدارس الخاصة.

١٢- اللوائح والأنظمة كوسائل للضبط في المدرسة:

وأما عن اللوائح والأنظمة كوسائل لتحقيق الضبط الاجتماعي فهي أساليب خارجية ينصاع لها جميع عناصر البيئة المدرسية بدافع الخوف. فمثلاً المدير ينضبط أداؤه داخل المدرسة ويتم توجيهه من قبل المشرف الإداري وفق لائحة تقويم الأداء، والمعلم يتم ضبط عمله من قبل مشرف المادة من خلال تقييم الأداء الوظيفي، والطالب يتم ضبطه عن طريق لائحة تقويم السلوك والمواظبة. وهذه جميعاً – من وجهة نظري – لا تؤثر كثيراً لأنها تضبط من الخارج وليس من الداخل . فلائحة تقويم المدير لا تتضمن ما يؤدي إلى تحسين أو ضبط أدائه والمعلم كذلك لا تعني الدرجة التي تمنح له من قبل المدير أو المشرف أي عامل يؤثر في أدائه، وحتى لائحة سلوك الطالب فإنها تحوي الفرص لتحسين درجات السلوك. فقد يقدم الطالب على مخالفة ويعود لعمل ما يحسن الدرجة فيحق له الاختيار والجمع بين ثلاث فرص فيستعيد الدرجة التي فقدها وهكذا. وحتى التعامل مع حالات

الغياب المتكرر والتي تنتهي بتحويل الطالب إلى منتسب فإنها تمنح الطالب مزيداً من الفرص للغياب عن المدرسة.

مقترحات لتفعيل عملية الضبط المدرسي:

فإذا كان الحال كذلك في مدارسنا فإنه من المناسب هنا اقتراح بعض الحلول لتفعيل عملية الضبط الاجتماعي في صورتها المدرسية المتمثلة في الضبط المدرسي وهذه الحلول هي:

١- الحرص على تنمية الضوابط الداخلية لدى الطالب والتي عندما تؤدي دورها فإن الضابط الخارجي يصبح مرحلة ثانية يتم اللجوء إليه عند الحاجة فقط . وهنا يجب توظيف الجانب الديني للمساعدة في تحسين أساليب التعامل الإيجابي مع الآخرين، وخاصة داخل المجتمع المدرسي.

٢- ألا يقتصر تقييم أداء المعلم والمدير على درجة تمنح بحيث لا تؤثر عليه إذا زادت أو نقصت، وإنما يتم الاستفادة من هذه الدرجة في منح علاوة أو ترقية أو مكافأة أو في الخصم من راتبه إذا انخفضت مع ضرورة إجراء اختبار للمعلم والمدير والمرشد الطلابي كل فترة لمعرفة كفاءته وتقييم أدائه ومنحه رخصة لمزاولة مهنته يتم تجديدها بشكل دوري، والاهتمام بمعايير اختيار وقبول الطالب المعلم في كليات التربية، والاهتمام باختيار مديري المدارس ووكلائها وبقية الطاقم الإداري، علماً بأنّ المديرين والوكلاء يتمّ اختيارهم من المعلمين.

٣- الرفع من مستوى منسوبي المدرسة (معلمين، مديرين، إداريين..) بإيجاد برامج تدريب وتأهيل وخاصة فيما يتعلق بمهارات التعامل من الأفراد "معلمين، موظفين، طلاب"، ولابد من العمل على إكساب العاملين في المدرسة لأساليب التعامل الإيجابي فيما بينهم، ومع الآخرين وخاصة الطلاب.

٤- إيضاح القواعد المنظمة للسلوك لجميع الطلاب منذ بداية العام، وخاصة مع بداية كلّ مرحلة جديدة يلتحق بها الطالب، وما يترتب عليها من جزاءات.

٥- إعادة النظر في المنهج - بمفهومه الواسع - ليكون أكثر جذباً وتأثيراً في الطالب وأكثر ارتباطاً ببيئة الطالب وحاجاته، مع أهمية التركيز على ما يُكسبه للطالب من مهارات وأساليب التعامل مع الآخرين ومع البيئة المدرسية في مجملها، والأخذ بأساليب التدريس والتعليم التي تنظر للطالب بإيجابية وتعمل على إكسابه مهارات التعلّم الذاتي، ولابد أن تتجه طرائق التدريس نحو تعليم الطالب طريقة التفكير بدلاً من التذكر .

٦- الاهتمام بالمبنى المدرسي ومدى ملاءمته للعملية التعليمية ولاحتواء الأنشطة التي تمارس فيه وأن لا يكون مصدر نفور للطالب بل جاذباً له للبقاء فيه.

٧- أن يقوم كل فرد في المدرسة بأداء دوره في عملية الضبط وأن يتكامل الجميع في أدوارهم ويتعاونوا، وأن يتم التعاون مع الآباء ومؤسسات المجتمع مع الحرص على التنسيق بين هذه الجهات لتحقيق الهدف ذاته.

٨- أن يؤخذ في الحسبان أنه مهما كان واقع الضبط في مدارسنا متدنياً فذلك لأنه لم توضع المشكلة موضع الدراسة الجادة وأنه متى حدث ذلك فلابد أن يتحسن الوضع وإن كان بصورة بطيئة.

٩- إذا كان دور المدرسة في الضبط الاجتماعي قد تعاظم بسبب تراجع دور الأسرة فإنه من الأجدر بنا اتخاذ كافة السبل لإعادة الأسرة لأداء أدوارها سواء بالتوعية إعلامياً أو في اجتماعات مجالس الآباء أو المساجد وغيرها .

١٠- يمكن تحسين انضباط الطلاب وسلوكهم في المدرسة بالعمل على تحسين البيئة المدرسية بمكوناتها المختلفة، دون اللجوء لأساليب القمع والترهيب -الذي تلجأ إليه إدارات بعض المدارس وبعض المعلمين- لتحقيق ذلك الانضباط.

ثانياً: الأنشطة التربوية بالمؤسسات التعليمية:

مقدمة:

إن الأنشطة المدرسية هي جزء أساسي من المنهج المدرسي ولا يمكن الاستغناء عنها أو تهميشها وتعتبر عنصراً حيوياً في إعداد وبناء التلاميذ/ الطلاب إعداداً متكاملاً وهي مكملة لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية وبدونها تكون عملية الإعداد والبناء للتلاميذ / الطلاب وتنشئتهم قاصرة مما سيؤثر سلبا على الطالب والمدرسة والمجتمع والوطن حيث يترتب على ذلك ضعف في التحصيل العلمي لدى التلاميذ/ الطلاب. وبقاء الطلاب في المدرسة طوال اليوم دون ممارسة النشاط يجعلهم يملون من اليوم الدراسي ويكونون أكثر عنفاً فيما بينهم وبين معلميهم، وهذا يؤدي إلى ضعف العلاقة بين الطلاب والمعلمين وإدارة المدرسة وأولياء الأمور، وإهمال ممارسة الأنشطة يؤدي إلى ضعف قيام الطلاب بدورهم في خدمة المجتمع والوطن، وكون المدرسة تتوفر فيها الكثير من التلاميذ/ الطلاب الموهوبين والمبدعين في المجالات المختلفة إلا أن عدم ممارسة النشاط سيؤدي إلى إهمالهم وعدم الاهتمام بهم لعدم اكتشافهم في الأنشطة والبرامج والحفلات كما سيؤدي إلى عدم اكتسابهم الخبرات والمهارات وكل ذلك يؤدي إلى ضعف في الإعداد المتكامل للتلاميذ/ الطلاب (روحياً- بدنياً –فكرياً– اجتماعياً) وهذا يؤدي إلى خلل في العملية التربوية والتعليمية.

إن كثيراً من القياديين والناجحين في أعمالهم وحياتهم والأكثر بروزاً في المجتمع هم ممن مارسوا الأنشطة المدرسية وكانوا أعضاء فاعلين في الجماعات واللجان الطلابية وشاركوا بفاعلية في البرامج التي نفذتها المدرسة سواء كانت ثقافية أو علمية أو رياضية أو كشفية أو فنية أو اجتماعية والتي خلقت فيهم روح القيادة والمسئولية وحب العمل وخدمة الآخرين وجعلت منهم علماء وفنانين ومفكرين وأدباء ودكاتره وضباطاً ومهندسين مبدعين ومتميزين ويحظون باحترام الآخرين .

وتتطلب الأنشطة تعاون الجميع من القيادات التربوية العليا والقيادات الميدانية وإدارات المدارس والمعلمين وأولياء الأمور والتلاميذ والطلاب والجهات ذات العلاقة ورجال الأعمال...إلخ، ويتعين أن تكون لدى كل شخص يعمل في التربية والتعليم

معلومات ومفاهيم حول الأنشطة المدرسية فليست المسئولية مقتصرة على المعلم المتخصص في النشاط بل كل معلم في المدرسية معنيٌ في تنفيذ النشاط، وزيادة الفهم والوعي بأهمية الأنشطة من قبل الإداريين والمعلمين والمسئولين سيحقق نجاحاً متميزاً للأنشطة وستحقق أهدافها. ومن هذا المنطلق لابد أن تتوفر لدى كل معلم في أي مستوى ولدى كل إداري وقيادي المفاهيم الأساسية للأنشطة ومجالاتها وكيفية وضع الخطط والبرامج الخاصة بالأنشطة بالإضافة إلى التعرف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الأنشطة ليعمل الجميع على الوقوف عندها والعمل على حلها والحد منها كما أن الاهتمام باللجان الطلابية ومجالس الطلاب سيخلق نوعاً من التعاون في تنفيذ أكبر قدر من الأنشطة المدرسية وسيساعد على إعداد الشباب والطلاب إعداداً متكاملاً، ومن الأهمية أن يتعرف الجميع على كيفية التخطيط للأنشطة المدرسية وكيفية تنفيذ هذه الخطط والبرامج لنصل في النهاية إلى تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية .

تعريفات الأنشطة التربوية:

لقد تعددت التعريفات بالأنشطة المدرسية إلا أن جميعها تؤدي نفس المعنى والغرض، وعلى المتدرب أن يكون لديه معنى محدد وواضح لينطلق من خلاله في تعامله مع النشاط وفي وضع وتنفيذ الخطط والبرامج المرتبطة بالأنشطة في مختلف مجالاتها، **ونستخلص هنا بعض التعريفات من أهمها:**

- (يعتبر النشاط المدرسي جزءاً أساسياً من رسالة المدرسة التربوية وهو من أهم الوسائل التي تبث روح التعاون بين التلاميذ والطلاب وتقوي من شخصياتهم وتساعد على نموها المتكامل والمتوازن).
- (يعتبر النشاط المدرسي جزءاً من منهج المدرسة الحديثة، فهو يساعد في تكوين عادات ومهارات وقيم وأساليب تفكير لازمة لمواصلة التعليم وللمشاركة في التنمية الشاملة ،كما أن الطلاب الذين يشاركون في النشاط لديهم قدرة على الإنجاز الأكاديمي وهم يتمتعون بنسبة أنهم إيجابيون لزملائهم ومعلميهم).
- (إن النشاط ليس مادة دراسية منفصلة عن المواد الدراسية الأخرى، إنه يتخلل كل المواد الدراسية بل هو جزء مهم من المنهج المدرسي بمعناه الواسع).

- (تُشكل النشاطات المدرسية جزءاً أساسياً من المنهج المدرسي يمارس فيه التلاميذ/ الطلاب ما تعلموه في حجرات الدراسة ممارسة عملية على الواقع وتزيد من احتكاكهم بمعلميهم وبعضهم البعض مما يحدث نمواً متصلاً في معارفهم وخبراتهم، لذا ينبغي أن تمارس هذه النشاطات وفق مخططات تتجه بها إلى تحقيق الأهداف التربوية وفق خطة تضبط عملياتها وإجراءاتها والتنسيق بينها والإفادة منها وتتضمن هذه الخطة التي تضعها إدارة المدرسة بالاشتراك مع المعلمين والجماعات المدرسية).

أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الأنشطة المدرسية:

- قلة المتخصصين من المعلمين في مجالات الأنشطة المدرسية وخاصة (التربية الرياضية – التربية الفنية – الاقتصاد المنزلي – الموسيقى – المسرح... إلخ) .
- قلة المؤهلين المسئولين عن إدارة الأنشطة سواء في المستويات العليا أو المستويات الدنيا .
- عدم توفر الأنظمة واللوائح المنظمة للأنشطة المدرسية .
- عدم توفر المناهج المقررة أو حتى الموضوعات المحددة للأنشطة المدرسية.
- قلة الإمكانات الخاصة بالأنشطة المدرسية على كافة المستويات.
- عدم توفر موجهين للأنشطة المدرسية من المتخصصين.
- الازدحام القائم في الفصول وخاصة في عواصم المدن.
- قلة وندرة حجرات الأنشطة في المدارس.
- ضيق مساحات الملاعب والساحات في المدارس.
- البناء التوسعي في الساحات على حساب الملاعب وأماكن تنفيذ الأنشطة.
- ضعف اهتمام إدارات المدارس بالأنشطة وتكثيف الاهتمام على المواد الدراسية وتناسي الأنشطة .
- ازدحام الجدول المدرسي بالمواد الدراسية الأخرى وإغفال الأنشطة المدرسية.

- عدم تقويم معلمي الأنشطة والطلاب مما يسبب في إهمالها وعدم الاهتمام بها.
- عدم اهتمام بعض أولياء الأمور بالأنشطة وتركيزهم على المواد الدراسة الأخرى.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالأنشطة الشبابية والطلابية .
- ضعف تشجيع الطلاب المبرزين في الأنشطة .
- ضعف تعاون معلمي المواد الأخرى مع معلمي الأنشطة .
- عدم توفر الأدلة والنشرات التوجيهية لممارسة الأنشطة وأسس تطبيقها.
- السماح للمدارس الأهلية والخاصة بفتح المدارس دون أدنى المواصفات للمبنى المدرسي .

وظائف الأنشطة المدرسية:

- إن ممارسة الأنشطة المدرسية وتطبيقها عملياً من قبل التلاميذ والطلاب ستؤدي إلى إيجاد نتائج إيجابية وستعمل بما من شأنه تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية، إن للأنشطة المدرسية الكثير من الوظائف التربوية والنفسية والاجتماعية والعلمية والصحية... إلخ، ونستخلص هنا أهم هذه الوظائف:
  - تعتبر مصدراً غنياً للدافعية في التعلم داخل الفصل .
  - تنمية مهارات الطلاب الاجتماعية والشخصية .
  - يسهم النشاط الذي يمارسه الطلاب في إشباع بعض دوافعهم الاجتماعية والإنشائية والبحث والاستقصاء والتعبير عن النفس .
  - يكسب النشاط الطلاب مجموعة من الاتجاهات المرغوبة مثل الاتجاه نحو الدقة والنظافة والنظام والأمانة واحترام الآخرين والعمل والحفاظ على الملكية العامة .
  - يساعد النشاط على توجيه الطلاب ومساعدتهم على كشف قدراتهم وميولهم والعمل على تنميتها وتحسينها وتوسيع خبرات الطلاب في مجالات عديدة لبناء شخصيتهم وتنمية الاتجاهات السلوكية السليمة .

- تعليم الفرد كيفية التفكير.
- إن النشاط المدرسي بمختلف أشكاله يساعد على ممارسة مهارات الاتصال والتدريب عليها.
- تنمية الميول والمواهب وتحقيق مستوى من التكيف مع البيئة، وتعد دافعاً للتعلم، وتنمي في الفرد الثقة في النفس، وأيضا تحقق لديهم الصحة النفسية السليمة، بحيث تعمل على خفض التوتر وتقلل من القلق لديهم ،فهي وسيلة لإعادة الاتزان النفسي والاستقرار وتوجيه السلوك، بل وتعديل السلوك غير السوي، ومن هنا نجد أن النشاط من العناصر الأساسية لبناء شخصية الطالب وصقلها .
- تساعد الأنشطة في قيام صداقات وعلاقات ودٌ بين أفراد الجماعة الواحدة، وتنمي في الفرد حب الخدمة العامة وتحمل المسئولية والتعاون واحترام رأي الآخرين واحترام الأنظمة والقوانين، وتتيح للفرد فرص العمل من خلال الجماعة، وتنمي المهارات الاجتماعية والشخصية، وتنمي في الطالب تقدير القيم الاجتماعية .
- تقدم الأنشطة خبرات حسية مباشرة، وتحقق دوراً مهماً في تعلم المعارف والمفاهيم وإشباع دوافع الطلبة نحو البحث من خلال التفاعل مع مكونات النشاط.
- تساعد الأنشطة على رفع مستوى الإنجاز الدراسي وتحقق مبدأ إيجابية المتعلم وتعلم كثيراً من المهارات والاتجاهات التي لا يمكن أن تتحقق عن طريق التعليم النظامي فقط، وبجانب ذلك يسهم النشاط في إذكاء روح التحدث والإقبال على العمل .
- يكتسب التلاميذ/ الطلاب الكثير من الاتجاهات والسلوكيات من أهمها: (الأمانة – الصدق – الشجاعة – الإخلاص– النظام – النظافة – الدقة في العمل – الحفاظ على الممتلكات) ومن خلال الأنشطة يكتسب الطلاب الخبرات والمهارات والمفاهيم الجديدة التي تفيدهم في حياتهم العامة.

ثالثا: ضعف استخدام تكنولوجيا التعليم بالإدارة المدرسية

مقدمة:

إن كلمة تكنولوجيا (Technology) مصطلح مركب من جزئين، الأول (Techno) وهي كلمة يونانية بمعنى الصناعة أو الفن، والثاني (logy) بمعنى علم، ومن هنا فإن التكنولوجيا كلمة مركبة تدل على علم التقنية أو العلم الذي يهتم بتحسين الأداء والصياغة أثناء التطبيق العملي .

أصبحت التكنولوجيا سمة من سمات هذا العصر، وضرورة فرضتها الحاجات الإنسانية وبالتالي يقع على هذا العلم العبء الأكبر في مواجهة التحديات التي تقابل الإنسان، تلك التحديات التي تتمثل في التغير المستمر وزيادة عدد السكان والانفجار المعرفي، ولحل مشكلات هذا التغير أصبحت التكنولوجيا ضرورة فرضها التطور العصري للإنسان في سعيه المستمر لتوفير الوقت والجهد والتكاليف، وهي طريقة التربية التي ينبغي ارتيادها بتوسع حتى لا تتخلف التربية عن الميادين الأخرى، ويصبح الحقل التعليمي بمؤسساته المختلفة يعيش في عصر متخلف عن العصر الذي يعيشه المجتمع خارج المؤسسات التعليمية .

فقد توصل الخياط والعجمي إلى أن استخدام تكنولوجيا التعليم يساعد في تحقيق الأهداف التعليمية وتشويق الطلاب وجذب انتباههم نحو الدرس، وتقريب موضوع الدرس إلى مستوى إدراكهم وتحسين اتجاههم نحو موضوع الدرس .

وعلى الرغم من أن ابتكارات تقنية أخرى مثل المسجل الصوتي وأجهزة العرض السينمائي والتلفازي قد ساهمت في تطوير المعلم التقليدي ونظام التدريس القائم على الكتاب المدرسي، إلا أنها كانت مساهمات في الدرجة وليست في النوع . إن الحاسوب يقدم شيئاً يختلف نوعياً، فهو طريقة توفر تفاعلاً ذكياً مع المتعلم، ولذا فالتغير ليس فقط في نوع نظام التدريس وإنما أيضاً في معنى العناصر الأخرى في النظام التربوي وأدوارها.

حيث شهدت السنوات الأخيرة طفرة غير مسبوقة فيما يتعلق بظهور كمٍّ هائل من المعلومات والمصطلحات العلمية والتطبيقية في مختلف المجالات التربوية، حتى أصبح تداخل هذه المصطلحات وتقاربها من الظواهر الملحوظة والسمات الواضحة التي تستحق

التوقف عندها . ومن أمثلة هذه المصطلحات ما ظهر في مجال التكنولوجيا وأصبحت المدرسة غير قادرة على تهيئة الطلاب بصورة جيدة للتعامل مع التكنولوجيا مما أدى إلى المطالبة بإعادة النظر في المناهج المدرسية واستخدام طرائق واستراتيجيات التكنولوجيا في العملية التعليمية، بحيث تساعد الطلاب وترفع من مستواهم التعليمي ويصبح الفرد عند نهاية المرحلة التعليمية مثقفاً تكنولوجياً واعياً لمستحدثات التكنولوجيا.

وسوف نتناول مشكلة " ضعف الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم " بشيء من التفصيل، من خلال النقاط التالية:

أ- المشكلة:

ب- أسباب المشكلة:

جـ- الآثار والتداعيات السلبية للمشكلة:

د- حلول المشكلة:

أ- ضعف استخدام تكنولوجيا التعليم في الإدارة المدرسية :

إن استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم لم يعد فضولاً أو تفضلاً، بل هو ضرورية لتحسين العملية التعليمية، ومعنى ذلك أن المعلمين إذا أحسنوا استخدام التكنولوجيا في مهنتهم التعليمية فإن التعليم سوف يكون إحدى القوى المشكلة للمجتمع في المستقبل. فالمشكلة ليست استخدام أو عدم استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، وإنما المشكلة أن هناك شكوى من أن مؤسسات وبرامج إعداد المعلم وإنمائه المهني لا تعد معلم المستقبل لعالم التدريس المعقد ولا تجهزه للاستخدام الفاعل للتكنولوجيا التعليمية، وتقف حدود استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة عند حصص الحاسوب في معظمها ولا تتطرق التكنولوجيا إلى المواد المختلفة على الرغم من التوسعات الهائلة في عالم التقنية.

وعلى العموم تتفق آراء المربين وصانعي القرارات التربوية مع نتائج البحوث التربوية الحديثة على أن نجاح المؤسسة التربوية في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتسم بتضخم المعرفة وتنوع مصادرها وطرق اكتسابها ووسائط تعلمها يتوقف بالدرجة الأولى على نجاحها في إحداث نقلة نوعية في إعداد المعلم وإعادة تأهيله كي يتعامل مع تكنولوجيا عصر المعلومات دون رهبة أو خوف أو توجس.

وعليه، أصبح من مهام المعلم الأساسية تدريب التلاميذ على طرق الحصول على المعرفة لا تلقينهم إياها وذلك بالاعتماد على جهدهم الذاتي، وبالاستعانة بمختلف الوسائل والتقنيات الضرورية لذلك. إذ إن المعلم الجيد هو الذي يعمل على تنمية قدرات التلاميذ ومهاراتهم عن طريق تنظيم العملية التعليمية وضبط مسارها التفاعلي ومعرفة حاجات التلاميذ وقدراتهم واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم وتعلمهم، إذ إنه مرشدهم إلى مصادر المعرفة وطرق التعلم الذاتي، التي تمكنهم من متابعة تعلمهم وتجديد معارفهم باستمرار.

علاوة عما سبق تتطلب تربية عصر المعلومات، التي تتسم بتضخم المعرفة وتنوع مصادرها وطرق اكتسابها ووسائط تعلمها، إعداداً خاصاً للمعلم، ينمي لديه نزعة التعلّم ذاتياً. إذ أصبح المعلم بحاجة إلى تنمية مهاراته وقدراته ومعارفه، بالإضافة إلى إلمامه إلماماً جيداً بالتقنيات الحديثة وبمناهج التفكير وبأسس نظرية المعرفة، وبمهارة إدارة الصف، لأنه فقد سلطة احتكار المعرفة، وتغيّر دوره من كونه مجرد ناقل للمعرفة إلى كونه مشاركاً وموجهاً يقدم لطلبته يد العون لإرشادهم إلى مصدر المعلومات، أي إن مهمة المعلم أصبحت مزيجاً من مهام المربي والقائد والمدير والناقد والمستشار.

لقد أصبح المعلم مصمماً للبرامج التربوية ومخططاً ومهتدياً للسلوك، وضابطاً لبيئة التعلم، ومتخصصاً في الوسائل التعليمية من حيث استخدامها وصيانتها، وعارفاً بمصادرها، وباحثاً مجدداً، ومقوماً للنتائج التعليمية، والأهم من كل ذلك تمكينه من التعامل مع معطيات التكنولوجيا المعاصرة وتسخيرها لخدمة العملية التربوية. ومن هنا كان لا بد أن يكون لمعلم المستقبل الذي نريد عارفاً لواجباته متمتعاً بالكفايات التعليمية اللازمة لعمله، وفق أسس تربوية حديثة، بحيث ينعكس أثر هذه المعرفة على الغرفة الصفية .

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين واجهت المجتمعات المعاصرة العديد من المشكلات ذات الصلة بالعولمة والمعلوماتية أدت إلى تغييرات سريعة ومتلاحقة في جميع مناحي الحياة، إذ دخل العالم في عصر جديد، عصر اتسم بالتغيّر السريع المتلاحق، وانفجار المعرفة نتيجة تقدم العلم وتطبيقاته، وبالعولمة والمعلوماتية وما نتج عنهما من إزالة الحواجز والمسافات، وأصبحت الحدود مفتوحة والمعلومة متاحة لكل من يمتلك المال والمقدرة الفنية والشبكات الحاسوبية. كل هذا وضع النظم التربوية أمام تحديات جسام، فإما اللحاق بهذه التطورات المتسارعة أو البقاء في حالة التخلف والجمود.

ب- أسباب ضعف الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم:

يرجع ضعف الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم إلى الأسباب التالية:

١) سلبية المعلم وعدم إحساسه بجدوى التقنية التعليمية .

٢) عدم قدرة المعلم على التوظيف الصحيح للتقنية التعليمية .

٣) الاهتمام بطرق التعلم التقليدية كالتلقين والتسميع وتجنب التقنية التعليمية إيثاراً للسلامة وفتح باب التساؤل لدى التلاميذ .

٤) عدم توفر التكنولوجيا التعليمية المناسبة لطبيعة وخصائص نمو طلاب كل مرحلة تعليمية .

٥) جمود النمط الإداري الحالي في بعض المدارس عن استيعاب الطرق والأساليب التي تفرضها استخدامات التقنية التعليمية الحديثة .

٦) ضعف التدريب الكافي للمعلمين لاستخدام تكنولوجيا التعليم .

٧) ضعف الموارد المالية والمخصصات التي تتيح للنظام التعليمي استحداث وسائل تكنولوجيا كافية صالحة للاستخدام داخل العملية التعليمية .

٨) تكلفة البرمجيات التي يجب الحصول عليها لتشغيل الحاسوب .

٩) عدم وجود خطط محلية داخل كل مدرسة لتطوير هيئة التدريس بها .

١٠) مازالت أجهزة الحاسوب باهظة الثمن لدرجة لا تشجع على شرائها بالمدارس .

جـ- الآثار والتداعيات السلبية للمشكلة:

لقد ترتب على مشكلة ضعف الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في مجال التعليم بالمدرسة بعض الآثار السلبية، من أهمها ما يلي :

١) عدم قدرة النظام المدرسي على تقديم فعال وجذاب بالقدر الكافي لتلاميذ المرحلة الابتدائية خاصة الذين هم في حاجة إلى التعليم بالتشويق وجذب الانتباه .

٢) الافتقار إلى مزايا عديدة توفرها التكنولوجيا التعليمية وفي مقدمتها توفير الوقت والجهد في العملية التعليمية.

٣) إضفاء حالة الروتينية في العمل التعليمي مما أدى إلى تسرب الملل إلى المعلمين والتلاميذ بالمدرسة .

٤) نقص الجاذبية والإثارة للعملية التعليمية وتسلل الملل للمعلمين.

٥) فقد الكثير من الوقت والجهد في مواقف تدريسية كان ممكن توفيرها باستخدام التكنولوجيا بالشكل المطلوب .

٦) ضعف قدرة النظام التعليمي على توفير العمالة الفنية المدربة على تشغيل وصيانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة لعملية التدريس والتعليم .

د- حلول المشكلة:

هناك بعض الحلول المناسبة لهذه المشكلة، وهي كالتالي:

١) عمل برامج تدريب للمعلم والطالب حول الوسائل التكنولوجية وكيفية استخدامها .

٢) الاستفادة من البحوث العلمية التي يقوم بها الباحثون التربويون ومراكز البحوث التربوية في مجال تكنولوجيا التعليم .

٣) مواكبة كليات إعداد المعلم لنوعيات التقنية المطلوبة في المدرسة حتى يمكن تخريج معلمين يتفهمون استخدامات هذه التقنية بطريقة واقعية .

٤) تجهيز كل موقع بالتسهيلات التكنولوجية المحتاج إليها والوصول إليها بسهولة، مع توفير خطوط الاتصالات الفورية لحل المشكلات التي تواجه المتعلمين .

٥) البدء مع عدد محدود من الطلاب لمعرفة المشكلات التي تواجه عملية التطبيق والعمل على السيطرة عليها ومعالجتها .

٦) تحديد حاجات المتعلمين ومتطلبات المقرر الدراسي قبل اختيار نوع التكنولوجيا المستخدمة .

٧) دراسة الأبحاث السابقة حول التعليم الإلكتروني وأخذ نتائجها بعين الاعتبار .

٨) دراسة المقررات الحالية ومعرفة ما الذي يحتاج إلى تطوير وإضافة معلومات جديدة أو تعديل .

٩) تشجيع الباحثين التربويين على القيام بالبحوث الميدانية في هذا المجال والتي تهدف إلى التطوير في عملية (توطين تكنولوجيا التعليم) داخل النظام التعليمي .

١٠) أن يكون الهدف هو استخدام التكنولوجيا المناسبة لا التكنولوجيا المتوفرة فقط.

١١) أن يكون المعنى الواضح لدى مخططي السياسات التعليمية أن استخدام التكنولوجيا في التعليم ليس هدفاً في ذاته لكنه وسيلة لغاية أكبر وأعمق.

١٢) زيادة الوعي التربوي بأن تكنولوجيا التعليم المستخدمة في التعليم وسيلة في تجويد التعليم ولا يجب أن تفقد المعلم قدره ودوره التربوي .

١٣) إن التقنية لا يجب أن تكون مرتفعة الثمن لكن المهم هو ملاءمتها للهدف الذي تستخدم لأجله .

ومما سبق لابد من الإشارة إلى (الهدف من استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم)، حيث إنه يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف على مستوى الفرد والمجتمع منها:

أ- تحسين مستوى فاعلية المعلمين وزيادة الخبرة لديهم في إعداد المواد التعليمية .

ب- الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول على الصورة والفيديو وأوراق البحث عن طريق شبكة الإنترنت واستخدامها في شرح وإيضاح العملية التعليمية .

جـ- توفير المادة التعليمية بصورتها الإلكترونية للطالب والمعلم .

د- إمكانية توفير دروس لأساتذة مميزين، إذ إن النقص في الكوادر التعليمية المميزة يجعلهم حكراً على مدارس معينة ويستفيد منهم جزء محدود من الطلاب، كما يمكن تعويض النقص في الكوادر الأكاديمية والتدريبية في بعض القطاعات التعليمية عن طريق الصفوف الافتراضية .

إن التعليم شأنه شأن أي منظمة أو مؤسسة اجتماعية أخرى يمر بحالات من القوة والازدهار في حين، وتتكالب عليه في أحيان أخرى عوامل ومسببات تؤدي إلى الضعف والوهن، وتسعى الإدارات التعليمية المختلفة وبحسب إمكاناتها المتوفرة إلى الوقوف أمام ما قد يعترض التعليم من مشكلات وتحديات بما تمتلك من إمكانيات بشرية أو مادية مسخرة، إلا أن تلك الإمكانيات قد لا تقترب في أحيان كثيرة من الطموحات أو ما قد

يؤمل الحقيقة، كما أن المتغيرات العالمية الحالية في شتى المجالات قد ألقت بظلالها الإيجابية والسلبية على التعلم كونه إحدى كبريات المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية بلا شك.

تعاني الإدارة المدرسية من معوقات كثيرة، تحول بينها وبين تحقيق رسالتها، ومن هذه المعوقات ما يلي:

١- موقع المدرسة: ويشمل سهولة أو صعوبة الوصول إليها إضافة إلى كونها في موقع مناسب أو غير مناسب.

٢- طبيعة المجتمع: ويخضع ذلك لبيئة المجتمع من حيث كونه حضرياً أو بدوياً أو ريفياً أو صناعياً... إلخ. كل ذلك يؤثر على الإدارة المدرسية وطبيعة الأداء داخل المدرسة.

٣- كفاءة مدير المدرسة: وتشمل الكفاءة المعارف والمهارات المهنية وحسن القيادة والصفات الشخصية التي يتمتع بها المدير .

٤- نظرة المسئولين في الإدارة التعليمية: ومساعدتهم للإدارة المدرسية على اجتياز وحل الصعوبات التي تواجهها.

٥- المستوى الاقتصادي للمجتمع: يؤثر مباشرة على الإدارة المدرسية من خلال أوضاع المعلم المادية وتحسين البرامج التعليمية والمباني المدرسية لما لذلك من أهمية في تحقيق أهداف العملية التعليمية .

٦- نمط الإدارة التعليمية: الذي يؤثر مباشرة على الإدارة المدرسية من حيث المركزية واللامركزية في الإدارة .

٧- العلاقات الإنسانية: بين المدير والعاملين بها من جهة وبين العاملين أنفسهم من جهة أخرى.

إن الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة ما يزال دائماً أساس أي عملية تقدم إنساني تمت حتى اليوم، لكن الجديد هو الآفاق غير المحدودة التي يفتحها عالم التقنية في المجال التعليمي والتربوي.ولقد تنبهت الدول العربية منذ زمن ليس قصيراً بأهمية التكنولوجيا

وضرورتها في مسيرة التعليم، وعملت بجهد كبير لإدخالها للنظام التعليمي، بيد أنه في الحقيقة يوجد هناك ضعف في استخدام التكنولوجيا الحديثة ويعزى إلى عدة أسباب منها: التركيز على المادة الدراسية بعيداً عن التطبيق والمهارسة، سلبية المتعلم، ضعف التدريب الكافي للمعلمين، ضعف الموارد المالية .

فيأتي دور دمج التقنية الحديثة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات في الإدارة المدرسية إلى تأهيل إداريين ومعلمين ومتعلمين مثقفين معلوماتياً وتقنياً، ويتمتعون بقدرٍ عالٍ من مهارات التفكير ويعيشون بنجاح في مجتمع المعلوماتية وفي ضوء ذلك فإن التركيز على خلق إدارة فعاله من خلال تكنولوجيا المعلومات يصب كله في مصلحة المتعلم الذي لن يقف وقفة انبهار تكنولوجي أمام ما يحصل في العالم من تطور وتقدم وبالتالي سوف ينشأ مجتمع على أسس علمية يستطيع من خلالها مواكبة التطور العلمي والمعرفي الحاصل في العالم، وهذا يتطلب من المدرسة أن يكون لها إدارة مدرسية قادرة على استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات لكي تصل إلى هدفها، فحاجة الإدارة المدرسية لتكنولوجيا المعلومات أصبحت حاجة ملحة لما نشهده من تطور هائل في جميع مجالات الحياة، وهي الحاجة إلى:

- إدارة تتحلى بالمرونة وسرعة الاستجابة للحدث أو المتغير أينما حدث ووقتما حدث بلا حدود زمنية على مدار ساعات اليوم وأيام السنة.
- إدارة قادرة على اتخاذ القرار بشكل أسرع.
- إدارة بدون أعداد كبيرة من الموظفين وإدارة بلا هياكل تنظيمية تقليدية.
- إدارة تحتوي على أكبر قدر من المتعلمين التقنيين والمدربين على وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- إدارة لا تعتمد على وثائق ورقية بقدر ما تعتمد على الوثائق الإلكترونية الأسرع والأسهل حفظاً وتعديلاً واسترجاعاً.
- إدارة تستمد بياناتها أو معلوماتها من الأرشيف الإلكتروني وتتراسل بالبريد الإلكتروني والرسائل الصوتية بدلاً من الصادر والوارد.

- إدارة تنتقل من المتابعة بالمذكرات إلى المتابعة الإلكترونية على الشاشات وتعتمد على المراقبة عن بعد والعمل عن بعد وهو ما يوفر التكلفة ويزيد الكفاءة.
- إدارة قادرة على التحكم بالعملية التعليمية ومراقبتها بشكل أفضل .
- إدارة قادرة على توصيل أهدافها وغاياتها إلى أكبر قدر ممكن من العالم .

عدم توفر رءوس الأموال الكافية لدعم المدارس بأفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة او غلائها:

يؤدي ذلك إلى شراء جزء بسيط منها فينعكس على العمل الإداري ويقلل من كفاءته، ومن بين من المعيقات المادية :

- عدم انتشار أجهزة الحاسب الآلي، ومحدودية تغطية الإنترنت وبطئها النسبي وارتفاع سعرها .
- عدم دفع بعض الإدارات المدرسية لتدريب الموظفين على التقنيات الحديثة.
- عدم وجود حوافز مادية ومعنوية للموظفين تدفعهم للتدريب والتأهيل .

إلا أن ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات في الإدارة المدرسية وذلك بحسب مهامها والمجالات الأساسية التي تقوم بها الإدارة المدرسية، وهي كما يلي:

- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يخص شئون الموظفين.
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يخص شئون الطلاب.
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يخص شئون المدرسة.

الإمكانات البشرية:

من المفترض أن يتم التأكد من أن حاجة المدرسة من العاملين في التخصصات كافة قد تحققت، وأن إدارة التعليم قد أوفت بالتزاماتها بتعويض النقص في المعلمين إن وجد، ويتم ذلك كله قبل اليوم الأول من العام الدراسي لئلا يحدث ارتباك في انتظام الدراسة؛ مما قد ينجم عن مشكلات يصعب تداركها فيما بعد .

رابعاً ظاهرة الدروس الخصوصية:

مقدمة:

بدأت الدروس الخصوصية تتوسع وتستشري باعتبارها تعليماً موازياً بصورة تختلف عن التعليم المدرسي المنضبط وأخذت تسلب المدرسة دورها التربوي حيث تتحول العملية في يد المدرس الخاص إلى مجموعة من التكنيكات والحيل للحصول على أعلى درجات الامتحان وليس لتحصيل المعرفة واكتساب الخبرات والمهارات فهل تعد ظاهرة الدروس الخصوصية مطلباً اجتماعياً وتربوياً لا يمكن الاستغناء عنه؟ ولماذا يلجأ الأهالي لتقديم وجبات الدروس الخصوصية لأولادهم؟ هل سببه انشغال الآباء والأمهات عن أبنائهم أو عدم قدرتهم على مساعدتهم تعليمياً ؟ أم هي بغرض التقليد والمباهاة سواء من قبل أولياء الأمور أم من قبل الطلاب أنفسهم؟ وهل طغت الأهداف التجارية على الأهداف التربوية فاستأثرت بعقول الأهالي والمدرسين؟ وهل بات من المستحيل الحد منها بعد ما وصلت إليه؟

حقيقة مشكلة المعلم الخصوصي كانت ومازالت وستستمر تؤرق القائمين على العملية التعليمية بالرغم من البحث عن البدائل التربوية.

المقصود بالدروس الخصوصية:

لمفهوم الدروس الخصوصية عدة تفسيرات منها:

(١) عملية تعليمية تتم بين طالب ومدرس يتم بموجبها تدريس الطالب مادة دراسة أو جزء منها لوحده أو ضمن مجموعة بأجر يحدد من قبل الطرفين وحسب اتفاقهم.

(٢) تعليم غير نظامي بين مدرس ودارس يتم بموجبه تدريس الدارس بشكل خاص لوحده أو ضمن مجموعة مادة دراسية أو جزء منها بأجر يحدد من قبل الطرفين.

(٣) تعليم غير نظامي بين طالب ومدرس لتدريس مادة دراسية أو جزء منها بأجر معلوم.

(٤) تدريس خفي بأجر معلوم.

وعلى أية حال الدروس الخصوصية التي سنتناولها في هذا البحث هي التي تتم خارج نطاق المدرسة وبعيداً عن النظام وتمارس بشكل سري وتدفع عليها مبالغ مادية مما يجعلها بيئة مناسبة للاستغلال والنصب والاحتيال.

تاريخ الدروس الخصوصية:

بدأ التعليم مع الإنسان منذ أن وجد على الأرض فهو يتعلم ما يحيط به من مكونات البيئة ليستفيد من معطياتها ويتجنب ما يضره.

ثم أخذت دائرة التعلم تتسع وتتعقد شيئاً فشيئاً حتى أصبح التعلم ضرورة من ضرورات الحياة، ولابد في حالة التعلم من وجود مرسل (معلم) ومستقبل (طالب)، فالمستقبل يتلقى العلم من المرسل بعدة طرق منها التدريس الخاص (الخصوصي) على شكل جلسات تعليمية يشترك فيها فرد واحد أو مجموعة بأجر أو بدونه.

ويعتقد أن أول من مارس الدروس الخصوصية في التربية هو الفيلسوف والمربي اليوناني المشهور سقراط ٣٤٧- ٣٩٩ ق.م، حيث كان معلماً لأفلاطون وأفلاطون معلماً خاصاً لأرسطو الذي أصبح معلماً خاصا للإسكندر المقدوني.

والولاة والوزراء والميسورون يحضرون معلمين لأبنائهم لتعليمهم وتأديبهم، وما يعرف بالمطوع في نجد أو الملا في الخليج الذي يقوم بالتدريس ما هو إلا مدرس خصوصي.

ولأهمية التعليم في حياة الأمم والشعوب فقد ظهر التعليم النظامي بطرقه وأساليبه وأهدافه إلا أنه لم يلغ الدروس الخصوصية بل أخذت منحى آخر فأصبحت ظاهرة سيئة تهدد النظام التعليمي وتحسب مشكلة من مشكلاته.

ومازالت هذه الدروس موجودة ولا نعلم ما هو مصيرها في المستقبل؟ وهل ستزداد أو تنقص؟

حول الدروس الخصوصية:

إن التعليم جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي مثله مثل الجيش تماما إن لم يكن أكثر، فلا جيش قوي ومدرب ومطور بدون تعليم سليم وكلاهما سلاح للأفراد، وبالتالي

للوطن. كما أن التعليم يعتبر استثماراً للقوة البشرية وليس مجرد خدمة للمواطنين فقط، ومن ناحية أخرى فإن التعليم يبني الأفراد من جميع النواحي وهم بدورهم الثروة القومية للبلد وتسليحهم بالتعليم الجيد يعتبر بمثابة خطوة كبيرة نحو بناء المجتمع بناءً سليماً كما أنه لا يكون هناك تطور وتنمية حقيقية وجادة بدون نظام تعليمي سليم وكامل.

هناك مشاكل كثيرة بالتعليم تؤدي إلى انحدار مستوى التعليم وتآكل أي تطور يحدث بالتعليم ولذلك قبل التفكير في أي مشاريع لتطوير التعليم يجب التفكير في وسيلة للقضاء على هذه المشاكل. وإذا كانت هذه المشاكل بمثابة الأفعى أو الآفة بالنسبة للتعليم فإن الدروس الخصوصية هي رأسها. كما أن الدروس الخصوصية تعتبر وباءً اجتماعيا انتشر وتفشى في المجتمع وسرطاناً ينهش في جسد التعليم والأسرة المصرية. إن الدروس الخصوصية مثلها مثل الهرمونات التي تستخدم في صناعة الدواجن البيضاء والتي نحصل منها على لحوم صناعية شتان بينها وبين لحوم الدواجن غير الهرمونية. بالمثل فإن الدروس الخصوصية قد تحقق - وفي أغلب الأحيان - مستوى وهمياً للطالب ينال به النجاح اللحظي والحصول على الشهادة المرجوة سرعان ما ينحدر هذا المستوى الصناعي ويرجع الطالب إلى مستواه الطبيعي.

والدليل على ذلك أن خريجي المدارس الثانوية متعاطي الدروس الخصوصية عندما ينتقلون إلى الجامعة قد يظهرون بمستواهم الحقيقي إذا لم يستمروا في تعاطي الدروس الخصوصية، والجامعة بها الأمثلة الكثيرة ممن لم يحققوا حتى مجرد النجاح ببعض الكليات، التي لا تعترف بالمستوى الوهمي، مما أجبرهم على التحويل إلى كليات أخرى تتناسب وقدراتهم الحقيقية.

كما أن الدروس الخصوصية قد تودي إلى عدم تحقيق تكافؤ الفرص، فهناك طلاب ذوو قدرات ذهنية فائقة ولكن قدراتهم المالية متواضعة حالت دون انجرافهم في طريق الدروس الخصوصية، الأمر الذي ترتب عليه عدم استمرارهم في المنافسة واكتشاف قدراتهم في المراحل المتأخرة من التعليم.

إن الدروس الخصوصية، كما قلنا، هي أساس مشاكل التعليم التي تحول دون تطوير التعليم، وإذا تم القضاء عليها فسيتم القضاء على معظم المشاكل التعليمية، فإذا لم يكن

هناك دروس خصوصية لم يلجأ الطلاب لاختلاق الحيل والأسباب الواهية في الغياب عن المدرسة وانتظموا في المدرسة وطوال العام الدراسي، كما أن المدرسين ينتظمون ويجدُّون في شرحهم أثناء الحصة المدرسية، وللذهب الطلاب بشنطة مدرسية حقيقية وليست صورية كما نلاحظ الآن، ولم تظهر المجاميع الصناعية التي تفوق الـ ١٠٠٪، ولتم اكتشاف قدرات الطلاب الحقيقية، ولم نَحْتَجْ إلى ما سمي أخيراً بالتعليم المتميز والتعاوني. ربما يقول قائل بأن الدروس الخصوصية مسألة شخصية وغير القادر لا يتعاطاها ولكن للأسف فرضت على الفقير قبل الغني وعلى الضعيف قبل القوي ولا مفر من تعاطيها للمنافسة.

أسباب اللجوء للدروس الخصوصية:

أولاً- أسباب تعود إلى الطالب:

١- ضعف التأسيس في بعض المواد.

٢- كراهيته للمادة أو المدرس أو المدرسة.

٣- كثرة الغياب.

٤- الإهمال وعدم تنظيم الوقت.

٥- الاتكالية وعدم الاعتماد على النفس.

٦- تقليد الأقران.

٧- التقرب للمدرس للحصول على درجات عالية.

٨- الهروب من الضغوط النفسية التي يتعرض لها من الآباء.

٩- اختياره تخصصاً لا يتناسب مع قدراته.

ثانياً- أسباب تعود إلى مدرس المادة:

١- كثرة نصابه من الحصص والأعمال والأنشطة.

٢- ضعفه من حيث المادة العلمية أو الطريقة أو الشخصية.

٣- انشغاله بأعمال إضافية كالتجارة أو غيرها.

٤- عدم اهتمامه بالتدريس.

٥- إخفاقه في اكتشاف جوانب النقص عند بعض الطلاب ومراعاة الفروق الفردية.

٦- إشعاره الطالب بأن المادة صعبة ومعقدة ومن الصعب النجاح فيها.

٧- كثرة غيابه أو تأخره.

٨- عدم لياقته صحياً.

ثالثاً- أسباب تعود إلى البيت والأسرة:

١- انشغال أولياء الأمور وضعف إشرافهم على أعمال أبنائهم.

٢- عدم تعاون البيت مع المدرسة لتلمس حاجات الطالب وتلبيتها.

٣- مشكلات الأسرة المالية والاجتماعية والأسرية كالعنف والتدليل.

٤- تكليف الأبناء بأعمال كثيرة ومرهقة في البيت.

٥- المباهاة بين الأسر ودخول الدروس الخصوصية ضمن هذا المجال .

٦- أمية الأبوين.

٧- التأثر بالأفكار الوافدة التي كرست الدروس الخصوصية وجعلتها ضرورة.

رابعاً- أسباب تعود إلى المدرسة:

١- كثرة أعداد الطلاب في الفصل.

٢- ضعف إدارة المدرسة وبالتالي تسيب الطلاب والمعلمين.

٣- تقصيرها في توعية الطلاب والمدرسين بأضرار الدروس الخصوصية.

٤- إهمالها دراسة وتتبع حالات الطلاب الضعفاء وتوجيههم للمراكز التربوية.

خامساً- أسباب تعود إلى وزارة التربية والتعليم:

١- إرهاق المدرس بنصاب مرتفع من الحصص إضافة للأعمال الإضافية كالزيادة والنشاط والإشراف على الفسح.

٢- اختيار مدرسين غير مؤهلين تأهيلاً جيداً.

٣- كثرة محتوى الكتاب المدرسي وتركيزه على الحفظ والاسترجاع.

٤- كثرة المواد الدراسية وطول اليوم الدراسي.

الحصول على مدرس خصوصي:

شهرة المدرس تجعله محط أنظار الطلاب الراغبين بالدروس الخصوصية وكذلك سؤال الطلاب لبعضهم البعض، وربما يلمّح مدرس المادة لبعض الطلاب الضعفاء أنه يعطي دروساً خصوصية تساعدهم على تحسين مستواهم، وكذلك وضع ملصق على واجهة محل تجاري أو كابينة اتصالات أو غيرها.

وأنا رأيت على واجهة محل تجاري قرب إحدى الجامعات ملصقاً دعائياً لمدرس خصوصي لتدريس جميع مواد الهندسة المدنية في المرحلة الجامعية، وملصقاً آخر يحمل رقم هاتف مدرس رياضيات إلا أن رقم الهاتف طمس لاحقاً، كما أن للآباء وزملاء عملهم دوراً في الحصول على مدرس خصوصي.

المواد التي تكثر فيها الدروس الخصوصية:

أخذت آراء ووجهات نظر عددٍ من الطلاب وسألتهم عن المواد التي تكثر فيها الدروس الخصوصية، فاتضح أنها يمكن أن ترتب بالشكل التالي:

أولاً- المرحلة الابتدائية:

غالباً يقوم المدرس الخصوصي بتدريس الطفل جميع المواد أو أغلبها ويساعده في حل الواجبات والمراجعة حتى ولو لم يكن عنده ضعف في بعض المواد لاعتقاد الآباء بضرورة تأسيس أبنائهم علمياً على قاعدة قوية وصلبة.

ثانياً- المرحلة الإعدادية:

المواد التي تكثر فيها الدروس الخصوصية في هذه المرحلة هي:

١- الرياضيات
٢- اللغة الإنجليزية
٣- العلوم
٤- اللغة العربية

ثالثاً- المرحلة الثانوية:

المواد التي تكثر فيها الدروس الخصوصية في هذه المرحلة هي:

١- الرياضيات.
٢- الفيزياء.
٣- اللغة الإنجليزية.
٤- النحو.
٥- الكيمياء.
٦- الأدب.

ويمكن أن تدخل مواد أخرى حسب حاجة الطالب أو تتقدم مادة على أخرى.

سلبيات الدروس الخصوصية:

١- تجعل الطالب اتكالياً وتحجم قدراته العقلية.

٢- إهدار الوقت.

٣- كثرة غياب الطلاب بسبب الإرهاق نتيجة لهذه الدروس أو إيمانا منهم بعدم جدوى الذهاب للمدرسة.

٤- نوم الطالب أو كسله وخموله داخل الفصل .

٥- مشاغبة الطلاب لمعلميهم بغية صرفهم عن إكمال الشرح لإغاظة زملائهم الذين لا يدرسون دروساً خصوصية.

٦- كثرة الأعباء المادية على أسرة الطالب خصوصاً عندما يكون لديها أكثر من ابن أو ابنة يدرسون دروساً خصوصية.

٧- تراجع أهمية المدرسة كمؤسسة تربوية وتعليمية.

٨- الوقوع فريسة للنصب والاحتيال من قبل مدرسين غير متخصصين.

٩- تثبيط المعلم وخيبة أمله حينما يشاهد طلابه منصرفين عما يقول وربما صارحه أحدهم قائلا: لا تتعب نفسك سيعاد لنا شرح هذا الموضوع وربما هذا المساء.

١٠- تدهور العلاقة بين البيت والمدرسة.

١١- تسريب الأسئلة.

١٢- بيع الأسئلة.

ومهما تكن وجهات النظر لا يمكن تجاهل التأثير السلبي لهذه الدروس على العملية التعليمية وعلى المدرسة التي لم يعد يفهم دورها إلا في نقل المعرفة والمعلومات من قلب الكتب وغاب عن ذهن الكثيرين أن المدرسة تقوم بوظائف عديدة أهما التنشئة الاجتماعية والقيمية والثقافية والسياسية، ومن هنا يمكننا توصيف ظاهرة الدروس الخصوصية على أنها عملية تعليم غير نظامي تتم بين طالب ومدرس يتم بموجبها تدريس الطالب مادة دراسية أو جزء منها لوحده أو ضمن مجموعة بأجر يحدد من قبل الطرفين وحسب اتفاقهم.

إيجابيات الدروس الخصوصية:

عندما نقول إن الدروس الخصوصية ظاهرة غير صحية وسلوك سلبي يلجأ إليه بعض الطلاب والطالبات فإن ذلك لا يعني أنها ليس لها إيجابيات وليس لها فائدة مطلقاً لكن المقصود أن السلبيات أكثر من الإيجابيات وبفارق كبير وحينها تطغى السلبيات على الإيجابيات لأمر ما تقول إنه غير مفيد، أما أبرز إيجابيات الدروس الخصوصية هي:

١- المرونة غالبا عند اختيار المدرس والزمان والمكان.

٢- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.

الآثار السلبية للدروس الخصوصية:

١- أثرت الدروس الخصوصية سلباً على دور المدرسة التربوي الذي يفترض أن تؤديه، كون هذا الدور منوطاً بها بامتياز باعتبارها مؤسسة تربوية يفترض أن تؤدي دورها التربوي والتعليمي معاً.

٢- أرهقت التلميذ والمدرس معاً وحرمت كلاً منهما من حاجات مهمة، فالتلميذ الذي ينتظر الساعات الخصوصية في البيت سيهمل واجباته المدرسية بذريعة أن المدرس سيأتي إلى المنزل، والمدرس الذي ينتقل من منزل إلى منزل أو من مجموعة تلاميذ إلى أخرى وإلى ساعات متأخرة من الليل لن يكون قادراً في اليوم التالي على التدريس بالكفاءة المطلوبة.

٣- تؤثر الساعات الخصوصية سلباً على نمو الطفل المتوازن حيث تحرمه من حاجته إلى الراحة واللعب الذي يلعب دوراً مهماً في النمو.

٤- تنعكس سلباً في كثير من الأحيان على مستوى الانضباط في المدرسة وتدفع التلميذ إلى الفوضى لأنه حرم من اللعب فتكون الفوضى في هذه الحالة استجابة طبيعية لحاجة كامنة في نفسه.

٥- تنعكس سلباً على ميزانية الأسرة وسعادتها إذ يدفع الكثيرون جزءاً لا يستهان به من دخله مقابل الدروس الخصوصية وتكون النتيجة درجات متدنية وحتى الرسوب في مادة أو في صف.

مستقبل الدروس الخصوصية:

في الأونة الأخيرة أخذت الجامعات بالقبول الفوري للطلاب بحيث يوضع جدول يبين مواعيد التقديم حسب التقدير فصاحب التقدير المرتفع يقبل فوراً ويجد مجالاً واسعاً لتلبية رغبته للقبول بأي كلية يريدها وأي تخصص يرغب وهذا بدون أدنى شك يجعل الطلاب يحرصون على الحصول على معدلات مرتفعة في شهادة الثانوية وسيسلكون جميع السبل لتحقيق ذلك وبالتأكيد فإن الدروس الخصوصية ستكون من هذه السبل عند بعض الطلاب، ومن يهمه أمر التربية والتعليم فإنه يخشى أن تصبح الدروس الخصوصية مثل ما هي عليه في بعض الدول العربية التي استشرت فيها وأخذت بعداً ومنحى يصعب السيطرة عليه بسهولة.

ومن خلال عملي بالميدان التربوي فإنني أرى أن كثافة المنهج وكثرة أعباء المعلم ستساهم في زيادة وازدهار الدروس الخصوصية، وربما يبدأ المدرس السعودي بمزاولتها ببداية خجولة تتغير إلى احتراف مع مرور الزمن، إلا أن هذا يحتاج لوقت غير قصير.

وعلى كل حال فزيادة السكان وتعقيدات الحياة بيئة مناسبة لنمو وازدهار هذه الدروس، وأعتقد أننا مقبلون على ذلك.

القضاء على الدروس الخصوصية:

لنكون أكثر موضوعية وتعقلا يجب ألا نطالب بالقضاء على الدروس الخصوصية قضاء مطلقاً؛ لأن ذلك من ضروب المستحيل، ولكن لنسعَ للحد منها وتضييق الخناق عليها حتى نصل لدرجة تقارب القضاء عليها حتى لا نصاب بخيبة أمل وربما ينقلب الأمر وتتجه مجريات الأحداث بعكس ما نريد.

ووزارة التربية والتعليم التي تحرص على كل ما فيه خير ورفعة لتعليمنا أدركت أن المطالبة بالقضاء على الدروس الخصوصية ربما يزيد من تفاقمها فاستبدلت ذلك (بتنظيم العمل بالدروس الخصوصية بشكل يمنع ممارستها في الخفاء وبصورة يغلب عليها الاستغلال المادي).

وللحد من انتشار الدروس الخصوصية نتطرق لدور الطالب والمعلم والمدرسة والبيت والإعلام:

أولاً- دور الطالب:

١- تنظيم الوقت والمذاكرة أولاً بأول.

٢- الانتظام في الدراسة وعدم التأخير أو الغياب.

٣- الثقة بالنفس والاستفادة من القدرات المتاحة.

٤- تبليغ المدرسة عن أي مدرس من مدرسيها يقدم دروساً خصوصية.

ثانياً- دور المعلم:

١- الإعداد الجيد للدروس.

٢- استشعار المسئولية.

٣- مراعاة الفروق الفردية وتلمس حاجات الطلاب.

٤- البعد عن الأساليب غير التربوية التي تنفر الطالب من المدرس أو مادته.

٥- توعية الطلاب وتوجيههم للطرق السليمة للاستذكار.

ثالثاً- دور المدرسة:

١- التوعية بمضار الدروس الخصوصية.

٢- الرفع لإدارة التعليم عن أي مدرس يمارس الدروس الخصوصية.

٣- الاعتناء باختيار مدرسي الصف الثالث ثانوي.

٤- الاهتمام بمستويات الطلاب وتفعيل دور الإرشاد الطلابي.

٥- الاهتمام بالمراكز التربوية ورفع ما يتضح من سلبيات للجهات العليا لمعالجتها.

رابعاً- دور وزارة التربية والتعليم :

١- تقييم وتقويم وتطوير المراكز التربوية ومراجعة أسعارها لتصبح بديلاً عن الدروس الخصوصية.

٢- الاعتناء باختبار مدرسي المواد العلمية وصقلهم بدورات تطويرية.

٣- إعادة النظر بمحتوى الكتاب المدرسي.

٤- إعادة النظر بنصاب المعلم من الحصص.

٥- خفض أعداد الطلاب داخل الفصل.

٦- اختبار مديرين أكفاء وإلحاقهم بدورات متخصصة.

٧- معاقبة من يثبت تورطه بالدروس الخصوصية بصرامة .

خامساً- دور البيت:

١- توطيد العلاقة بين البيت والمدرسة بزيارة المدرسة ومقابلة المدير والمدرس والمرشد الطلابي.

٢- تلمس حاجات الأبناء وعدم الانشغال عنهم.

٣- توجيه الابن وتبصيره بمضار الدروس الخصوصية وإيجاد البديل.

سادساً- دور الإعلام:

١ - توعية الطلاب وأولياء أمورهم بمضار الدروس الخصوصية.

٢- اختيار الأوقات المناسبة لعرض المباريات والبرامج التي تشد الطلاب لكي لا تلهيهم عن دروسهم.

٣- تصميم وبث برامج تقوية لبعض المواد.

الدروس الخصوصية وتراجع الدور التربوي للمدرسة:

تُعد الدروس الخصوصية من أهم الأسباب وراء زيادة عبء تكلفة التعليم على الأسرة المصرية، وهو ما أصبح يمثل قيدًا حقيقيًا على تطوير التعليم في مصر. وهي ظاهرة ذات ثلاثة أبعاد متشابكة، وهي: تراجع وتدني أجور المدرسين، نوعية المناهج وأساليب التعليم المعتمدة في مدارسنا، التواطؤ المجتمعي على الظاهرة وعدم مواجهتها بحسم.

ويشير تقرير أصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن الإنفاق العائلي على الدروس الخصوصية وصل إلى نحو ١٥ مليار جنيه مصري؛ أو ما

يوازي حوالي ٢٥٪ من دخل الأسرة المصرية في المتوسط. وتدفع الأسر المصرية هذه المليارات سنويًا في تعليم يتم خارج المدرسة وبعيدًا عن أي أعين تربوية واعية أو مسئولة. كما تشير نتائج استطلاع رأي حول تكلفة ظاهرة الدروس الخصوصية بالنسبة للأسرة المصرية إلى أن ٦٠٪ من الأسر - التي لديها أبناء بمراحل التعليم قبل الجامعي- يعانون من مشكلة الدروس الخصوصية، وأن ٤٨٪ من هذه الأسر ينفقون في المتوسط من ٥٠ حتى أقل من ١٥٠ جنيهًا شهريًا على الدروس الخصوصية لكل ابن، بينما ينفق ٣٧٪ منها أقل من ١٠٠ جنيه شهريًا على الدروس الخصوصية.

لقد أدت هذه النفقات إلى قصور إنفاق الأسر المصرية على الخدمات والسلع الأخرى، خاصة مع اتساع نطاق الظاهرة حيث تشير نتائج نفس الاستطلاع إلى أن ٨٣٪ من الطلاب -بمرحلة التعليم الثانوي العام في العينة التي تم استطلاع رأيها- يحصلون على دروس خصوصية، وتصل النسبة إلى ٥٥٪ من إجمالي طلاب المدارس الحكومية؛ أي ما يقرب من ٨ مليون طالب وطالبة.

ونتيجة فشل كل المحاولات التي تمت للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وصل الأمر إلى دعوة البعض إلى تقنينها حيث أصبحت أمراً واقعاً لا سبيل لمواجهتها، ويضاف إلى خطورة هذه الظاهرة في تحويل التعليم من كونه حقاً مجانياً يتاح لجميع أبناء الوطن إلى جعله أداة لإعادة الفرز الاجتماعي والتمييز الطبقي حيث تتاح الخدمة التعليمية بشكل أفضل للطلاب الأغنياء، كذلك أدت هذه الظاهرة إلى تدني نوعية التعليم من حيث تهميش دور المدرسة التربوي ودعم حالة انعدام الثقة من المواطن في قدرة النظام التعليمي الرسمي والمدعوم من الدولة، بالإضافة إلى كل هذا فإن كثافة هذه الظاهرة وحجم الإنفاق عليها يعملان على تفريغ مجانية التعليم من مضمونها، وهو يؤدي بالتالي إلى ضياع جزء من موازنة الدولة هباء لا نفع من ورائه وإلى الانحدار نحو الاتجار بالتعليم مما يؤدي إلى انهيار مبدأ تكافؤ الفرص، وكل هذا يؤدي إلى تدني نوعية التعليم من حيث:

- ارتفاع نسب غياب الطلاب وشبه انقطاع أعداد كبيرة، منهم بعذر أو بدون عذر عن مدارسهم، خاصة طلاب مرحلتي الثانوية العامة، وطلاب الصف النهائي للمرحلة الإعدادية، وطلاب الدبلومات المهنية، وهو ما أدى إلى ضعف جدية

العملية التعليمية داخل الكثير من الفصول الدراسية خصوصًا في الأشهر الأخيرة من العام الدراسي، وبالتالي انعدام دور المدرسة في غرس المبادئ والقيم الأخلاقية.

- اعتماد عدد كبير من الطلبة على الدروس الخصوصية واستخدامها كوسيلة للنجاح، وهو ما يهدم مبدأ تكافؤ الفرص ويحول مجانية التعليم إلى أكذوبة، ويكرس مبدأ أن المجموع هو المعيار الوحيد للتقييم. كما يلاحظ انتشار ما يسمى بالمراكز التعليمية (الموازية) التي تقدم دروسًا خصوصية لمجموعات وأفراد تحت مسميات مختلفة، والتي يلاحظ ازدحامها وزيادة الإقبال عليها خاصة قبيل الامتحانات وليالي الامتحانات لشحن العقول بمراجعات وتلخيصات للمقررات.

كذلك نجد انشغال العديد من المعلمين عن القيام بالتدريس في المدرسة، وكثرة أجازاتهم المرضية والعرضية خصوصًا في الأشهر الأخيرة من العام الدراسي، وذلك بسبب انشغالهم بالعمل في إعطاء الدروس الخصوصية والتي يتزايد الطلب عليها من جميع الفئات كما سبقت الإشارة.

هذا ونجد ظاهرة الدروس الخصوصية تشمل حالياً معظم- إن لم يكن كل- المواد الدراسية، إذ إنها لم تعد تقتصر على مواد كانت تصنف على أنها صعبة مثل الرياضيات واللغات الأجنبية، بل اتسعت لتشمل مواد مثل التربية الفنية والمواد الاجتماعية، كما أنها امتدت للصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية وفي بعض الأحيان في مرحلة رياض الأطفال.

ومن الملاحظ أن هناك ظواهر أخرى جديدة ترتبط ارتباطًا عضويًا بالدروس الخصوصية ومنها انتشار حالات الغش الجماعي والفردي في كل مراحل التعليم من خلال أساليب وتقنيات متقدمة وتقليدية، حيث أصبحت هناك عدة أنواع من الغش وبعض المنحرفين من أرباب الدروس الخصوصية يشاركون فيه مع التلاميذ وبعض المدرسين المشرفين وأحيانًا أولياء الأمور.

إن ضغوط تكاليف الدروس الخصوصية دفعت الوزارة في محاولة للتخفيف على الأسر إلى تقنين ما يسمى بالمجموعات المدرسية والتي هي في الحقيقة دروس خصوصية تتم داخل فصول المدرسة وذلك بالقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته بالقرار الوزاري رقم

١٠٩ لسنة ٢٠٠١. حيث حددت هذه القرارات أنواع المجاميع (عادية / متميزة) ومعها نصيب المدرس وباقي العاملين بإدارة المدرسة وصولاً إلى الإدارة التعليمية والمديرية التعليمية.

وفي المجال التربوي صاحب ظاهرة الدروس الخصوصية بروز ظاهرة العنف الطلابي وعدم احترام الطلاب للمعلم الذي أصبح -وبدون تعميم- في نظر البعض مجرد أداة مساعدة يمكن استقدامه للمنزل ليقدم في ساعات معدودة وصفة مركزة تغني عن ما تقوم به المدرسة طوال العام الدراسي، نظير أجر يدفعه القادرون فقط في أغلب الأحوال وهو ما أدى إلى غياب القدوة التي كان يمثلها المعلم برسالته التربوية.

هذا الواقع بكل تعقيداته أدى في النهاية إلى إحباط الكثير من المعلمين الممتازين تربويًا وعلميًا، والذين يؤخذون بجريرة آخرين، ويشملهم شك المجتمع ونظرته السلبية بدون وجه حق، مما قد يؤدي إلى فقدان الفئة التي قد تكون فاعلة في علاج الظاهرة في المستقبل.

هذا ولكل الأسباب السابقة لم يكن غريبًا أن نؤكد على أن الدروس الخصوصية تعد أهم المشكلات التي تواجه العملية التعليمية في مصر، والتي يطلق عليها البعض "التعليم في السوق السوداء".

ويعتبر الطالب في النظام التعليمي وعبر الدروس الخصوصية أنه يتم تدريبه على كيفية الحصول على أعلى الدرجات بأقل قدر من المعارف والمعلومات. ومن ثم يتحول الطلاب في معظمهم إلى جامعي درجات بدلاً من أن يكونوا مكتسبي مهارات وقدرات تؤهلهم للتفكير والإبداع. ومن ناحية أخرى فإن الانخراط في الدروس الخصوصية يخلق عند من يعتادها ويعتمد عليها ثقافة معاكسة للثقافة التربوية البناءة التي تتبنى قيم الاستقلالية والقدرة على التفكير الإبداعي والتعبير عن الذات، وهو ما ينعكس سلبًا على سلوكياتهم المستقبلية.

وهناك دوافع حقيقية وراء ظاهرة الدروس الخصوصية:

لابد أن نبحث عن الدافع وراء لجوء الطالب وولي الأمر إلى الوقوع في هذا المستنقع الذي غالبية مخرجاته ناجحون بلا علم ومتفوقون بلا فكر، ومن هذه الدوافع:

- سلبيات وقصور في النظام التربوي.
- أمراض مجتمعية.
- خطأ الأسرة في تنشئتها الاجتماعية لأبنائها.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة التربوية الممثلة في وزارة التربية والتعليم ومحاولاتها لتطوير العملية التعليمية، إلا أن هناك سلبيات تتمثل في ازدحام الفصول والمناهج وكثرة المواد الدراسية التي يمتحن فيها الطالب، وكثافة كم المعلومات المطلوب من الطالب استظهارها وحفظها مما يدفعه إلى الحاجة لتدريب خصوصي يساعده على التلخيص والحفظ، في ضوء أن معظم موضوعات هذه المواد غير مشوقة وبعيدة عن الحداثة الوظيفية في مضمونها، مما يشعره بعدم جدواها بالنسبة له، مما يجعله ينصرف عن محاولة فهمها أو استيعابها، يضاف إلى هذا أيضًا المناخ غير المواتي الذي تتم فيه العملية التعليمية مثل كثافة الفصول وازدحامها بأعداد كبيرة من الطلاب، مما يتيح فرصًا ضئيلة للطالب أن يسأل أو يستفسر أو يجد من يصحح له أخطاءه، أو يساعده على فهم ما قد يستعصي عليه.

كما أن النمط السائد في الامتحانات يعتمد على الاستدعاء من مخزون معرفي، والإجابة على أسئلة مكررة ولها نماذج لا تخرج عنها، مما يدعو الطالب إلى التدريب على أنماطها وكيفية الإجابة وأحيانًا حفظ الإجابة عليها بمعاونة معلم خصوصي محترف.

بعض الخطط لعلاج أزمة الدروس الخصوصية:

١- ضرورة وضع فلسفة جديدة للنظام التعليمي، تهدف إلى تنمية المتعلم تنمية شاملة ومتكاملة عقليًا وصحيًا وجسميًا ونفسيًا، وتنمي ميوله واتجاهاته، وتنأى به عن أسلوب الحفظ والتلقين، وتتجه به إلى تنمية التفكير العلمي السليم وإلى الإبداع والابتكار، وتعمق مفهوم التعلم الذاتي، وتسلحه بالمهارات اللازمة لضمان التعلم المستمر مدى حياته.

٢- ضرورة ارتباط تحديد الأهداف العامة للتربية في مصر بما يتوافق مع طبيعة العصر ومستحدثاته، على أن تكون قابلة للتحقيق، تنبثق منها أهداف عامة، وأهداف خاصة لكل مرحلة دراسية، ولكل محتوى دراسي، على أن تتم ترجمة الأهداف الخاصة بدورها إلى أهداف سلوكية، تصاغ في ضوئها المحتويات الدراسية.

٣- تطوير المناهج لتصبح مرتبطة بمتطلبات الحياة العصرية، وعلى أسس علمية وتربوية وبحيث تتضمن المحتويات الدراسية كتبًا مدرسية تتسم بجودة الإعداد للمادة عرضًا، ومناقشةً، وتشويقًا، مع الاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية لكل محتوى دراسي.

٤- تحديث طرق الأداء بحيث تصبح وظيفة المعلم التوجيه لا التلقين والتدريب وليس الحفظ، والمساعدة على الفهم للمتعلم والذي يمكن أن يتحقق من خلال استخدام التقنيات التربوية والوسائل التعليمية الحديثة، وتدريب المتعلمين على البحث والتنقيب في كافة مصادر المعرفة، التي تساند الكتاب المدرسي، والذي ينبغي ألا يكون وحده المصدر الأساسي للعملية التعليمية.

٥- زيادة المساحة الزمنية لليوم الدراسي، كما يمكن أن تخصص أوقات بعد اليوم الدراسي تكون ملزمة للمعلم وللطالب الذي يحتاج إلى تدريس علاجي أو تدعيمي، وسواء كانت هذه الخدمات بأجر يدفعه الطالب أو بدون أجر، وهو ما يجري في المدارس اليابانية بالفعل دون أجر.

٦- يجب على المدرسة أن توجه اهتمامًا خاصًا بالتلاميذ من ذوي القدرات الضعيفة، وإعطاؤهم وقتًا إضافيًا، على أن تعتبر المدرسة أن هذا العمل جزءٌ مهمٌ من وظائفها الرئيسة.

٧- إجراء المتابعة الجادة لحضور الطلاب طوال العام الدراسي، وعدم قبول الأعذار الوهمية والشهادات الطبية الواضح عدم حقيقتها. وفي الوقت نفسه تحديد نسبة ثابتة للحضور كشرط لمواصلة الدراسة ودخول الامتحانات، حتى وإن كان الغياب لعذر.

٨- عدم اتخاذ قضية الامتحانات مجالاً للإثارة أو جذب الانتباه الزائد والمضر بالعملية التعليمية في وسائل الإعلام.

٩- ضرورة ملحة لإعادة النظر جديًا في نظام القبول بالجامعات، بحيث لا يكون مجموع درجات شهادة الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للالتحاق بها.

١٠- ضرورة النظر في مضاعفة دخل المعلمين من مرتبات ومكافآت، مع تحفيز المعلم المتميز، ماديًا ومعنويًا، والإبقاء عليه مدرسًا أول وموجهًا فنيًا، للاستفادة بخبراته في مجال التدريس، وعدم تحويله إلى الأعمال الإدارية وضرورة توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمدرسين وأسرهم.

وبكل هذه الحلول ستتمكن من الحصول على مخرج تعليمي سليم يعمل على الرفع من مدارك الطلاب وبالتالي نهضة في كافة مجالات الحياة في مصر، فلا نهضة حقيقية، بدون تعليم على حق.

خامساً- ظاهرة القصور الإداري في المدارس:

مقدمة:

يعتبر التقدم الإداري أحد المعايير المهمة التي يؤخذ بها عند الحكم على تقدم الأمم ورقيها وتطوير نظام تعليمي يعتمد على كفاءة إدارته وقدرته على التعامل مع مدخلات النظام التعليمي، وتمثل العملية التعليمية والتربوية منظومة أو نسقاً يتألف من عناصر لابد من أن يكون لها صدى وأثر في العناصر الأخرى. ويمكن رؤية الإدارة المدرسية كنظام متكامل وتتفاوت بنسبة السلبيات والانحرافات والإهمال من مجتمع لآخر وفقاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعادات والتقاليد التي تحكم هذا المجتمع واختلاف أنظمة وممارسات الرقابة المتبعة. وتتزايد الدعوة إلى الإصلاح الإداري في المدارس المصرية نظراً لغياب الدور التربوي الذي ينبغي أن تقوم به وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية. والإدارة المدرسية بوضعها الحالي وما تعانيه من مشكلات تمثل عائقاً في سبيل أي تطوير تعليمي منشود، وتعتبر ظاهرة القصور الإداري للعاملين في المؤسسات التعليمية من أهم المعضلات التي تواجه المهتمين بقضايا التعليم والمسئولين والقيادات التربوية والعاملين بها لما لها من آثار سلبية مختلفة على إنتاجية العمل بالإضافة إلى فقدان الثقة من جانب العاملين والرؤساء الذي يؤدي إلى اللامبالاة والاغتراب وعدم الاستقرار الإداري وأثر ذلك على سلوكيات الأفراد.

تعريف القصور الإداري:

يعني القصور الإداري في المدرسة تقاعس العاملين بالمدرسة عن القيام بأداء واجباتهم جزئياً أو كلياً وعدم بذل المجهود المتوقع مما يؤدي إلى عدم انتظام العمل وينعكس على تدني فاعلية وكفاءة العملية التعليمية .

واقع المدارس في مصر يعاني من أوجه القصور والتي تجسدها المشكلات:

١- افتقار الإدارة المدرسية إلى القدرة على تحقيق أهداف المدرسة في تربية الأبناء .

٢- كثرة المناصب الإدارية بالمدرسة الواحدة .

٣- تذبذب إدارة المدرسة في تحقيقها لأهدافها نتيجة عدم تكافؤ السلطة العليا مع السلطة المسئولة المحددة .

٤- تكرار المسئوليات والواجبات بحيث تؤدي إلى نوع من الصراع في الإدارة .

٥- انتشار العنف والخوف في المدارس بصورة غير طبيعية وظهور سلوكيات غير مرغوبة .

٦- تركيز المدارس على الحفظ وعدم تهيئة المناخ الجيد .

٧- مشكلات النظام داخل الفصول .

مظاهر القصور الإداري في المدارس

اولاً - مظاهر القصور بالنسبة للقيادات المدرسية:

١- عدم فاعلية أداء مجالس الآباء والمعلمين .

٢- قلة عدد مرات الزيارات التي تقوم بها لجان المتابعة بالاهتمام بالمدارس .

٣- وضع قيادات مدرسية على غير المستوى المطلوب من حيث الصلاحية والأحقية.

٤- الحفاوة والمظهرية عند استقبال لجان المتابعة من قبل الوزارة للمدرسة .

٥- سلبية القائد تجاه حل المشكلات المدرسية .

٦- الاهتمام بالأعمال الإدارية وإهمال الجوانب الفنية والتوجيهية .

٧- إغفال متابعة تنفيذ توجيهات السادة الموجهين مما يؤثر على تحصيل الطلاب .

ثانياً- مظاهر خاصة بالمعلمين:

١- ضعف قدرة المعلم على ضبط الفصل وإدارته .

٢- عدم انضباط المعلمين في الحضور والانصراف خلال اليوم الدراسي.

٣- ادخار بعض المعلمين لجهودهم للدروس الخصوصية .

٤- تدني مستوى الرضا المهني لدى المعلمين .

٥- دخول فئة من المعلمين مهنة التدريس من غير المقتنعين .

٦- وضع معلمين غير أكفاء في أماكن حيوية .

٧- ضعف جدية بعض المعلمين في شرح دروسهم .

ثالثاً- مظاهر القصور بالنسبة للطلاب:

١- تدني الأخلاقيات والسلوكيات لدى بعض الطلاب .

٢- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .

٣- كثرة غياب الطلاب من المدرسة خاصة في نهاية العام الدراسي .

٤- تباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية لدى الطلاب .

٥- خروج بعض الطلاب على القواعد والتعليمات .

أسباب القصور الإداري في المدارس

أولاً- بالنسبة لقيادات المدارس:

١- سلبية المدير تجاه حل المشكلات المدرسية ومحاولة تجاهلها .

٢- الترقية لوظيفة أعلى في القيادات التعليمية على أساس الأقدمية وليس الكفاءة .

٣- ضعف قدرات المديرين الفنية والإدارية والشخصية.

٤- ضعف الصلاحيات المخولة لمدير المدرسة لمحاسبة المعلم المتسيب.

٥- عدم مكافأة المديرين والمعلمين المنتظمين على حضورهم مادياً أو معنوياً .

ثانياً – بالنسبة للمعلمين:

١- انتشار الدروس الخصوصية أدى إلى عدم التزام المعلم داخل الفصل.

٢- ضعف مرتبات المعلمين مما يجعلهم غير متحمسين للعمل .

٣- جمود القواعد والقوانين التي تلزم المعلم بالحضور والانصراف .

٤- انصراف بعض المعلمين من المدرسة مبكراً للعمل خارج المدرسة .

٥- الصلاحيات الممنوحة للمعلم في إدارة الفصل غير كافية .

٦- تطبيق نظام موحد للعاملين بالمدرسة لا تشجع المتميزين منهم .

ثالثاً- بالنسبة للطلاب:

١- إلغاء أعمال السنة للطلاب .

٢- زيادة عدد الطلاب في الفصول يؤثر سلباً في سير العملية التعليمية .

٣- ظاهرة الدروس الخصوصية .

٤- وجود أنشطة مكتوبة على الورق بدون ممارسة فعلية .

٥- سلبية الإشراف على أداء الطلاب في الفصول وخارجها .

٦- اختفاء القدوة الحسنة (قيادات – معلمين) .

عوامل القصور الإداري في المدرسة:

في ضوء الواقع والمتغيرات المتعددة فإن العوامل أيضاً متعددة في صورها فمنها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، فإن مظاهر الفساد الإداري في المنظمة الرسمية يمكن إرجاعها إلى ندرة الخامات والموارد التي توفرها المؤسسات للأفراد وقصور أنظمة الرقابة وصوريتها وتدهور الدخول الحقيقية للعاملين والتردد في مواجهة قضايا الفساد، وكذلك هناك العوامل الاجتماعية كالضغوط في المجتمع وعدم فهمه لدور المدرسة وعدم تقدير المعلم وغياب الدور التربوي للمنزل والدروس الخصوصية والغش في الامتحانات، وهناك معوقات إدارية منها المركزية الشديدة وعدم التفويض والبيروقراطية وعدم التخطيط السليم، وقد أضيفت معوقات بيئية تتمثل في الموروثات الاجتماعية وما يرتبط بالعادات والتقاليد، ومن المعوقات التي تعوق قائد المدرسة فقد الثقة بالمجتمع المحلي ولا توجد إدارة محكمة بها .

وهناك معوقات القيادات الإدارية مثل عدم توافر الكوادر القيادية ذات الكفاءة العالية وعدم توافر الاستقرار الوظيفي، إن تقارير الموجهين عادة تأخذ الصيغة الإنشائية ويمثل المدح دون الأساس ولا يزال التوجيه يعاني أزمة أنه يمارس رأسياً من أعلى إلى أسفل على شكل أوامر أو توجيهات دون أن يتخذ شكل العمل الجماعي المتعاون مع المعلمين وإدارة المدرسة للنهوض بكل عناصر العملية التعليمية .

المعلم والقصور الإداري:

يعتبر المعلم حجر الزاوية في إصلاح التعليم الذي لا يتم إلا من خلال إصلاح أحوال المعلم. فالمعلمون أكثر احتكاكاً وتسييراً للعملية التعليمية وأي تقصير وإهمال سيقلل من عائد التعليم ويؤدي إلى إعاقة جهود التنمية في المجتمع؛ القصور في المباني والتجهيزات وتعدد الفترات وكثافة الفصول وعدم تأهيل المعلمين والدروس الخصوصية انعكس على التعليمية، وقد تظاهر المجتمع بأنه يوفي المعلمين أجورهم وهم بدورهم تظاهروا أنهم يؤدون عملهم أدى ذلك إلى كارثة تسببت في غياب المعلم عن المدرسة، وتردي نظرة المجتمع للمعلم أدى إلى جعل المهنة بلا أسوار، يعمل بها غير المتخصصون، وأدى انشغال الأسرة وخروج المرأة للعمل إلى تخليها عن دورها وإلقاء العبء الأكبر على المدرسة مما جعلها تواجه تحديات كبيرة تعوقها عن مهنتها، وذلك يؤثر على رضا المعلم .

فاعلية المدرسة وقيادتها:

التعرف على الصورة المثالية والمستهدفة للمدارس الفعالة والناجحة ومحاولة مقارنة الوضع الحالي للوصول لأقصى فاعلية ممكنة وبالتالي التعرف على مقدار القصور وحجمه. تضم الإدارة المدرسية عمليات التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم على مستوى وحدة المدرسة وهي مسئولية جميع العاملين، فنجاح المدرسة يعتمد في المقام الأول على ما يفعله المعلمون مع الطلاب في الفصول وليس ما يحدث داخل مكتب الإدارة، فإن المدير الناجح هو الذي يعرف كيف يهيئ جواً من العمل والانسجام والمناخ الملائم للعاملين ويعمل على فعالية العاملين معه. وهناك بعض الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتحقيق النظام الجيد في المدرسة منها وضوح الأهداف لكل أطراف العملية التعليمية، وبالتعايش ومشاركة الطلاب في النشاطات التي تتضمن النظام وأن تكون هناك جزاءات وحوافز للسلوك المرغوب، ويرى اليابانيون أن لكل فرد احتياجات اقتصادية واجتماعية ونفسية وروحية.

دراسات تناولت ظاهرة القصور الإداري للمؤسسات التعليمية:

هناك دراسة أجراهل "داهل" التي استهدفت التعرف على وجهة نظر مديري المدارس حول الدور المطلوب منهم من حيث الوقت الذي يقضيه ومستوى الرضا في العمل وتقديره لجهود الآخرين ومفهوم الذات.

وهناك دراسة (حسن) ١٩٨٦ التي تهدف إلى معرفة مجالات العمل التي يقضي فيها مدير المدرسة وقته الرسمي بقصد تقديم مقترحات وحلول .

وهناك دراسة (سلامة) ١٩٩٥ التي استهدفت التعرف على الصعوبات التي تواجه المعلم وتحول دون فعاليته وأهم نتائج دراسة صعوبات المعلم هي كثرة عدد الطلاب في الصفوف، وقلة الرواتب، وعدم توافر الحوافز، وعدم تعاون البيت مع المدرسة .

وهناك دراسة أبو الوفا ١٩٩٥ التي استهدفت التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى غياب المعلمين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي ودور الإدارة المدرسية في مواجهتها ولتحقيق أهداف الدراسة، وكان من نتائج الدراسة عدم تحقيق رغبة المعلم في الانتقال لمدرسة أخرى، وعدم شعور المدرس بالمسئولية .

التسيب الإداري:

التسيب الإداري من مشكلات وقضايا الإدارة في كل موقع وكل مجال ومن أسبابه عدم وجود أسلوب إداري علمي يتم من خلاله ممارسة الإدارة بشكل منظم في مختلف المواقع وعدم وجود قواعد إدارية واضحة تكفل حسن سير العمل ويمكن للإدارة تطبيق تلك القواعد بأسلوب أفضل وانعدام المتابعة الجادة لسير العمل أثناء ممارسة الإدارة بقصد التأكد من الأداء الحسن وانعدام الدعم المعنوي للمدرسة والإدارة بروح عالية ونفس مطمئنة وعدم وجود برنامج عمل منظم لممارسة الإدارة من قبل الجميع بشكل تعاوني.

انعكاسات التسيب الإداري على التلاميذ:

يعتبر التلميذ من أهم مدخلات ومخرجات المدرسة، فمن بعض الانعكاسات فَقْدُ التلاميذ القدوة التعليمية المباشرة، وانخفاض العائد التعليمي على التلاميذ وفقد ثقة المجتمع في المخرجات المدرسية من التلاميذ، وزيادة درجة السلبية، واللامبالاة عند التلاميذ، وفقد القدرة على التمسك بالقيم والعادات والتقاليد المطلوبة .

انعكاسات التسيب الإداري على المعلمين:

المعلمون هم محور الطاقة المتجددة لإنتاج المخرجات التعليمية، فمن أهم الانعكاسات انخفاض إنتاجية المعلم التعليمية والتربوية وتساوي الثواب والعقاب عند المعلمين وفقد

ثقة المعلمين في الإدارة المدرسية، وإهمال متطلبات التحصيل العلمي والتزويد بالمعرفة وعدم الإسهام في إصلاح ما يظهر من عقبات تؤثر على الإنجاز التعليمي .

إعادة هندسة العمليات الإدارية في المنظومة المدرسية:

في ظل ما تعانيه المدرسة من قصور وعدم قدرتها على مجاراة المتغيرات العالمية ورغم ما تبذله الدولة من جهود لإصلاح التعليم عن طريق إدخال بعض التجديدات في المدارس فإن هذه الجهود تقابل ببعض المقاومة لمنع حدوث التغيير، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية في المنظومة التعليمية عامة والمدرسة خاصة وإعادة هندسة العمليات من مداخل حديثة في الإصلاح الإداري في المؤسسات التعليمية، مثل:

١- إعادة هندسة منظومة التعليم لاستيعاب التطورات التكنولوجية .

٢- تشكيل فرق العمل وفرق متعددة الوظائف للمشاركة في إعادة هندسة المنظومة المدرسية .

٣- العمل على إحداث التكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام للمشاركة في إحداث عمليات التحسين والتطوير .

٤- ابتكار وتنمية سلوكيات إدارية تشجع عملية إعادة الهندسة .

المتغيرات العالمية التي تؤثر على المنظومة المدرسية:

١- **العولمة والأمن الأخلاقي المجتمعي:** الأمن الأخلاقي يعاد طرحه كلما نوقشت قضايا الأمن والتربية والتعليم والثقافة وتداعت العوامل والمتغيرات التي تمثل خطراً على هذا البعد الأساسي.

٢- **الثورة العلمية والتكنولوجية:** أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعتمد أساساً على العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واسترجاعها إلى ما يسمى بالحكومة الإلكترونية.

٣- **متطلبات بناء مجتمع المعرفة:** إن المجتمع المعاصر يواجه العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي يلعب التعليم فيها دوراً أساسياً في إعداد الأفراد القادرين على التكيف مع تلك المتغيرات.

مبررات الحاجة إلى إعادة الهندسة:

تدعو المؤسسات إلى تغيير ممارساتها الحالية وإعادة هندستها من جديد حتى المؤسسات الناجحة أصبحت لا تستطيع الاستمرار .

١- المنافسة العالمية: في ظل معطيات العولمة الاقتصادية لم تعد الدول النامية ومن بينها الدول العربية قادرة على أن تعيش بمعزل عن المنافسة العالمية وهي تحتاج لإعادة الهندسة لتشغيل المنظمات لأن تأسيس الأسواق في التعليم ينعكس على الخدمات التعليمية في ظل هذه التنافسية العالمية .

٢- حرية الاختيار لنوعية التعليم ونوعية المدرسة: مع التزايد في الطلب على التعليم وتدفق مخرجات التعليم في اقتصاديات السوق العالمية وازدياد قدرتهم على طلب الجودة، فمن الضروري أن تسعى المنظومات التعليمية إلى تطوير وسائل تشغيلها وإدارتها لكي تصبح قادرة على تزويد الطلبة بما يريدونه .

الدور القيادي لمدير المدرسة وتحقيق التوازن:

تنقسم مسئوليات مدير المدرسة إلى نوعين: المسئوليات الإدارية والفنية، وهذا التقسيم لا يتم في واقع العمل بنفس الوضوح الذي يتسم به نظرياً حيث تتداخل المسئوليات بنوعيها وتتشابك إلى درجة يصعب الفصل بينها، ودرجة التركيز على أي منها يجب أن ترتبط بمرحلة العمل وظروفه وإمكاناته. وهناك من يرى خطأ الفصل بين الجانبين الإداري والفني وخطأ الاعتقاد بأن المسئوليات الفنية هي أكثر استحقاقاً لوقت المدير من المسئوليات الإدارية، وهناك سمات للدور القيادي للمدير وهي: النظرة الشمولية لمسئولياته ومهامه تمكنه من الإحاطة بها في العمل، والنظرة التفصيلية تمكنه من معرفة جزئيات العمل ويكونان حاضرين عند القيام بالإصلاحات والتطوير في المدرسة .

طبيعة ضغوط مهنة التدريس:

تعتبر الضغوط المدرسية هي مجموعة الأحداث الضاغطة التي يتعرض لها المعلم أثناء القيام بمهنته والتي تشكل تهديداً لذاته لأنها تكون أكبر من إمكاناته الذاتية وتؤدي إلى استجابات انفعالية حادة مستمرة لديه، ويصاحب ذلك مظاهر سلبية تنعكس على أداء المعلم وحالته النفسية والسلوكية فإن ضغوط مهنة التدريس تدل على الموقف الذي

تكون فيه ظروف ومتطلبات بيئة العمل على درجة أكبر من القدرة الذاتية للمعلم لأنها تفوق إمكاناتهم.

مواطن الضعف والقصور في النظام التعليمي بالنسبة للإدارة المدرسية:

١- تطوير مهام مديري المدارس بما يواكب المستجدات في مجال القيادة التربوية .

٢- تفعيل المجالس والهيئات الداخلية في المدارس مثل مجلس المعلمين وأولياء الأمور.

٣- التركيز على التنمية المهنية للمديرية في الجوانب التربوية والفنية والتوجيه .

٤- تنشيط دور المدرسة في المجتمع والتعاون المتبادل بين المجتمع المحلي والمدرسة .

٥- تطوير معايير اعتبار المديرين ووكلاء المدارس .

التوصيات:

١- إطلاع الإدارة المدرسية والمدرسين على برنامج المدرسة المتميزة وتوضيح أهميته وجدواه في الجوانب الإدارية والتعليمية قبل تطبيقه.

٢- تنفيذ لقاءات وورش عمل للإدارة المدرسية والمدرسين للتدريب على تنفيذ برنامج المدرسة المتميزة .

٣- رفض المديرين في المدارس التي يطبق فيها البرنامج مدها بأدوات إضافية مثل وسائل العرض التكنولوجي .

٤- تفعيل الغرف متعددة الأغراض من خلال اعتمادها لتنفيذ الأنشطة الصفية واللاصفية .

٥- التخفيف من الضغط النفسي على العاملين والطلبة من خلال توضيح برنامج المدرسة المتميزة وأهميته في تحسن جودة التعليم العام .

٦- مشاركة العاملين في وضع الخطط الكفيلة بتطبيق برامج المدرسة المتميزة .

٧- تهيئة القيادة المدرسية للقيام بدورها القيادي بكفاءة وفعالية .

فهي في حاجة إلى أن تقضي وقتاً أطول في تطوير البيئة التربوية في المدرسة وأن تبني علاقات إنسانية سواء داخل المدرسة أو خارجها لتمكنها من تحقيق أداء فعال عن طريق بناء شبكة اتصال تسهل عملية انتقال المعلومات وتكوين فريق عمل يحقق الأهداف التربوية الموضوعية.

المقترحات:

(١) مقترحات بالنسبة للقيادات المدرسية:

١- تشجيع مجالس الآباء والمعلمين على اتخاذ القرارات الخاصة بتحسين العملية التعليمية في المدرسة .

٢- التأكيد على أهمية الانضباط والانتظام داخل المدرسة .

٣- إعطاء الفرصة كاملة من قبل الإدارة التعليمية للمدرسة في اتخاذ القرارات .

٤- وضع خريطة تنظيمية توضح خطوط السلطة والمسئولية للعاملين بالمدرسة .

٥- منح المديرين سلطات أكثر تتناسب مع المسئوليات الجسيمة مع المعلمين .

٦- عدم الاحتفاظ بالترقيات والتثبيت على الدرجة حتى المعاش .

(٢) مقترحات بالنسبة للمعلمين:

١- المحافظة على احترام المعلم ومكانته من قبل وسائل الإعلام المختلفة.

٢- الارتقاء بالمستوى المهني والمادي للمعلمين وزيادة الحوافز المادية .

٣- المشاركة الفعلية للمعلمين في إدارة المدرسة .

٤- توفير السلطات المناسبة للمعلم التي تمكنه من ضبط الفصل وإدارته.

٥- تشجيع المعلمين المجدين فعلاً دون مجاملة أو محاباة .

٦- إعادة الثواب والعقاب للمعلم حتى تنضبط العملية التعليمية .

٧- وضع قواعد وسلطات مقننة لضمان وحماية حقوق المعلم .

(٣) مقترحات بالنسبة للطلاب :

١ - الاهتمام بالتربية الخلقية والدينية لتقوية الوازع الديني لدى الطلاب .

٢- تشجيع مشاركة الطلاب في إدارة الصف والحكم الذاتي .

٣- الاهتمام بالنشاط المدرسي داخل المدرسة وخارجها .

٤- عودة أعمال السنة في المدرسة .

٥- عمل برامج إعلامية لتوعية الطلاب واهتمامهم بالتعليم تعالج سلبية ما حدث من الإعلام بالعملية التعليمية من إساءة .

٦- ضرورة عمل قناة تليفزيونية علمية تعليمية .

٧- منح الطلاب درجات لتقييم السلوك في المدرسة .

٨- إقامة ندوات دينية يحضرها الطلاب .

سادساً- مشكلة الغياب المدرسي:

مقدمة:

يمثل المجتمع الطلابي مجتمعاً متميزاً نظرا لتركيبته المتميزة لأفراده الذين تربطهم علاقات خاصة وتجمعهم أهداف موحدة في ظل مجتمع تربوي تحكمه أنظمة وقوانين تنظم مسيرة العمل داخله، وعلى الرغم من ذلك فقد زخر هذا المجتمع بالكثير من المشكلات المختلفة التربوية والتعليمية التي أقلقت مضاجع المسئولين والتربويين ومن تلك المشكلات مشكلة التأخر الدراسي ومشكلة السلوك العدواني والتمرد والجنوح والانطواء والغياب والتأخر الصباحي، وغيرها من المشكلات المؤثرة في حياة الطالب والتي قد تؤثر سلباً في مسيرته الدراسية .

وتعتبر مشكلة الغياب والهروب من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدرسي، وذلك لما لها من تأثير سلبي على حياة الطالب الدراسية وكانت سبباً في كثير من إخفاقاته التحصيلية وانحرافاته السلوكية، وهذا ما شغل بال المسئولين والمربين الذين أخذوا على عاتقهم دراسة هذه المشكلة والتعرف على أسبابها ووضع البرامج لعلاجها والقضاء على آثارها .

طبيعة المشكلة:

غياب الطالب عن المدرسة يعني عدم تواجده بها خلال الدوام الرسمي أو جزء منه، سواءً كان هذا الغياب من بداية اليوم الدراسي، أي قبل وصوله للمدرسة أو كان بعد وصوله للمدرسة والتنسيق مع بعض زملائه حول الغياب، أو حضوره للمدرسة والانتظام بها ثم مغادرته لها قبل نهاية الدوام دون عذر مشروع .

وإذا كان غياب الطالب في بعض الأحيان بسبب مقبول لدى أسرة الطالب كالغياب لأجل مهام منزلية بسيطة أو بسبب عوامل صحية يمكن التغلب عليها أو بسبب عوامل أخرى غير ذات تأثير قوي ولكن يجدها الطالب فرصة للغياب، فإن ذلك لا يعتبر مقبولاً من الناحية التربوية لأن تلك الظروف الخاصة يمكن التغلب عليها ومواجهتها بحيث لا تكون عائقاً في سبيل الحضور إلى المدرسة.

الأسباب والدوافع:

يرجع غياب الطلاب وهروبهم من المدرسة لأسباب وعوامل عدة منها ما يعود إلى الطالب نفسه ومنها ما يعود للمدرسة ومنها ما يعود لأسرته ومنها عوامل أخرى غير هذه وتلك، وسنتطرق في الأسطر التالية لأهم تلك الأسباب والدوافع التي قد تكون وراء غياب الطالب وهروبه من المدرسة:

أولاً: الأسباب المدرسية المرتبطة بغياب التلاميذ والتلميذات عن المدرسة: هناك ثلاثة أسباب مدرسية، وهي :

١- أسباب مرتبطة بالمعلمين .

٢- أسباب مرتبطة بالمناهج المدرسية .

٣- أسباب مرتبطة بالبيئة المدرسية .

١- الأسباب المرتبطة بالمعلمين :

- إن أهم الأسباب هو عدم اشتراك المعلمين مع التلاميذ في الأنشطة غير المدرسية.
- عدم تشجيع الطلاب بالحوافز داخل الفصل واستخدام أعمال السنة في ضبط التلاميذ وإرهاقهم بالواجبات.
- عدم مساهمة المعلمين في حل مشكلات الطلاب.
- سيطرة بعض أنواع العقاب بشكل عشوائي وغير مقنن مثل الحرمان من بعض الحصص الدراسية والتهديد بالإجراءات العقابية... إلخ.
- عدم الإحساس بالحب والتقدير والاحترام من قبل عناصر المجتمع المدرسي حيث يبقى الطالب قلقاً متوتراً فاقداً الأمن النفسي.
- عدم تنوع الوسائل والأساليب والأنشطة الدراسية.
- كرهه للمعلم من ناحية أسلوبه أو العقوبات التي يوقعها.
- كثرة تنقل المعلمين يعتبر من عوامل ازدياد المشكلة لعدم توفير عنصر الاستمرارية والمتابعة.

٢ - الأسباب المرتبطة بالمنهج :

وجد أن من أهم الأسباب هو:

- عدم إحساس التلاميذ بفائدة المقررات الدراسية في الحياة اليومية .
- طول المقررات الدراسية .
- صعوبة بعض الموضوعات، وصعوبة فهم بعض الألفاظ .
- عدم ارتباط المناهج وأساليب التدريس مع حاجات الطفل .
- عدم وضوح الأهداف وعدم العمل على تحقيقها يؤثر بصورة مباشرة في هروب التلاميذ .
- أن طرق التدريس التي تعتمد على الحفظ والتكرار الآلي تلقي عبئاً ثقيلاً على التلاميذ وتجعلهم يكرهون الدراسة .
- تركيز وسائل التقويم على الجانب المعرفي فقط ولا تشمل الجوانب الأخرى .
- عدم إتاحة المناهج التعليمية الفرصة لممارسة النشاطات وفعاليات ترتبط بالحياة الإنسانية .
- عدم وضوح أهداف المناهج المدرسية في أذهان أولياء الأمور وهذا يؤثر في هروب التلاميذ.

٣- الأسباب المرتبطة بالبيئة المدرسية:

- تتركز حول الخوف من مدير المدرسة الذي يستعمل العقاب البدني في ضبط سلوك التلاميذ .
- الخوف من قسوة المعلمين .
- سوء العلاقة بين الطلاب .
- رداءة المباني المدرسية .
- عدم قدرة المدرسة والمعلم على جذب اهتمام الطفل وتشويقه للتعلم .
- عدم مراعاة المدرسة للفروق الفردية بين الأطفال .
- كثافة التلاميذ في الفصول لا يساعد المدرس على القيام بوظيفته التدريسية .
- البرنامج المكثف، والحصص الكثيرة المتوالية .
- إهمال المدرسة لضبط ظاهرة الغياب.

ثانياً- اهم الأسباب المرتبطة بميول التلاميذ والتلميذات نحو المدرسة والتي تسهم في غيابهم عنها (اسباب شخصية):

- عدم حبهم للمدرسة وعدم رغبتهم في الدراسة .
- عدم قناعتهم بالأنشطة المدرسية وأساليب التدريس المتبعة .
- سرورهم عند غياب أحد المدرسين .
- عدم توفر الأنشطة الكافية والمناسبة لميول الطالب وقدراته واستعداداته التي تساعده في خفض التوتر لديه وتحقيق المزيد من الإشباع النفسي .
- عدم الرغبة في الدراسة في هذه المدرسة ورغبته في الانتقال لأخرى.
- تأثير رفاق السوء على الطفل،سواء كان هذا التأثير عن طريق التشجيع على ترك المدرسة أو بالامتناع والتهديدات الأخرى.
- قد يهرب بعض الأطفال من المدرسة بدافع السعي للمغامرة وحب الاستطلاع والبحث عن خبرات جديدة خارج الأسرة والمدرسة .
- عدم توافر النضج الكافي للتعلم لدى بعض الأطفال عند دخولهم المدرسة مثل النضج العقلي والجسمي والاجتماعي .
- غياب الهدف الحقيقي من وراء طلب العلم.
- اعتقاد بعض الطلاب أن الدروس الخصوصية مجدية ونافعة عن الحضور.
- الإهمال وعدم المبالاة من الطالب نفسه.
- صغر أو كبر سن الطالبة مقارنة بزميلاتها.

ثالثاً- اهم الأسباب النفسية المرتبطة بغياب التلاميذ والتلميذات عن المدرسة:

- أن هناك أسباباً يرجع بعضها إلى سوء توافق التلاميذ مع أنفسهم أو مع زملائهم في المدرسة أو مع معلميهم .
- صورة القلق عند التلاميذ ومن أمثلة ذلك .. خوفهم الشديد من الامتحانات والتردد عند اختيار الإجابة المناسبة .
- كذلك الإحساس بالاضطهاد والشك في الآخرين والإحساس بالقلق العام.
- عدم تقبل الطالب والتعرف على مشكلاته ووضع الحلول المناسبة لها مما أوجد فجوة بينه وبين بقية عناصر المجتمع المدرسي فكان ذلك سبباً في فقد الثقة في مخرجات العملية التعليمية برمتها واللجوء إلى مصادر أخرى لتقبّله .

- إحساس الطالب بعدم إيفاء التعليم لمتطلباته الشخصية والاجتماعية.
- عجز الطالب عن مجاراة زملائه وإحساسه بالحرج.
- سوء توافق التلاميذ مع أنفسهم أو مع زملائهم أو معلميهم وتنعكس صورة القلق في خوفهم الشديد من الامتحانات والتردد عند اختيار الإجابة الصحيحة أعتقد أن هذا ينعكس على البيئة المدرسية والاجتماعية .

رابعاً -الأسباب الصحية المرتبطة بظاهرة غياب التلاميذ والتلميذات عن المدرسة :

- سوء الحالة الصحية .
- الشعور بالصداع نتيجة الانتباه لفترات طويلة في الفصل .
- عدم كفاية دورات المياه .
- سوء تنظيم الفسح .
- انخفاض المستوى الصحي .
- عاهة مرضية مخفية كقصر البصر أو ضعف في السمع أو إعاقة جسمية كالعرج أو تشوه في الوجه، تؤدي إلى بعض السخرية من زملائه .وربما تكون هذه الأسباب نتيجة عدم تفعيل الوحدة الصحية المدرسية .

خامساً – الأسباب المتعلقة بالأسرة التي تؤدي إلى غياب التلاميذ:

- عدم حضور أولياء الأمور مجالس الآباء والمعلمين التي توثق العلاقة بين البيت والمدرسة .
- كذلك عدم زيارة الوالدين للمدارس والسؤال عن أبنائهم .
- عدم متابعة الوالدين لأبنائهم في المنزل، قد تعود الأسباب إلى انشغال الوالدين بأعمالهم وكذلك عدم الوعي عند الكثيرين بأهمية زيارة المدرسة ومتابعة الأبناء.
- اضطراب العلاقات الأسرية يشعر الطالب بالحرمان وفقدان الأمن النفسي .
- ضعف عوامل الضبط و الرقابة الأسرية بسبب ثقة الوالدين المفرطة في الأبناء.
- سوء المعاملة الأسرية والتي تتأرجح بين التدليل والحماية الزائدة التي تجعل الطالب اتكالياً سريع الانجذاب لكل المغريات وبين القسوة الزائدة التي تجعله

محاطاً بسياج من الأنظمة والقوانين المنزلية الصارمة مما يجعل التوتر والقلق هو سمة الطالب الذي يجعله يبحث عن متنفس آخر بعيداً عن المنزل والمدرسة .

- عدم قدرة الأسرة على الإيفاء بمتطلبات واحتياجات المدرسة، مما يدفع الطالب لتعمد الغياب منعاً للإحراج ومحاولة للبحث عما يفي بمتطلباته.
- استخدام الشدة والعقاب، وإرغام الطفل على التحصيل ومحاسبته عندما لا يحقق النتائج التي يأملها الوالدان منه وكل ذلك يجعله يكره المدرسة.
- عدم إيمان الوالدين بقيمة التعليم ومتابعة أطفالهم في الدراسة.
- انتشار الأمية في اتجاهات الآباء نحو تعليم أبنائهم .
- أمية الوالدين أو أحدهما.

سادساً- أسباب بيئية ومجتمعية لدى الطفل:

- بعد المنزل عن المدرسة.
- ضعف الحالة الاقتصادية للطالب.
- تكرار الرسوب والإخفاق المتكرر والإحباط.
- تزويج الفتاة في سن مبكرة.
- سيادة بعض العادات والتقاليد.
- أثر البيئة الزراعية في بعض المناطق على انقطاع التلاميذ من حيث صعوبة المواصلات وقلة كثافة السكان.
- عدم ارتباط التعليم بحاجات البيئة.
- عدم توفر وسائل المواصلات.
- وجود وسائل اللهو ومغريات العصر الكثيرة وعدم وجود الرقيب مع ثراء الأسرة.
- إلزام الطالبة بالمشاركة في الإذاعة الصباحية.

سابعاً- أسباب اقتصادية :

- انخفاض مستوى المعيشة.
- الهجرات الموسمية أو الداخلية.

- الهجرة من الريف إلى الحضر.
- الحاجة إلى اليد العاملة في موسم الحصاد.
- تشغيل الآباء لأبنائهم رغبة في زيادة الدخل.

مقترحات للعلاج

١- مقترحات بشأن المعلمين والمعلمات:

- توعية المعلمين وتدريبهم على الأمور الآتية:

- إدراك الفروق الفردية بين الطلاب.
- أساليب التعزيز المناسبة.
- الدقة في درجات التحصيل.
- عدم إرهاق الطالب بالواجب المنزلي.
- التدريس العلاجي لصعوبات التعلم .
- تنوع الوسائل والأساليب والأنشطة الدراسية .
- إشاعة الروح العائلية في المدرسة وسيادة الاحترام والحب المتبادل بين الطالب والمعلم .
- التكليف بالواجبات، وهو جزاء جيد إذا ما تم استعماله بعدل دون إسراف بغية الانتقام من الطالب المتغيب بدون عذر.

٢- مقترحات بشأن المناهج المدرسية:

- الاهتمام بالكيف وتخفيف الكم في المناهج .
- تبسيط المناهج الدراسية ومناسبتها لقدرات وميول التلاميذ.
- يجب أن تتضمن المناهج الدراسية بعض الأنشطة التعليمية.
- ربط المناهج بالبيئة المحلية.
- ينبغي مراجعة المناهج بشكل دوري وتجديد الموضوعات .

٣- مقترحات بشأن البيئة المدرسية:

- الاهتمام بالإرشاد الطلابي وتفعيل دوره .
- المدرسة وعلاجها لتفهم ظروف الطلاب الذين يتغيبون عن تحسين الوسائل المساعدة لعملية التعليم .

- التوسع في إنشاء المباني المناسبة والمهيأة.
- تحسين العلاقة مع التلاميذ وتخفيف العقاب البدني .
- تقديم النصح والإرشاد الجماعي لجميع الطلاب من خلال كلمة الصباح في الطابور الصباحي.
- إشغال الطلاب الذين يتكرر غيابهم في مهام داخل المدرسة .

٤- مقترحات بشأن ميول التلاميذ نحو المدرسة :

- تطبيق نظام المقررات الاختيارية في المدارس .
- توعية التلاميذ عن طريق وسائل الإعلام.
- منح الجوائز للطلاب المتفوقين .
- التوسع في الحفلات الترفيهية والأنشطة المناسبة لميول الطلاب .
- تقليد الآخرين ومحاكاتهم.
- معرفة الطالب الهدف الحقيقي من وراء طلب العلم وهو عبادة الله وابتغاء الأجر من الله.

٥- مقترحات حول علاج الأسباب النفسية لغياب التلاميذ:

- التخفيف من قلق الامتحانات باستخدام الاختبارات الدورية.
- توثيق العلاقة بين المعلمين والتلاميذ من ناحية وبين التلاميذ وزملائهم من ناحية ثانية عن طريق الاشتراك في الأنظمة الجماعية .
- عدم استخدام العقاب اللفظي .
- سيتم القيام بزيارات منزلية للطلاب الذين يتكرر غيابهم حتى نعرف المشكلة بالضبط .
- وجود المرشد الطلابي الواعي الذي يتلمس مشكلات الطلاب ويحاول مساعدتهم في حلها.

٦- مقترحات لعلاج الأسباب الصحية لغياب التلاميذ:

- تزويد كل مدرسة بممرض لتقديم الإسعافات الأولية.
- نشر التوعية الصحية داخل المدارس وعمل بطاقات صحية.
- الإشراف الصحي على المقصف المدرسي .

٧- مقترحات حول الأسباب المتعلقة بالأسرة المرتبطة بغياب التلاميذ:

- توعية الآباء بأهمية انتظام أبنائهم باستمرار الاتصال بين البيت والمدرسة .
- توعية الآباء بأهمية الجو المناسب للمذاكرة في البيت ومراعاة ظروف سن المراهقة .
- توفير وسائل المواصلات للتلميذات من وإلى المدرسة.
- الحذر من مقارنة الطفل بطفل آخر في أسرته كي لا يشعر بالإحباط والفشل .
- يجب أن تتأكد الأسرة من توافر النضج الكافي لطفلها وأيضاً تتأكد من سلامته صحياً وعقلياً .
- حث الطفل وتشجيعه على أن يختار له من بين زملائه في المدرسة أصدقاء يمكن أن يدعوهم إلى المنزل .

الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الغياب المدرسي :

- فقدان التفوق والنجاح في بعض الأحيان، بالإضافة لما يفقده من علاقات حميمة مع زملائه ومدرسيه.
- فقدان الثقة والصلات الاجتماعية والتربوية القائمة بين المدرسة كمؤسسة تعليمية وتربوية.
- تأخر التلميذ دراسياً مما يؤدي به إلى الرسوب وكره المدرسة والانقطاع عنها.
- غياب التلميذ يسبب هدراً لكثير من المواد التعليمية والتي تنفق عليها الدولة الكثير.
- إن هروب الطفل من المدرسة وعدم إتمامها يعني عدم التحاق الطفل بمراحل التعليم التالية، وبالتالي انضمامه إلى صفوف العاطلين والمتشردين والمنحرفين.
- انتشار الأمية والجهل .
- إن هروب الطفل من المدرسة يعني هيامه على وجهه دونما هدف معين، وهذا يعني أنه سيكون عرضة لأخطار كثيرة، وهذا سيكون دافعاً كبيراً له لممارسة الكذب والسرقة.

الأساليب الخاطئة التي تمارس في التعامل مع المشكلة:

١- العقاب البدني.

٢- الإهانة الشخصية.

٣- الإهمال وعدم المتابعة من المدرسة.

٤- عدم إبلاغ ولي الأمر.

٥- عدم تطبيق لائحة السلوك والمواظبة .

٦- التمارين الرياضية الشاقة .

٧- الإيقاف لساعات طويلة.

الأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع المشكلة :

١- شرح وتوضيح لائحة السلوك والمواظبة للطلاب في بداية العام الدراسي.

٢- تطبيق اللائحة على الطالب.

٣- إبلاغ ولي الأمر بغياب ابنه أولاً بأول .

٤- توعية الأسرة بأثر الغياب على مستوى الطالب.

٥- التمييز بين المراحل التعليمية في المعاملة.

٦- التمييز بين أصحاب الظروف الخاصة وغيرهم.

٧- معرفة أسباب الغياب والسعي في حلها.

٨- الابتعاد عن العقاب البدني والتجريح.

٩- إرشاد المعلمين بكيفية التعامل مع الطلاب.

١٠- إشراك المعلمين ممن لهم صلة طيبة بالطالب لمعالجة وضعه.

١١- تنمية الدافعية للتعلم.

١٢- تعزيز سلوك الانتظام في الحضور.

١٣- الاستفادة من وحدة الخدمات الإرشادية والنفسية.

١٤- تطبيق قواعد تنظيم السلوك والمواظبة.

١٥- منع إعادة شرح الدروس لأي طالب يتغيب بدون عذر مقبول في الفترة التي تسبق وتلي الأجازات الرسمية .

١٦- التأكيد على أن الغياب بدون عذر مقبول في هذه الأيام أو حتى طوال العام الدراسي يفقد الطالب نصف درجة من كل مادة فاتته في هذا اليوم.

البرامج العلاجية :

على الرغم من التأثير السلبي لغياب الطالب وهروبه من المدرسة على الطالب نفسه وعلى أسرته والمجتمع بشكل عام، إلا أن تأثيره على المدرسة أكثر وضوحاً، ذلك أنه عامل كبير يساهم في تفشي الفوضى داخل المدرسة والإخلال بنظامها العام.

فتكرار حالات الغياب والهروب من المدرسة وبروزها كظاهرة واضحة في مدرسة ما يسبب خللاً في نظام المدرسة وتدهور مستوى طلابها التعليمي والتربوي، خاصة في ظل عجز المدرسة عن مواجهة مثل هذه المشكلات وقاية وعلاجاً .

ومن هنا فعلى المدرسة أن تكون قادرة على اتخاذ الإجراءات الإدارية والتربوية المناسبة لعلاج مشكلة الغياب والهروب، وجادّة في تطبيقها والحد من خطورتها والتي قد تتجاوز أسوار المدرسة إلى المجتمع الخارجي فتظهر حالات السرقة والعنف وإيذاء الآخرين والتخريب والاعتداء على الممتلكات العامة وكسر الأنظمة، وما إلى ذلك من مشكلات تصبح المدرسة والمنزل عاجزين عن حلّها ومواجهتها، **ومن أهم ما يمكن أن تقوم به المدرسة في هذا المجال :**

أولاً- الإجراءات الفنية :

١- دراسة المشكلات الطلابية الحقيقية والتعرف على أسبابها مع مراعاة عدم التركيز على أعراض المشكلات وظواهرها وإغفال جوهرها، واعتبار كل مشكلة حالة لوحدها متفردة بذاتها.

٢- تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق مزيد من التوافق النفسي والتربوي للطلاب، عن طريق:

أ- تهيئة الفرص للاستفادة من التعليم بأكبر قدر ممكن .

ب- الكشف عن قدرات وميول واستعدادات الطلاب وتوجيهها بشكل جيد.

جـ- إثارة الدافعية لدى الطلاب نحو التعليم بشتى الوسائل.

د- تعزيز الجوانب الإيجابية في شخصية الطالب والتعامل بحكمة مع الجوانب السلبية.

هـ- الموازنة بين ما تكلف به المدرسة طلابها وما يطيقون تحمله.

و- إثارة التنافس والتسابق بين الطلاب وتشجيع التعاون والعمل الجماعي بينهم.

٣- خلق المزيد من عوامل الضبط داخل المدرسة عن طريق وضع نظام مدرسي مناسب يساعد الطلاب على تلافي المشكلات المدرسية وعلاجها، مع ملاحظة أن يكون ضبطاً ذاتياً نابعاً من الطلاب أنفسهم وليس ضبطاً عشوائياً بفرض تعليمات شديدة بقوة النظام وسلطة القانون.

٤- دعم برامج وخدمات التوجيه والإرشاد المدرسي وتفعيلها وذلك من أجل مساعدة الطلاب لتحقيق أقصى حد ممكن من التوافق النفسي والتربوي والاجتماعي وإيجاد شخصيات متزنة من الطلاب تتفاعل مع الآخرين بشكل إيجابي وتستغل إمكاناتها وقدراتها أفضل استغلال.

٥- توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة لخلق المزيد من التفاهم والتعاون المشترك بينها حول أفضل الوسائل للتعامل مع الطالب والتعرف على مشكلاته ووضع الحلول المناسبة لكل ما يعوق مسيرة حياته الدراسية والعامة من خلال الأنشطة المتنوعة المحببة له.

٦- عمل لوحة شرف لصور الطلاب الذين تم تكريمهم لتشجيع البقية على المواظبة في الحضور.

ثانياً- الإجراءات الإدارية:

١- وضع نظام واضح للطلاب لتعريفهم بالنتائج الوخيمة التي تعود عليهم بسبب الغياب والهروب من المدرسة، مع توضيح الإجراءات التي تنتظر من يتكرر غيابه من الطلاب وأن تطبيق تلك الإجراءات لا يمكن التساهل فيه.

٢- التأكيد على ضرورة تسجيل الغياب في كل حصة عن طريق المعلمين وأن يتم ذلك بشكل دقيق وداخل الحصص دون الاعتماد بشكل كامل على زملائهم.

٣- المتابعة المستمرة لغياب الطلاب وتسجيله في السجلات الخاصة به للتعرف على من يتكرر غيابه منهم، وتتم المتابعة بشكل يومي مع التأكد من صحة المبررات التي يحضرها الطالب من ولي أمره أو الجهات الأخرى كالتقارير الطبية ومحاضر التوقيف وما شابه ذلك وليكن ذلك عن طريق أحد الإداريين لإعطائه صفة أكثر رسمية.

٤- تحويل حالات الغياب المتكررة إلى المرشد الطلابي لدراستها والتعرف على أسبابها ودوافعها ووضع البرامج والخدمات التوجيهية والإرشادية المناسبة لمواجهة تلك المشكلات وعلاجها.

٥- إبلاغ ولي أمر الطالب بغياب ابنه بشكل فوري وفي نفس يوم الغياب وبالتالي إمكانية متابعته للتعرف على حالته والتأكيد على ولي الأمر بضرورة الحضور إلى المدرسة لمناقشة الحالة.

٦- التأكيد على الطالب الغائب بالالتزام بعدم تكرار الغياب وكتابة التعهدات الخطية عليه وعلى ولي أمره مع التأكيد بتطبيق اللوائح في حالة تكرار الغياب.

٧- اتباع إجراءات أشد قسوة لمن يتكرر غيابه وهروبه من المدرسة كالحرمان من حصص التربية الرياضية أو المشاركة في الحفلات المدرسية والزيارات الخارجية.

٨- رصد جائزة شهرية من قبل الإدارة للطالب الذي قليلا ما يتغيب وتسليمها له في النشاط الصباحي .

٩- عمل لقاءات توعوية لأولياء الأمور عن أهمية هذه المرحلة في التعليم.

١٠- العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتوطيد العلاقة بين البيت والمدرسة من خلال تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي وزيادة الاهتمام بمجالس الآباء والمعلمين للعمل على حل الظواهر التربوية المختلفة ومنها ظاهرة الغياب الجماعي قبل العطل الرسمية.

دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة مشكلات الطلاب في المدرسة :

دور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة :

تتبنى معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية إعداد الأخصائيين الاجتماعيين نظرياً وميدانياً بالأسلوب الذي يؤهلهم لاكتساب الخبرة والمعرفة والمهارة لكي يستطيعوا ممارسة الأدوار المهنية في مجالات الخدمة الاجتماعية ومن ضمنها المجال المدرسي .

وفيما يلي نتناول الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي من خلال طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث وممارستها في المجال المدرسي:

١- خدمة الفرد:

- وهي طريقة أساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية تهدف إلى مساعدة الطالب الذي يواجه موقفاً عسيراً ولا يمكنه الاستمرار فيه .
- ويمكن تلخيص أهم الخدمات الفردية التي يستطيع تقديمها الأخصائي الاجتماعي نتيجة لتطبيق خدمة الفرد فيما يلي :

- بحث الحالات التي تحتاج إلى معونات اقتصادية.
- بحث المشكلات الاجتماعية والنفسية والدينية والسلوكية والأخلاقية والتعليمية والصحية .
- تحويل الحالات التي تعجز إمكانيات المدرسة عن علاجها إلى الهيئات والمؤسسات والتنظيمات المختصة ومتابعتها.
- تقديم التوجيه والإرشاد والمعونة في المواقف السريعة التي يستقبلها الأخصائي الاجتماعي.
- تزويد رواد الفصول من المدرسين بالبيانات والإرشادات التي تساعدهم على التعامل مع الطلاب.

٢- خدمة الجماعة:

إن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي تتحمل العبء الأكبر في تنشئة الطلاب التنشئة الاجتماعية السليمة وإعدادهم للمستقبل.ومادامت الجماعات المدرسية هي التي تؤدي غالب التأثير في نمو الطلاب وتساهم في إكسابهم مقومات الشخصية السوية، فمن الضروري تنظيم أساليب الحياة في المدرسة سواء في جماعة الفصل أو جماعة النشاط حتى تستطيع أن تحقق الغرض منها.

ويمكن تلخيص دور الأخصائي الاجتماعي لخدمة الجماعة في المجال المدرسي، كما يلي:

١- التخطيط والتنظيم لتكوين جماعات النشاط بالمدرسة.
٢- تحديد الموارد والإمكانيات اللازمة لكل جماعة.
٣- إعداد سجل عام يحصر فيه بيانات إجمالية عن جماعات النشاط بالمدرسة.
٤- جمع المعلومات الخاصة بكل جماعة في نهاية العام الدراسي .

٣- تنظيم المجتمع: ويقوم على ما يلي :

١- القيام برئاسة مركز الخدمة العامة بالمدرسة وعليه أن يعد خطة عمل هو يضعها موضع التنفيذ ومن ثم فهو المسئول عن مشروعات الخدمة العامة ومشروعات الخدمة الاجتماعية التي تقوم المدرسة بتنفيذها لخدمة سكان المجتمع.
٢- وضع وتنفيذ خطة لتنظيم تبادل الخدمات الاجتماعية بين المدرسة وهيئات ومؤسسات وتنظيمات المجتمع .
٣- العمل على تقوية الروابط والصلات بين المدرسة والبيت والمجتمع .

سابعاً- مشكلة التسرب الدراسي :

مقدمة:

ازداد في الآونة الأخيرة نطاق ظاهرة التسرب الدراسي في مجتمعنا، وهذه الظاهرة موجودة في العديد من البلدان والدول؛ قلما تخلو منها دولة، ولكنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة دراسية لمرحلة دراسية أخرى .

كما أنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائيا منها مهما كانت فعاليته أو تطوره.. هذا يعني أن نسبة وجودها هو الذي يحدد مدى خطورتها .

ولاشك أن التسرب الدراسي هو إهدار تربوي هائل وتأثيره سلبي على جميع نواحي المجتمع وبنائه فهو يزيد من حجم الأمية، البطالة، العنف في المجتمع، انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد ويزيد من الاتكالية على الغير في توفير الاحتياجات ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية .

ولعل هذه الظاهرة قد باتت واضحة في مجتمعنا المصري، وذلك بعد ثورة ٢٥يناير حيث ساءت الأحوال الأمنية والخلقية لدى معظم فئات المجتمع مما انعكس على أحوال الطلاب في المدارس، حيث أصبحنا نرى الطلاب يأتون إلى المدارس دون التزام بالمواعيد المقررة، وأيضاً الحضور والانصراف في غير المواعيد الرسمية .

ولا تستطيع المدرسة منفردة أن تطبق التزاماتها ومواعيدها الرسمية والمجتمع نفسه بغير انضباط في جميع مؤسساته، ناهيك عن المشكلات التي ظهرت جلية بعد ثورة ٢٥ يناير مثل نقص المواد البترولية والذي أثر بدوره على المواصلات وغيره من المشاكل المختلفة .

فأصبح من الملاحظ الآن في مجتمعنا استشراء ظاهرة التسرب الدراسي مع وجود المشكلات آنفة الذكر؛ فكان من الواجب تسليط الضوء على الظاهرة ومعرفة أسبابها ومحاولة القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك الظاهرة .

تعتبر مشكلة التسرب الدراسي من أكبر المشكلات التي تعترض التعليم وتشكل مشكلة جديرة بالاهتمام وإيجاد الحلول المناسبة لها .

إن عدم إكمال التعليم سواء للبنين أو البنات يعد مؤشراً سلبياً قد لا تتضح نتائجه إلا عند الكبر وبالذات عندما يجد الشخص الذي لم يكمل تعليمه أن غيره قد انتظم في وظيفة مناسبة وقد أكمل مستلزمات حياته الأخرى بينما هو لا يزال يراوح مكانه .

وبطبيعة الحال فإن الأسباب عائدة للمنزل، وللنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية وخلافها، والواجب تدارس هذه المشكلة ليس من جهات التعليم فقط ولكن من النواحي الاجتماعية والنفسية وجهات التوظيف حتى يتم القضاء عليها وبالتالي دفع عجلة التعليم إلى الأمام والعمل على تطويرها.

حيث يعد التسرب الدراسي أو الانقطاع عن الدراسة في النظام التعليمي لبلادنا ظاهرة اجتماعية تربوية مثيرة للجدل، من حيث حجمها المرتفع من جهة، وكذا الآثار السلبية التي تخلفها على المجهودات المبذولة للقضاء عليها، أو من زاوية مآل المنقطعين وموقعهم من الأسرة وداخل المجتمع. بحيث بات النظر في أسبابها والعوامل المغذية لها مشروعا على أكثر من صعيد .

من العوامل التي يمكن اعتبارها ذات أثر سلبي على دراسة التلاميذ الوضع الاقتصادي لأسرهم، والذي يلعب دوراً محدداً في مسار التلميذ الدراسي، ذلك أن عدم كفاية الموارد المالية للأسر ذات الدخل الضعيف والمتوسط أيا كان مصدرها، يجعلها تعيش في أزمات متواصلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي المعيشي لأفرادها، خاصة إذا كان منهم المتمدرسون، من أجل تغطية تكاليف الأكل والغذاء والملبس والصحة والتعليم وغيرها، وهو أمر يثقل كاهل الزوج والزوجة معا مما يجعلهم يدفعون أبناءهم إلى امتهان عمل مهما كان بسيطا لإعانة أسرهم، من جهة أخرى تعتبر البيئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المجتمع)، ذلك المجال الحيوي الذي يحتضن عملية التربية ويؤثر فيها، كما أنها الإطار العام الذي تصقل فيه شخصية الفرد وتكوينه.

تعريف ظاهرة التسرب:

تعني ظاهرة التسرب الدراسي: انقطاع التلاميذ عن المدرسة انقطاعاً جزئياً أو كلياً بالشكل الذي لا يستطيعون معه إنهاء دراستهم .

وأيضا التسرب هو: الانقطاع عن المدرسة قبل إتمامها لأي سبب (باستثناء الوفاة) وعدم الالتحاق بأي مدرسة أخرى.

لقد أثار تفشي هذه الظاهرة قلق الكثير من المربين والمثقفين والسياسيين ولقد أولت الكثير من الحكومات هذه المشكلة اهتماماً خاصاً من أجل دراسة هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً ليس على المتسربين فقط بل على المجتمع ككل؛ لأن التسرب يؤدي إلى زيادة تكلفة التعليم ويزيد من معدل البطالة وانتشار الجهل والفقر وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

الأسرة هي المحصن لتنشئة الطفل:

فالأسرة وهي أول بيئة يتفاعل الطفل معها وداخلها، تعتبر مصدر خبراته وتجاربه ومعارفه وتؤثر عليه، وتشكل سلوكه سلباً أو إيجاباً، كما أن العلاقات داخلها تلعب دورا محورياً في "بناء الصحة النفسية والكفاءة الكلية لشخصية الطفل"، فهي بذلك تمثل قاعدة لكل المؤسسات الأخرى .

وتتكلف الأسرة بوظائف عديدة أهمها "تهيئة فرص الحياة للأفراد، وإعدادهم للمشاركة في المجتمع"، لكن قد تتجاوز ظروف الأسر في بعض الأحيان وتجعل دورها سلبيا في علاقة طفلها بالمدرسة، ويمكن تلمس ذلك من خلال بعض الوضعيات المختلفة مثل :

- انتقال الأسرة وعدم استقرارها لمجموعة من الظروف المتغيرة والمرتبطة بالحياة اليومية وتداعياتها أو بعمل معيلها، فالانتقال من مكان لآخر يؤثر على الاستقرار النفسي للتلميذ، مما قد يخلق له توترات داخلية تؤثر بدورها على مساره الدراسي .
- كما يقوم الوالدان بدور محوري في نمو الطفل وتطور شخصيته، إذ يفترض فيهما أن يهبا الطفل الحنان ويعلمانه النظام عبر آليات الترهيب والترغيب، ويشجعان فيه بعض السمات المتميزة، كما يتكلفان بالمتابعة والرعاية الدائمتين لمساره الدراسي من جميع النواحي دراسيا واقتصاديا واجتماعياً.

غير أن عوامل أخرى قد تتدخل وتؤدي إلى إهماله وعدم مراقبته ومواكبة الدراسة كالأمية وكثرة الأشغال والانشغال بالمشاكل الحياتية المتنوعة لضمان لقمة العيش .وهذا ما

قد يعد بداية مؤشر على عدم مواصلة التلميذ لدراسته بالجدية المطلوبة مادام أن المجهودات التي تبذل داخل المدرسة تحتاج للدعم والتقوية في المنزل. بل قد يزداد الأمر فداحة إذا اقترن الإهمال في المنزل بعنصر آخر وهو رفاق السوء .

أسباب التسرب:

هناك عوامل كثيرة تتسبب في انقطاع الطالب عن المدرسة وبعض هذه الأسباب متداخلة إذ إنه لا يمكن أن نجزم بأن هذا الطالب ترك المدرسة لسبب بعينه دون الأسباب أو المؤثرات الأخرى التي ساهمت في انقطاعه عن المدرسة. فبعد ثورة ٢٥ يناير ظهرت العديد من الأسباب والتي أدت بدورها لتكون سببا رئيساً في التأثير المباشر على ظاهرة التسرب الدراسي .

وأيضا قد يترك الطالب المدرسة لشعوره بأنه أكبر سناً من زملائه على الرغم من أنه لم يرسب أو يعيد أي سنة، أما سبب تأخره الدراسي فيعود إلى أمية والده الذي لم يلتحق بالمدرسة في حياته، ولذا فهو لم يلحق ابنه بالمدرسة إلا في سن متأخرة بعد أن أصبح عمره ٨ سنوات، وهنا لا يكون السبب المباشر في مغادرة هذا الطالب للمدرسة لأنه أكبر عمراً من زملائه بل السبب الحقيقي هو تأخر دخوله المدرسة بسبب جهل أو إهمال والده وهذا بالطبع يؤثر على نفسيته لشعوره بأنه أكبر زملائه في الفصل وأن أترابه قد سبقوه ويتسبب ذلك في إصابته بالإحباط الأمر الذي يؤدي في النهاية لانقطاعه عن المدرسة.

وبعد فليس هذا هو السبب الوحيد بل قد يتسرب الطلاب لأسباب كثيرة ومختلفة. وقد ركزت معظم البحوث والدراسات خلال السنوات الماضية على **الأسباب التالية** :

أولاً- المنهج الدراسي :

١) طول المنهج.

٢) كثرة المواد المقررة وصعوبتها .

٣) عدم ارتباط المنهج ببيئة الطالب .

٤) عدم تلبية احتياجات الطلاب ومراعاة ميولهم الشخصية .

٥) قلة الأنشطة المصاحبة لدراسة المادة العلمية .

ثانياً- طرق التدريس:

١) عدم استعمال الوسائل التعليمية التي تجذب الطلاب.

٢) اقتصار بعض المعلمين على طريقة تدريس واحدة تفتقر لعنصر التشويق.

٣) يعتمد بعض المعلمين على طرق تدريس مملة لا تجذب الطلاب.

٤) عدم التزام بعض المعلمين بالخطة الدراسية.

ثالثاً- المعلم:

١) قلة خبرة بعض المعلمين.

٢) تأخر بعض المعلمين بسبب قلة المواد البترولية والمظاهرات المستمرة.

٣) عدم قدرة بعض المعلمين على فهم مشاكل الطلاب التعليمية والتعامل معها بطريقة صحيحة .

٤) استعمال الشدة على الطلاب من قبل بعض المعلمين مما يسبب تنفيرهم من الدراسة.

٥) عدم مراعاة الفروق الفردية للطلاب من قبل بعض المعلمين.

٦) عدم الاهتمام بتدريب المعلم في الوقت الراهن بسبب الظروف الاقتصادية .

رابعاً- الطالب :

١) بعض الطلاب قدراتهم محدودة.

٢) الانفلات الأمني والفوضى في معظم المؤسسات .

٣) عدم المبالاة بأعمال المدرسة وأنظمتها.

٤) الانشغال بأعمال أخرى خارج المدرسة.

٥) الرسوب المتكرر للطالب.

٦) كثرة المغريات في هذا العصر والتي تشد الطالب وتجذبه إليها .

٧) ضعف القدرة على الاستيعاب .

٨) الشعور بعدم جدوى التعليم .

٩) عدم اهتمام الطلبة المتسربين بالدراسة .

١٠) البعض من الطلاب ليس عنده الاستعداد للتعلم .

خامساً - ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

١) كثرة المظاهرات والمطالبات الفئوية في المجتمع .

٢) الظروف الاقتصادية غير المستقرة بعد الثورات .

٣) تعطل المواصلات بسبب قلة المحروقات وكثرة التظاهرات .

٤) وجود ظاهرة قطع الطرق بقصد الاعتصام .

٥) الانفلات الأمني والفوضى العارمة في معظم المؤسسات .

٦) عدم الشعور بالأمن بسبب حرق بعض المدارس والوزارات .

٧) انتشار البلطجة والسرقة والتعدي على الممتلكات الخاصة والعامة .

سادساً- المرشد الطلابي:

١) عدم المتابعة الدقيقة من المرشد الطلابي.

٢) القصور في العمل الإرشادي والتوجيه.

٣) ضعف التنسيق بين المرشد الطلابي وإدارة المدرسة والمنزل.

٤) ضعف إعداد وتأهيل بعض المرشدين الطلابيين.

سابعاً- المدرسة :

١) بُعْد المدرسة عن مكان إقامة الطلاب.

٢) قلة المدارس في منطقة سكن الطالب.

٣) عدم توفر المواصلات وبالتالي صعوبة الوصول إلى المدرسة .

٤) عدم تكيف الطالب مع جو المدرسة لأمر ما وبالتالي ينقطع عنها.

ثامناً- الامتحانات :

١) صعوبة بعض الامتحانات ينتج عنه الرسوب المتكرر للطالب وبالتالي ترك المدرسة.

٢) الخوف والقلق من الرسوب في الامتحانات .

تاسعاً- العلاقة بين المنزل والمدرسة :

١) ضعف العلاقة بين المنزل والمدرسة.

٢) عدم متابعة بعض أولياء الأمور لأبنائهم .

٣) عدم حضور أولياء الأمور إلى مجالس الآباء لمتابعة أبنائهم .

٤) عدم تواجد الأب في المنزل باستمرار والحرج من مخاطبة والدة الطالب.

عاشراً - أسباب عائلية:

١) اعتقاد بعض أولياء الأمور أن التربية والتعليم هما من اختصاص المدرسة فقط .

٢) انشغال الأسرة وعدم متابعة دراسة ابنهم لمعرفة أدائه الدراسي .

٣) عدم قدرة الأسرة على دفع نفقات التعليم .

٤) عدم اهتمام الأسرة بالتعليم .

وهناك فارق بين الهروب من المدرسة والتسرب من المدرسة والمتمثل في :

أسباب الهروب من المدرسة :

١- البيئة المدرسية: نقصد بذلك الجانب المادي في هذه البيئة حيث لا تتوفر في كثير من مدارسنا الشروط التي ترغب الطلاب في المدرسة، فالفصول مزدحمة والفصول عبارة عن غرف باهتة تخلو من مكتبة أو وسائل تعليمية، إضافة إلى ذلك، التكييف في كثير من مدارسنا لا يحص بالصيانة اللازمة، أما المعامل والحواسيب فهي لا تفي بالغرض ولا تتناسب مع الأعداد الكثيرة من الطلاب، أما عن الجوانب الجمالية الأخرى في المدرسة فيمكن القول إن جل مدارسنا تخلو

منها تماما فلا حدائق ولا أشجار ولا مقاعد في الممرات أو الساحات في المدارس المبنية فكيف بالمستأجرة، بل إن بعض المدارس ليس لديها الملاعب الرياضية المناسبة إذ إن الساحة التي يقام فيها طابور الصباح هي الملعب وهي المسجد وهي مكان عقد الاحتفالات، هل تعتقد أن سور المدرسة الخارجي له علاقة بهذه النقطة؟.

٢- البيئة النفسية والاجتماعية: ونقصد بذلك المناخ الاجتماعي العام ببعديه النفسي والاجتماعي، وأن بعض المدارس تسلب الطلاب قدراتهم على التفاعل الاجتماعي السليم من خلال أسلوب المنع والعقاب لكل شيء فلا مزح ولا ضحك ولا مرونة وذلك بحجة حفظ النظام وهيبة المدرسة، وكم من فصل يتحول عند دخول المعلم إلى خشب مسندة لا تتحرك ولا تتفاعل إلا بإذن ورضا ومباركة ذلك المعلم الذي يندر أن تراه مبتسماً أو متفهماً لمتطلبات مراحل النمو لهؤلاء الطلاب .

٣- المنهج المدرسي: وكلنا يدرك الآن أن مناهجنا تحتاج إلى إعادة نظر بحيث تتوافق مع مراحل النمو وأن تطور لتلبي حاجات الطلاب وأن تبتعد عن النمطية والتلقين، ونحن ندعو للتطوير وليس التغيير.

٤- وجود مرض جسمي أو عقلي يعاني منه الطالب.

٥- رغبة الطالب في البحث عن مغامرة، أو جذب انتباه الآخرين، أو إشباع حب التفاخر أمام زملائه.

٦- وجود تشجيع من طالب أو مجموعة على الهروب .

٧- وجود خلافات أسرية.

٨- عدم اهتمام الأسرة بنجاح الطالب.

٩- قدرات الطالب أعلى أو أقل في التحصيل من قدرات زملائه، فيشعر أن ذهابه إلى المدرسة لا طائل من ورائه.

١٠ - وجود مشكلة مع أحد الطلاب أو أحد المعلمين فيهرب بعيداً عن المشكلة.

١١ - عدم وجود دافع للتحصيل الدراسي .

١٢ - عدم وجود الطعام المناسب في مقصف المدرسة .

١٣ - تعاطي الطالب التدخين .

١٤ - عدم تسجيل غياب كل حصة ..

١٥ - إدارة المدرسة .

الوقاية والعلاج :

- تحسين الأداء داخل المدارس من حيث تفعيل دور جميع الأطراف التعليمية ووضع حب المدرسة والانتماء لها كهدف أساسي.
- التوعية بأهمية التعليم للحد من الزواج المبكر.
- تفعيل دور الأسرة كطرف أساسي في العملية التعليمية مع الحرص على وجود الطالب في بيئة أسرية سليمة.
- العمل على متابعة الأبناء ورفقائهم.
- متابعة الطلبة داخل المدرسة من حيث الغياب المتكرر والهروب وضعف التحصيل وعدم الرغبة في التعليم، مع جعل المدرسة مكاناً آمناً ومحبباً وجاذباً للطالب.
- الاكتشاف المبكر للمشكلات النفسية ومعالجتها بواسطة أخصائي مهني.
- إشراك وسائل الإعلام في التوعية من خلال البرامج الهادفة والفلاشات والاسكتشات، وغيرها من المواقف التمثيلية التي تشجع الدراسة وتوعي المجتمع.

ومن خلال الاستعراض السابق لهذه المشكلة وأسبابها ووسائل علاجها نلاحظ وقبل كل شيء أن هذه المشكلة مشكلة اجتماعية في جوهرها قبل أن تكون مشكلة تدور

حول فرد من الأفراد، الأمر الذي يستلزم تكاتف الجهود الرامية إلى إحداث التكامل حيث يجب على كل من الجانبين المدرسي والاجتماعي العمل معا لتحقيق هذا الهدف ونجاح هذه الجهود المبذولة لخلق مجتمع متكامل في كافة جوانبه يعطي كل ذي حق حقه، ومن النتائج المترتبة على هذا التكامل هو تقليل الفارق التعليمي وزيادة التعاون المدرسي الاجتماعي إضافة إلى جعل الآباء يلعبون دوراً فعالاً إلى جانب دور المدرسة في العملية التعليمية، ولا تقف الوسائل عند التي ذكرناها بل تتعدى إلى وسائل أخرى يمكن تبادلها مع المدارس الأخرى والمجتمعات الأخرى، أما في حالة فشلها فإن ذلك يجعل من التعليم عملية غير ذات جدوى وقد يؤدي ذلك إلى عدم إمكانية تحقيق الأهداف والسياسات على الوجه الصحيح، والأهم من ذلك تكوين الشخصية التي تعاني من عدم التكامل في جوانبها لذلك يجب أن تتكاتف الجهود في سبيل مستقبل زاهر متطور تشترك فيه جميع المؤسسات التعليمية والتربوية لخدمة الأجيال الناشئة وتحقيق مصالح الوطن الكبرى.

ثامناً - ضعف العلاقة الإنسانية في الإدارة المدرسية:

مقدمة:

تحقق العلاقات الإنسانية في المدرسة عنصراً أساسياً لنجاحها في تأدية رسالتها، وعاملاً ضرورياً من عوامل تحقيق أهدافها، وشرطاً من شروط الصحة النفسية لتثبيت الطمأنينة والرضا بين العاملين فيها .

إن العلاقة الإنسانية في المدرسة تسهم إسهاماً فعالاً في تماسك الجماعة المدرسية وفي بنائها الاجتماعي، وتساعد على توثيق الصلاة الودية والتعاون الوثيق والثقة المتبادلة .

عند تحقق هذه الأمور يرتفع الوعي بين العاملين في الميدان التربوي وترتفع روحهم المعنوية ويتوافر الجو النفسي فتزيد الكفاءة العلمية والإنتاجية وتحل مشكلات الطلاب التربوية والانفعالية، فبعض المدارس تسودها العلاقات الإنسانية التي تشتمل على المحبة وتسودها البهجة والسعادة والتعاون بروح الفريق الواحد والانكباب على العمل والإخلاص في أداء الواجب المناط بهم .

وبعض المدارس أماكن كئيبة منفرة يبغضها المعلمون وأولياء الأمور على السواء ويتجنبونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، يهمل كثير من الذين يعملون في الميدان التربوي الجوانب الإنسانية في بيئة عملهم، خصوصاً المديرين والمشرفين الذين يؤمنون بالأفكار والمبادئ الإدارية التي تقول (إن وقت العمل يجب أن يصرف كاملاً للعمل دون غيره) دون النظر للجوانب الإنسانية في بيئة العمل الإداري .وعلى النقيض من ذلك فإن المنادين بمراعاة الجوانب الإنسانية في بيئة العمل يرددون أن أساس العمل الإداري هو الإنسان وأن التقليل من شأنه وعدم مراعاة ظروفه الطارئة يقلل من إنتاجه في العمل.

مفهوم العلاقات الإنسانية :

يدل مصطلح العلاقات الإنسانية على الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره من أهم عناصر الإنتاج. ومن أهم التعريفات الشائعة للعلاقات الإنسانية:

تعريف (كنت ديفز) يقول: إن العلاقات الإنسانية عبارة عن مجموعة من الاتجاهات التي تهدف إلى تطوير العمل الجماعي داخل المنشآت عن طريق تجمع الجمهور والمواهب البشرية ومحاولة خلق نوع من التكامل بينهما في جو يحفز العمل التعاوني .

ويعرفها باحث آخر فيقول: (هي مجموعة السياسات التي تهدف إلى تحسين علاقة المنظمة بجمهورها الداخلي، من خلال ما توفره له من رعاية واهتمام وظروف عمل مناسبة مما يؤدي إلى تحقيق درجة مناسبة من الإشباع لجميع الأطراف بحيث يتحقق في النهاية كل منها بصورة متوازنة.

يرى الدكتور محمد سليمان الشعلان: أن العلاقات الإنسانية هي الاهتمامات داخل الوحدة النظامية من قبل المسئولين بالقوى البشرية العاملة عن طريق إشباع الحاجات النفسية للفرد في نطاق الجماعة .

أما الدكتور منصور حسين، ومحمد مصطفى زيدان، فيقولان: بأن العلاقات الإنسانية هي (السلوك الإداري الذي يقوم على تقدير كل فرد وتقدير مواهبه وإمكانياته وخدماته).

والدكتور محمد منير مرسي: يوضح العلاقات الإنسانية بأنها عملية تنشيط واقع الأفراد في موقف معين مع تحقيق توازن الأهداف المرغوبة .

أهمية العلاقات الإنسانية:

تعتبر العلاقات الإنسانية مهمة في العمل خاصة في مجال التعليم، والسبب الرئيس لأهمية العلاقات الإنسانية يبرز في أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع كفاءته من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى إشباع حاجات الفرد ورضائه النفسي ونحن نعلم حقيقة أن العلاقات الإنسانية تقوم أساساً على التعامل مع العنصر البشري وهذا يوضح مدى الاهتمام بها وأهميتها أيضاً. فالعنصر البشري يختلف تماماً عن الآلة، إذ إن الآلة تعمل لمدة ساعات بل أيام وبدون توقف، وقد تتعطل فنصلحها أو نستبدل بعض أجزائها . ولكن الإنسان له جهود يعمل فيها وله شخصية يجب احترامها ، وله ظروف ينبغي مراعاتها ، ومن الصعب إصلاح الخلل الذي قد يصيب الإنسان مثلما يحدث في الآلة.

الأسس العامة التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية:

تقوم العلاقات الإنسانية على عدة أسس ومبادئ، ويتفق معظم الباحثين في مجال العلاقات الإنسانية على أن أهم الأسس التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية، هي كما يلي:

١ - العلاقات الإنسانية الجيدة هي نتيجة لاستخدام خبرته وتقديره الصحيح للأمور.

٢- مشاركته العاملين في اتخاذ القرارات ضرورة في معظم الأحوال للكفاية الإنتاجية ولإشباع الحاجات الإنسانية .

٣- الاتصال يعتبر كالجهاز العصبي للمنظمة، ووجود عوائق تعرقل الاتصال وتبادل البيانات داخل التنظيم .

٤- روح الفريق عنصر أساسي، فالتعاون وروح الفريق يتحققان معاً .

٥- دوافع العاملين متعددة على خلاف نظرة الإدارة العلمية في بدايتها التي كانت تعتبر أن الحافز الاقتصادي هو الوحيد .

٦- مهارات العلاقات الإنسانية يمكن تنميتها لدى العاملين بالتعليم بالتدريب .

قيام العلاقات الإنسانية على هذه الأسس والمبادئ يتطلب أموراً أهمها:

أ- العمل على إيجاد تفاهم بين إدارة المدرسة وجميع العاملين .

ب- مراعاة الصدق والأمانة في شرح كل ما يصدر من قرارات حرصاً على كسب ثقة العاملين ورضاهم .

جـ- التمسك بأهداف العمل وإتقانه قولاً وعملاً واتباع القيم والمبادئ السامية التي أرساها الإسلام في جميع التصرفات .

د- الابتعاد من اتخاذ مواقف سلبية، وعن تغطية المساوئ وأوجه الخطأ .

هـ- إظهار الحقائق في صراحة ووضوح حرصاً على كسب ثقة العاملين .

أثر العلاقات الإنسانية في الأداء التربوي:

العلاقات الإنسانية في المدرسة عنصر أساسي لنجاحها في تأدية وظائفها وعامل ضروري لانسجام المجموعة وتعاونها في تحقيق أهدافها وشرط من شروط الصحة النفسية والطمأنينة والرضا بين أفراد المجموعة مما يجعلها أوفر إنتاجاً. ويحقق توافر العلاقات الإنسانية بالمدرسة، ما يلي:

١- تماسك الجماعة الداخلية وسلامة بنائها والصلات الودية والتفاهم العادل والتعاون الوثيق والثقة المتبادلة .

٢- رفع الوعي بينهم بأهمية الدور التربوي الذي يهدفون إليه وإشعارهم بمسئوليتهم الاجتماعية والتربوية.

٣- رفع الروح المعنوية بينهم ومن ثم يتوافر الجو النفسي العام لصالح العمل بالمدرسة.

٤- زيادة كفاءتهم الإنتاجية بتشجيع الاتصال بينهم واستغلال إمكاناتهم الفردية والاجتماعية .

٥- حل مشكلات التلاميذ التربوية والانفعالية والوصول إلى التوافق بين الحرية والنظام.

٦- ارتفاع سمعة المدرسة في المجتمع الخارجي وظهورها بمظهر مشرف في الداخل والخارج .

العلاقات الإنسانية والروح المعنوية:

تعرف الروح المعنوية بأنها: هي رد الفعل الوجداني والعقلي للفرد تجاه عمله.

ويتضح لنا أن العلاقات الإنسانية أو الروح المعنوية نجد أن العلاقات بينهما وطيدة وتتكون بوجود الروح المعنوية، كما أن الروح المعنوية تؤثر في مقدار العمل الذي يقوم به الشخص، فالروح المعنوية الهابطة تنقص الإنتاج، والروح المعنوية العالية تزيد من الإنتاج.

مدير المدرسة كرجل إدارة ينبغي أن يتوفر لديه مهارة التعامل مع العاملين معه وإذا نجح في ذلك فقد أسهم في رفع الروح المعنوية للعاملين معه في الميدان. وهناك أمور تساعد على تحقيق ذلك، نعرض أهمها فيما يلي:

١- توفير ظروف عمل سارة في المدرسة: النظافة – التهوية الجيدة - حجرة خاصة لراحة المعلمين –دورات مياه نظيفة .

٢- الشعور بالانتماء: تقبل الجماعة للفرد، طبيعة عمل المعلم، وأن يعمل مستقلاً مع تلاميذه.

٣- المعاملة العادلة في العمل وتوزيع المسئوليات وعدم تقريب فئة مماطلة وإعطاء السلطة لمن ليس أهلاً لها .

٤- الاعتراف بقيمة الفرد من رؤسائه وزملائه وتلاميذه .

٥- تحقيق احترام الذات، وهو يتضح في نوع العلاقة بالرئيس، إذا كانت على أساس الخضوع والطاعة فهنا فقد الفرد احترامه وانخفضت معنوياته .

٦- الإسهام في سياسة العمل: يتيح لهم المدير فرصة مناقشتها قبل بدء التنفيذ.

فعالية العلاقات بين الرؤساء والمرءوسين:

هناك نماذج من العلاقات ودرجة تأثيرها على الإنتاجية والمعنوية:

١- رئيس ومرءوس متفاهمان = إنتاجية ومعنوية مرتفعة .

٢- رئيس متفهم ومرءوس غير متفهم = إنتاجية منخفضة ومعنوية مرتفعة.

٣- مرءوس متفهم ورئيس غير متفهم = إنتاجية عالية ومعنوية منخفضة .

٤- رئيس غير متفهم ومرءوس غير متفهم = إنتاجية ومعنوية منخفضتين .

أطراف العلاقات الإنسانية:

أ- الإدارة التعليمية: نقصد بالإدارة التعليمية الجهاز المشرف على تنظيم العملية التربوية في المنطقة أو المحافظة تنظيماً فنياً وإدارياً ومالياً، وهذا الجهاز يشمل مجموعة الأقسام التي تقدم خدماتها للمدارس مثل:

١- مكتب المدير.
٢- الاتصالات.
٣- الشئون المالية.
٤- شئون الموظفين.
٥- المتعاقدين.
٦- الإحصاء.
٧- المستودع.
٨- الخدمات.
٩- النشاط.
١٠-الوحدة الصحية.
١١- الاختبارات.
١٢- وحدة المتابعة.
١٣- التعليم الموازي.
١٤- تقنيات التعليم.
١٥- إدارة المشاريع والصيانة.
١٦- الشئون الإدارية.

١٧ - توجيه الطلاب وإرشادهم.	١٨ - مراقبة المخزون.
١٩ - الحاسب الآلي.	٢٠ - الشئون المدرسية.
٢١ - شئون الطلاب.	٢٢ - التطوير التربوي.

ولابد أن يبني مدير المدرسة علاقة وطيدة ودائمة ومستمرة مع هذه الأقسام، يستطيع مدير المدرسة بناء هذه العلاقة عن طريق حضور اللقاءات المختلفة في إدارة التعليم . ودعوة المسئولين لزيارة مدرسته والتعرف على آرائهم والاستفادة من خبراتهم في تطوير عمله .

ضعف العلاقة بين المدير ومرءوسيه: ومن صورها:

١ - نظرات شك من المدير إلى المرءوس وحجب المعلومات عنه وانتقاده باستمرار وتعسف .

٢- شعور المعلم بالغضب والإحراج لملاحظته .

٣- شعور المعلم بأن المدير لا يجيد القيادة ولا يهمه سوى مصلحته فقط .

٤ - تصدي المعلم لقرارات الإدارة التي تفرض عليه، ورفضه التعاون معها.

٥- زيادة الافتراضات السلبية لدى المدير لملاحظته سلوك هذا المعلم وبرفضه لكل مطالبه .

٦- يحفظ المدير في مخيلته أن المعلم مناور وغير أهل للثقة .

٧- يتربص كل منهما بالآخر في سلوكيات وأفعال جديدة وسلبية .

٨- وأبرز هذه الصور الخوف، وأكثرها تأثيراً هي عدم قدرة المعلم على الكلام أو النقاش .

٩- عدم التطرق للمشكلات مع من يتوفر لديهم الحل .

العلاج لهذه المشكلة:

إن دور مدير المدرسة في تكوين العلاقات الإنسانية في المدرسة مهم، وبحكم مركزه في القيادة يكون عادة حلقة الاتصال الثابتة في جميع العلاقات المدرسية. إن أول

ما يجب أن يتذكره مدير المدرسة هو أهمية إيمانه العميق بقيمة كل فرد من أفراد المجموعة التي يعمل معها .

إن المدير الواثق بنفسه هو القادر على مواجهة المواقف المختلفة ومعاملة الآخرين كزملاء مشاركين معه في العمل لصالح المدرسة وتلاميذها .

احترام شخصية المعلم تتخذ مظاهر عديدة اهمها:

١- إتاحة الفرص له للتعبير الحر عن آرائه ووجهة نظره .

٢- مراعاة الفروق الفردية بين المعلمين واعتبار كل منهم شخصية فريدة له قدراته وإمكانياته الخاصة .

٣- الاهتمام بالمشكلات الشخصية والتعليمية للمعلم .

٤- توثيق الروابط الأخوية بينه وبين المعلمين بمشاركتهم في رحلاتهم وحفلاتهم .

٥- حسن المعاملة والتواضع، فذلك يأسر قلب المعلم ويحفزه للعمل التلقائي المنتج .

للتقويم: يجب على مدير المدرسة مراعاة ما يلي :

١- أن يشترك المعلم مع المدير في تقويم نفسه .

٢- يجب أن يكون تقويم المعلم في حدود كل مدرسة وظروفها وإمكانياتها.

٣- لا يقوّم المعلم على ما يقدمه فقط من مادة علمية، بل أيضاً عن طريق ملاحظة نشاطه داخل الفصل وخارجه وأثناء اشتراكه في نواحي النشاط المدرسي.

ضعف العلاقات الإنسانية بين الطالب والمعلم:

اولاً: هي عدم الاهتمام بمشاكل الطلاب وظروفهم وحاجاتهم وتقدير شخصياتهم ومواهبهم أو هي عدم تحقيق الرضا والإشباع النفسي في أثناء العمل داخل المدرسة وخارجها من قبل المعلم .

ثانياً- أسباب تعود إلى الإدارة التعليمية:

١- تعيين المعلم في مناطق نائية بعيدة عن سكنه الأصلي .

٢- قسوة بعض المشرفين على المعلم وعدم توجيهه التوجيه الصحيح .

٣- تناقض التوجيهات الواردة وعدم مصداقيتها .

٤- قلة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للمعلمين المتميزين .

أسباب تعود إلى إدارة المدرسة منها:

١- تكثيف الأعمال على المعلم مثل الزيادة في حصصه، والإشراف، والريادة.

٢- عدم التعاون بين المعلمين وإدارة المدرسة أو تحيز المدير لفئة معينة .

إخلال النظام المدرسي وحدوث حالات الشغب والفوضى في العمل الإداري :

١- استخدام السلطة بطريقة خاطئة مثل (التوبيخ، والسخرية) .

٢- عدم وجود مرشد طلابي لتوثيق العلاقات الإنسانية بين الطلاب ومعلميهم.

٣- عدم الاهتمام بالأنشطة التي تظهر روح المشاركة والتعاون والألفة والمحبة .

٤- قلة الحوافز المادية والمعنوية .

اسباب تعود للمعلم نفسه:

١- العمل في التدريس لأول مرة .

٢- عدم وجود روح التعاون بين المعلم وزملائه.

٣- ضعف علاقة المعلم بطلابه إما بسبب قوة المعلم أو ضعف شخصيته .

٤- ضعف علاقة المعلم بطلابه بسبب وجود التحيز والمحاباة وتمييز بعض الطلاب على البعض الآخر .

٥- سوء أخلاق المعلم وعدم جديته في العمل .

٦- قلة اهتمام المعلم بالأنشطة الطلابية والرحلات لكونها تقوي العلاقات .

٧- قلة اهتمام المعلم بالعلاقات مع الطلاب بسبب كراهيته لمهنته .

اسباب تعود للطلبة منها:

١- عدم احترام المعلم وتقديره وتنفيذ أوامره .

٢- عدم مشاركتهم في الأنشطة والرحلات .

٣- عدم تقبل التوجيهات التي ينفذها المعلم .

أسباب تعود للمجتمع:

١ - عدم اقتناع أولياء أمور الطلاب بضرورة التعاون مع المعلم فيما يصلح أبناءهم وعدم حضورهم للمدرسة .

٢- ما يتعرض له المعلم من مشاكل مع أولياء أمور الطلاب بسبب المشاكل القبلية واختلاف وجهات النظر .

٣- حياة المعلم المضطربة في منزله مما يكون له الأثر في قلة الإنتاج .

واجب المعلم نحو زملائه:

١ - المعلم بين زملائه عضو يعمل بروح الفريق تعاوناً وإيثارا متبادلاً للخبرات في جو يسوده تبادل الاحترام والعلاقات الإنسانية الرفيعة .

٢- المعلم بين زملائه مسئول عن تحقيق أهداف المدرسة .

واجب المعلم نحو تلاميذه :

١ - تقوية معاملة المعلم للتلاميذ على أساس من الفهم الكامل لخصائص واحتياجات نموهم .

٢- يربي المعلم في تلاميذه الشخصية المتكاملة .

٣- يتسع صدره لأسئلة التلاميذ، ولا يضيق بهم .

٤ - يهتم بالتعرف على مشكلات تلاميذه ويساعدهم على حلها .

٥ - يشجع تلاميذه على إبداء الرأي والمناقشة الهادفة .

٦ - يراعي الإخلاص والأمانة في تقويم أعمال التلاميذ وتقدير درجاتهم .

٧- يتلمس النواحي الطيبة في التلميذ ويشجعه عليها .

٨- يكيف شرحه تبعاً لمستوى استيعاب تلاميذه .

٩ - يربط مادته بالمواد الأخرى والمقررات الدراسية التي يدرسها التلاميذ.

١٠ - يقدر الطلاب الممتازين ويشجعهم على الاستمرار في التفوق .

١١- لا يلجأ إلى أساليب التهديد والوعيد .

١٢- يحث تلاميذه على المواظبة والحضور وعدم التغيب عن الدراسة.

١٣- يهتم بالتلاميذ الضعاف ويساعدهم ويأخذ بأيديهم .

١٤- يكلف تلاميذه بواجبات منزلية معقولة .

١٥- يهتم في شرحه لمادته باستخدام الوسائل التعليمية .

دور التلاميذ في تكوين العلاقات الإنسانية :

يجب أن تسود روح المحبة والألفة بين التلاميذ سواء داخل الفصل أو خارجه، ينبغي أن ينتشر بينهم روح المجاملة والولاء نحو بعضهم البعض ونحو المدرسة، والطريق إلى تحقيق ذلك هو اتجاه المدرسة إلى العمل على إشباع حاجات التلاميذ النفسية ولا يكون ذلك إلا بما يلي:

١- تنظيم طرق التدريس كي تراعي ما بين التلاميذ من فروق واستعدادات متباينة .

٢- الإكثار من أوجه النشاط المتنوعة في المدرسة حتى تشبع حاجات التلاميذ.

٣- إشراك التلاميذ في قوانين ولوائح ونظم المدرسة حتى تصبح منهم موضع احترامهم وحبهم .

٤- تشكيل المجتمع المدرسي على نحو يتيح للتلاميذ النمو في جو عائلي .

٥- فتح أبواب المناقشة المنظمة للتلاميذ فهي فرصة تعود التلاميذ الأخذ والعطاء وإبداء الآراء .

دور الآباء في تكوين العلاقات الإنسانية في المدرسة:

المدرسة هي إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تقوم على خدمة الأهالي وأبنائهم في البيئة المحلية . فالآباء جانب وعنصر من عناصر العمل التربوي ليذللوا كثيراً من العقبات التي قد تواجه المدرسة من نقص في الإمكانيات، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت العلاقات الإنسانية متوفرة بين البيت والمدرسة .

والخدمات التي يمكن أن يقدمها أولياء الأمور والأهالي للمدرسة هي كما يلي:

١- دراسة ألوان النشاط الذي تهيئه المدرسة والبيئة للطلاب .

٢- الاشتراك مع أعضاء هيئة المدرسة في تربية الأبناء .

٣- الاشتراك في رسم سياسة المدرسة وتخطيط برامجها .

٤- ملاحظة المباني المدرسية والأدوات المدرسية وطرق استخدامها وتوجيه ملاحظتهم عنها لمدير المدرسة .

٥- الإدلاء برأيهم في البرامج التعليمية التي تقدمها المدرسة والتأكد من أنها ترضي حاجات التلاميذ .

٦- توثيق الصلة والعلاقة بين المدرسة والبيت .

٧- زيارة المدرسة والتعرف على نواحي العمل بها .

٨- تبني المشروعات التي تضمن العمل لبعض خريجي المدرسة .

٩- حضور الاجتماعات التي تقدمها المدرسة لأمر من الأمور .

١٠ - حضور المعارض والحفلات التي تقيمها المدرسة .

١١ - الإسهام في تقديم بعض المساعدات المالية للمدرسة بغرض تحسين العملية التعليمية .

١٢ - مناقشة المشكلات التي تعترض أبناءهم أو تضايقهم مع المعلمين ومدير المدرسة .

١٣ - تأدية بعض الخدمات في حلقات النشاط والرحلات المدرسية .

١٤ - نشر الأفكار التربوية الإسلامية في كل فصل دراسي من خلال لجان تكوّن لهذا الغرض .

١٥ - مساعدة السلطات في تحقيق التعلم الإلزامي العام .

١٦ - توجيه نشاط أبنائهم خارج المدرسة في أوقات فراغهم .

١٧ - الإشراك في المجالس الاستشارية للمجتمع المحلي .

١٨ – الإسهام في المشروعات العامة التي تقيمها المدرسة للبيئة .

١٩ – تحقيق التعاون بين المدرسة والبيئة فتقوم بتوضيح عمل المدارس للبيئة، كما توضح حاجات البيئة للمدرسة .

٢٠ – حل بعض المشكلات الخاصة بالتلاميذ داخل المدرسة وخارجها مثل مشكلات (التغذية، والمواصلات، والكتب والمحافظة عليها) إلخ .

٢١ – الاشتراك في مجالس الآباء والمعلمين .

هناك عدة عوامل تعكس تماسك الجماعة ويجب على المرشد الالتفات إليها واستغلالها وتنمية العلاقات داخل الجماعة وهي ما يلي:

١ – توجيه النظر إلى العضو المتحدث والتقاء النظرات بين الأعضاء.

٢ – زيادة التفاعل بين الأعضاء بعضهم مع بعض لا بين كل عضو وقائد الجماعة.

٣ – عدم السماح لعضو معين بأن يصبح بؤرة للنقد أو لأية مشاعر أخرى سلبية.

٤ – الإفصاح عن مكنون النفس .

٥ – الثقة المتبادلة بين الأعضاء.

ومن العلاج: هو استئصال المرض من جذوره بتنمية علاقات الثقة المتبادلة في بيئة العمل وتتم عملية العلاج بالطرق التالية:

١ – بناء علاقة جيدة بدون خوف وذلك من خلال:

أ – إعطاء العاملين في الميدان حقهم بدلاً من اللوم .

ب – تحمل المسئولية بدلاً من افتعال الأعذار .

جـ – مشاركة المعلومات بدلاً من حجبها .

د – تعاون الأفراد على حل القضايا المهمة .

هـ – التفكير بمنطق كلنا بدلاً من (هم، ونحن) .

و – التركيز على الجوهر بدلاً من التفاصيل غير المهمة.

ز – احترام الهيكل التنظيمي والأدوار بدلاً من استخدامها أسلحة ضد الآخرين.

٢- الاعتراف بوجود الخوف وعلم المدير بكل ما يدور في منظمته أو إدارته، فالخوف يبدأ صغيراً ثم ينمو تدريجياً .

٣- فحص السلوك والعلاقات والإقلاع عن كل ما يستفز المعلم من صمت، وتوبيخ ونظرات حادة، وفجائية وتجاهل، وتكبر .

٤- البحث عن النقد، وتشجيعه يجعل المعلمين يقومون بنقل مشاكلهم إلى رؤسائهم وعدم إخفائها لمناقشتها وحلها .

٥- تجنب السلوكيات الغامضة التي تثير التوتر والخوف لدى المرؤوسين ودعوتهم والترحيب بهم .

٦- مناقشة الموضوعات التي لا يتحدث عنها الأفراد واتخاذ القرارات بشأنها وحلها .

٧- المشاركة في اتخاذ القرار من قبل المدير بتوضيح الهدف وتحديد الأدوار وتشجيع العلاقات وحثهم على التعبير عن آرائهم .

٨- تحديد التفكير السلبي ومواجهته وبخاصة عند التغيير بتوضيح الإيجابيات.

تاسعاً- إدارة الوقت:

مقدمة:

الوقت مورد مهم من موارد الإدارة إن لم يكن أهمها، إذ يؤثر في الطريقة التي نستخدم بها الموارد الأخرى، وهو رأس المال الحقيقي للإنسان، ومع ذلك لا نجد الحرص اللازم والكافي على هذا المورد الفريد من نوعه والضروري لكل شيء في الوجود، كما نجد اختلافات جوهرية في النظر إلى مفهوم الوقت وقيمته وأهميته بين مجتمع وآخر وبين العاملين في المدرسة في المجتمع الواحد.

مفهوم إدارة الوقت:

يقصد بإدارة الوقت إدارة الأعمال والأنشطة التي تؤدى في الوقت، وتعني الاستخدام الأمثل للوقت وللإمكانيات المتوفرة وبطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف مهمة، وتتضمن إدارة الوقت معرفة كيفية قضاء الوقت في الزمن الحاضر في تحليلها والتخطيط للاستفادة منه بشكل فعال في المستقبل.

- ويقسم المفكرون الوقت إلى قسمين رئيسين هما:

١- الوقت القابل للتحكم وهو الوقت الذي يستطيع أن يتحكم فيه المدير ويتصرف فيه كما يشاء بملء إرادته وحريته.

٢- الوقت غير القابل للتحكم وهو الوقت الذي لا يخضع لتحكم المدير ورقابته ويصرف أحياناً في أمور وأعمال قليلة الفائدة بالنسبة لمنظمه كاستقبال الزائرين ومقابلة المراجعين والاتصالات الهاتفية.

خصائص الوقت:

يتميز الوقت من حيث طبيعته وخصائصه بسمات خاصة لا يشاركه فيها مورد آخر من الموارد التي نملكها في الحياة بصفة عامة وإدارة بصفة خاصة.

وأهم هذه الخصائص ما يلي:

- لا يوجد شيء أطول من الوقت لأنه مقياس الخلود، ولا أقصر منه لأنه ليس كافيا لتحقيق ما يريد الفرد.

- لا شيء يمكن عمله بدون الوقت، صحيح أن كثيرا من الناس يتجاهلونه، لكنهم جميعا يأسفون على ضياعه.
- يسير الوقت بنفس السرعة والوتيرة، وان كان يبدو غير ذلك فهو في الشعور وليس حقيقة .
- لا يمكن تغيير الوقت أو تحويله.

العلاقة بين الوقت والإدارة المدرسية:

لقد بدأ الاهتمام بالعلاقة بين الوقت والإدارة منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، حيث زاد الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة للتطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية، مما انعكس ذلك كله على المؤسسات والهيئات والمشروعات الخدمية وتنفيذ العملية، وأدى إلى التأكيد على أهمية الوقت في كل من مفهوم الإدارة ونظرياتها وعملياتها.

ويوضح مفهوم الإدارة المعاصرة أن الإدارة عملية مستمرة تستند إلى مفاهيم وأساليب عملية تهدف إلى تحقيق نتائج محددة باستخدام الموارد المتاحة للمنظمة بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية في ظل الظروف الموضوعية المحيطة.

ويعتبر الوقت من الموارد المتاحة والنادرة للمدرسة، لذلك ينبغي أن يستغل ويستثمر من أجل تحقيق أهدافها في ضمن المدة الزمنية المحددة، كذلك فإن الاستغلال الأمثل للوقت يشمل الاستفادة أيضاً من جميع الموارد المتاحة للمدرسة ضمن هذا الوقت وذلك بكفاءة عالية.

مبادئ وأسس إدارة الوقت:

١- على مديري المدارس أن يحددوا أهداف وأولويات عملهم اليومي، وقد يجد بعض المديرين صعوبات في تحقيق ذلك عمليا، بسبب كثرة المطالب التي يواجهونها سواء كان ذلك يتعلق بالمعلمين أو التلاميذ أو الموظفين الإداريين والعمال أو أولياء أمور التلاميذ أو الإدارات التعليمية العليا، وأفضل طريقة لتحديد الأهداف والأولويات اليومية هو إعداد قائمة يومية بما يريد مدير المدرسة القيام به من أعمال، لذا يجب على مدير المدرسة أن يستقطع بضع

دقائق في بداية اليوم الدراسي أو نهايته ويغلق باب مكتبه ثم يستجمع أفكاره ويكتب خمسة أهداف ينوي إنجازها اليوم أو اليوم التالي، وبذلك تكون هذه الأهداف الخمسة هي أولويات العمل في ذلك اليوم أو اليوم الذي يليه، وقد يساعد ذلك كثيرا في السيطرة على الوقت بشكل فعال.

٢- على مديري المدارس أن يدركوا مهام ومسئوليات وظيفتهم من خلال وضع قائمة تتضمن هذه المهام وهذه المسئوليات، ثم يقوموا بتقدير حجم الوقت الذي يستغرقه أداء تلك المهام والمسئوليات، وهذا يتطلب من مدير المدرسة تسجيل المهام والمسئوليات الرئيسة ثم يحدد حجم الوقت الذي يجب قضاؤه والذي تم قضاؤه في أداء هذه المهام والمسئوليات، وفي ضوء ذلك يقدر مدى الحاجة لزيادة أو نقصان وقت أداء كل مهمة.

٣- على مديري المدارس أن يتبنوا مفهوم تبسيط العمل عن طريق القيام بدراسة كل الأعمال التي تؤدى في مكاتبهم أو في الأقسام المهمة في المدرسة، وهذا يتطلب مراجعة جزئيات جميع الأنشطة الروتينية بهدف إلغاء الازدواج في المجهود وتقليل الفاقد والمال.

٤- على مديري المدارس أن يتذكروا دائماً أن هناك وقتاً لكل شيء في وقته، إن البشر عموماً ومنهم مديرو المدارس يميلون إلى تفادي الأعمال الصعبة والأعمال غير السارة، وكثيرا ما نجد صعوبة في إرغام أنفسنا على المواجهة عندما ندرك أن نتيجة ذلك هي الصراع، لكن تعويد أنفسنا على استخدام مهارة إدارة الصراع سوف يوفر علينا ساعات عديدة كان من الممكن أن تستغل في التغطية على المعلمين والموظفين الإداريين غير الأكفاء، بالإضافة إلى ذلك إذا تمكن مديرو المدارس من إدخال هذا المبدأ في أسلوب إدارتهم لأعمالهم فسوف يتمكنون من إنجاز مهامهم ومسئولياتهم بشكل مرضٍ.

تأثير البيئة المحلية على إدارة الوقت:

تلعب البيئة المحلية دورا كبيرا في إدارة الوقت وبشكل خاص البيئة الاجتماعية التي نشهدها في البيئة المحلية؛ مثل العادات والتقاليد والأعراف والأنماط الاجتماعية الأخرى، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملية إدارة الوقت واستغلاله بشكل فعال.

ويمكن النظر إلى مؤثرات البيئة الاجتماعية من عدة زوايا، وهي:

١- تعود الناس على عدم تحديد الأهداف:

اعتاد غالبية الناس بشكل عام على عدم الاهتمام بتحديد الأهداف والسعي إلى تنظيم الوقت لتحقيق هذه خصوصا خارج نطاق العمل الوظيفي وفي عطلة نهاية الأسبوع، وهذا بدوره انعكس على إهدار الوقت وعدم تنظيمه لدى الكبار والصغار على حد سواء ما عدا قلة من الناس المنتظمين.

٢- تعدد المناسبات الاجتماعية:

نلاحظ تعدد المناسبات الاجتماعية، كالولائم ومناسبات الأفراد التي نمضي فيها كثيراً من الوقت، فنحن غالباً نعلم متى تبدأ هذه المناسبات ولكننا لا نعرف متى تنتهي، وكثيرا ما أهدرنا خلالها الوقت الكثير، كما نجد اللقاءات الاجتماعية كالزيارات العائلية خلال عطلة نهاية الأسبوع والتي يمضيها الناس في الثرثرة على حساب الوقت، فكثيراً ما تمضي عطلة نهاية الأسبوع دون إنجاز أعمال أخرى مهمة، وقد يكون التأجيل هو سيد الموقف في نهاية الأسبوع، وربما يتكرر التأجيل أسابيع أخرى.

٣- الزيارات المفاجئة أو غير المخططة:

مازالت ظاهرة الزيارات غير المخططة منتشرة في بيئتنا الاجتماعية، مثل الزيارات المفاجئة من الأقارب أو الأصدقاء دون مواعيد مسبقة، أو دون مكالمات تليفونية للتأكد من وجود الإنسان في منزله ومدى استعداده للزيارة أو انشغاله بأشياء مهمة تخصه.

٤- العواطف والمجاملات الاجتماعية على حساب الوقت:

لاشك أن العواطف الإنسانية والعادات والتقاليد الاجتماعية تساهم في عملية المجاملات على حساب الوقت، فنادرا ما يعتذر الفرد عندما يطلب منه أحد أقاربه أو أصدقائه زيارته أو عندما يزوره مفاجأة في منزله أو عمله، إن كلمة "لا" تكاد تكون معدومة بين الأقارب والأصدقاء وإن وجدت وهذا نادرا فإنها تفسر اجتماعيا بعدم التقدير أو عدم الاهتمام.

٥- التأجيل المتعدد لكثير من المهام والنشاطات :

إن ظاهرة التأجيل منتشرة بكثرة في بيئتنا الاجتماعية، سواء كان ذلك في المنزل أو في العمل، وقد يكون من أسباب ذلك التأجيل متطلبات البيئة الاجتماعية التي أشرنا إليها آنفاً، وقد يكون التأجيل بسبب التعود على التأجيل أو عدم الاهتمام واللامبالاة بالوقت.

أنواع إدارة الوقت:

يمكن تقسيم إدارة الوقت بشكل عام إلى أربعة أقسام، هي :

١- الوقت الإبداعي :

ويخصص هذا النوع من الوقت لعملية التفكير والتحليل والتخطيط المستقبلي، علاوة على تنظيم العمل وتقويم مستوى الإنجاز.

ويلاحظ أن كثيراً من النشاطات الإدارية يمارس فيها هذا النوع من إدارة الوقت، فهي بحاجة إلى تفكير علمي عميق وتوجيه وتقويم، كما تواجه في هذا النوع من الوقت المشكلات الإدارية من كافة جوانبها بأسلوب علمي منطقي وموضوعية تضمن استمرار نتائج القرارات التي تصدر بشأنها.

٢- الوقت التحضيري:

يمثل هذا النوع من الوقت الفترة الزمنية التحضيرية التي تسبق البدء في العمل، وقد يستغرق هذا الوقت في جمع معلومات أو حقائق معينة أو تجهيز معدات أو قاعات أو آلات مستلزمات مكتبية مهمة قبل البدء في تنفيذ العمل.

وعلى هذا يجب أن يعطي مدير المدرسة هذا النوع من النشاط ما يتطلبه من وقت، لأن عدم توافر هذا الوقت يسبب خسائر في الإمكانيات إذ كانت تلك المدخلات الأساسية للعمل غير متوفرة.

٣- الوقت الإنتاجي :

يمثل هذا النوع من الوقت الفترة الزمنية التي تستغرق في تنفيذ العمل الذي تم التخطيط له في الوقت الإبداعي والتحضير له في الوقت التحضيري ولزيادة فعالية

استغلال الوقت، ويجب على مدير المدرسة إحداث التوازن بين الوقت الذي يستغرق في تنفيذ العمل وبين الوقت الذي ينقضي في التحضير، فالمعروف أن الوقت المتاح للجميع محدد بزمن معين، فإذا تبين أن هناك كثيراً من الوقت يخصص لتنفيذ أعمال روتينية في المدرسة، فإن ذلك يعني أن هناك قليلا من الوقت المخصص للإبداع أو التحضير أو كليهما معاً، من هنا كانت عملية التوازن ضرورية لضمان استغلال أمثل لكافة الموارد المتاحة بما فيها عنصر الوقت.

ويقسم الوقت الإنتاجي بشكل عام إلى قسمين رئيسين هما :

أ- وقت الإنتاج العادي: والمقصود به القيام بالأعمال المحددة سابقاً ومعروفة النتائج.

ب- وقت الإنتاج غير العادي: والمقصود به الأعمال التي تظهر خلال اليوم الدراسي دون سابق إعداد، مما يتطلب من مدير المدرسة أن يتوقع وجود بعض الأعمال غير المتوقعة، ومادامت المدرسة تسير ضمن خطة الإنتاج العادي مع التحكم في الإنتاج غير العادي فهي في وضع جيد، وقد يحدث أن تظهر مشكلة طارئة في المدرسة، فمعنى ذلك ضرورة حدوث تغير جذري طارئ على مستوى المدرسة لمواجهة تلك المشكلة، وعلى هذا يجب على مدير المدرسة أن يخصص جزءا قليلا من وقته المخصص للإنتاج العادي لمواجهة الإنتاج غير العادي، وبذلك يستطيع أن يتمتع بمرونة كافية تسمح له بإنجاز الإنتاج العادي.

٤- الوقت غير المباشر او العام:

يخصص عادة هذا الوقت للقيام بنشاطات فرعية عامة، لها تأثيرها الواضح على مستقبل المدرسة وعلى علاقتها بالغير كمسئولية المدرسة تجاه خدمة المجتمع، وهذه المسئولية تفرض على المدير مجموعة من الأنشطة التي تحتاج إلى وقت كبير.

وعلى ذلك يجب على مدير المدرسة أن يحدد كم الوقت الذي يمكن أن يخصص لتلك الأنشطة، أو يفوض شخصاً معينا للقيام بتلك الأنشطة بدلا منه، مع الأخذ بالاعتبار إيجاد جسور التعاون بين المدرسة والمجتمع المحيط بها.

أساليب إدارة الوقت:

هناك العديد من الأساليب الإدارية التي يمكن الاستفادة منها في استغلال الوقت بشكل أفضل لدى مدير المدرسة، أو قد تكون بعض هذه الأساليب معوقة ومضيعة فيجب تجنبها، ومن أهمها :

١- الإدارة بالأهداف :

تعرف الإدارة بالأهداف على أنها الطرق التي ترمي إلى مزيد من العمل المثمر مع الأفراد، وذلك عن طريق قائمة واضحة بالغايات والأهداف الأكثر دقة لكل جزء من أجزاء المدرسة. كما يجب أن ترتبط تلك الأهداف والغايات بجدول زمني يحدد فيه مواعيد الإنجاز.

وتكون الأهداف بمثابة عبارات مفصلة مستندة على معايير واضحة بشكل يتيح تقييم تحقيقها، كما تكون مبنية على أساس قابل للتحقيق في المستقبل القريب، وأن تكون أسهل وصولا من الغايات، كما تغطي موضوعاً واحداً فقط وأن تكون مكتوبة بوضوح بشكل يعكس مسئولية الفرد المنوط به تحقيق تلك الأهداف التفسيرية في وقت محدد.

أما الغايات فتكون أقل تفصيلا من الأهداف، ولكنها في نفس الوقت أكثر وضوحا من الغرض الرئيس للمدرسة والذي يستخدم كمؤشر للسياسات المتبعة.

أي أن الإدارة بالأهداف طريقة لمشاركة العاملين بالمدرسة وتنميتهم والإشراف عليهم، أو بمعنى آخر أنها أداة تسمح للعاملين بالمدرسة بوضع أهداف يصبحون مسئولين عن تحقيقها في وقت محدد.

ويتضمن نموذج الإدارة بالأهداف النقاط التالية :

- وضع الغايات وتوصيلها لكافة المسئولين في المدرسة.
- وضع الأهداف التفصيلية لكل قسم من أقسام المدرسة وللعاملين فيها بشرط أن لا تعترض تلك الأهداف الغايات المرجوة من المدرسة.
- المراجعة الدورية للأهداف ومطابقتها مع المنجزات المحققة حسب الخطط الموضوعة أولاً بأول.
- القيام بالمراجعة النهائية للأهداف وتقييمها في ضوء المنجزات النهائية ومطابقتها مع الجداول الزمنية.

وفي إطار هذا المفهوم فإن الإدارة بالأهداف تقوم على المبدأين التاليين :

أ- مبدأ المشاركة :

يتصل هذا المبدأ بضرورة المشاركة بين مدير المدرسة والعاملين بالمدرسة في تحديد أهداف المدرسة والعمليات المترتبة على ضرورة صياغة تلك الأهداف وتحديدها على نحو يساعد على اختيار الوسائل والطرق المتعلقة بالتنفيذ، ومن ثم طرق التقويم المناسبة، والمشاركة بين مدير المدرسة والعاملين معه تؤدي إلى نتائج غاية في الأهمية للعمل الإداري، من أهمها ما يلي :

- الالتزام :

لما كان من المفروض أن يقوم العاملون بالمدرسة في تحديد أهداف مدرستهم التي يعملون فيها، ويحسب الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، فإن هذا من شأنه مساعدة المدرسة على إيجاد نوع من الالتزام لدى جميع العاملين نحو تحقيق الأهداف الموكولة إليه في زمن محدد.

وعندما يفرض مدير المدرسة الأهداف والإجراءات والوسائل على العاملين بالمدرسة إنها يولد لديهم مواقف تنم عن عدم القناعة، أو على الأقل تجعلهم غير متحمسين لبلوغ هذه الأهداف لشعورهم أنها ليست إلا أهداف مدير المدرسة وهم ليسو سوى منفذين لأساليبه وطرائقه، أما المشاركة في تحديد الأهداف وصياغتها فإنها تجعل الفرد يشعر بأنها أهدافه التي يلتزم بتحقيقها ويتحمس لها.

- تحمل المسئولية :

تعتبر القدرة على تحمل المسئولية من أفضل سمات مدير المدرسة لضمان تحقيق أهدافه، وهذه تعتبر نتيجة مباشرة لمبدأ المشاركة، فحيث ما يشارك العاملون بالمدرسة مديرهم في صياغة الأهداف وتحديدها، ويوزعون الأدوار بحيث يتولى كل منهم أهدافا محددة خاصة به، فإن هذا من شأنه أن يجعل مدير المدرسة مسئولاً عن أهدافه وإنجازها.

- رفع الروح المعنوية :

هذه نتيجة مهمة للمشاركة، فعندما يشترك العاملون بالمدرسة ومدير المدرسة معا في التخطيط لمدرستهم فإنما يساعد ذلك على أن يحقق العاملون في المدرسة ذاتهم، بالإضافة إلى إكسابهم الشعور بأهمية ما يقومون به من عمل، وأن ما ينجز من أعمال إنما

هو نتيجة إخلاصهم. فالشعور بتحقيق الذات شعور مهم للعاملين بالمدرسة يريد فعاليتهم في المدرسة.

ب- مبدأ تحقيق الأهداف:

تقوم الإدارة بالأهداف أساسا على وضع أهداف المدرسة على شكل النتائج المرجو تحقيقها، والأهداف غاية في الأهمية في أسلوب الإدارة بالأهداف لأنها تحدد النتائج المراد بلوغها، ومن الضروري أن تكون الأهداف واضحة لدى جميع العاملين المعنيين بتحقيق هذه الأهداف المحددة لفترة زمنية معينة يتم من خلالها مراجعة ما ينجز من هذه الأهداف باستمرار وعلى فترات.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن جوهر عملية الإدارة بالأهداف هو وضع الأهداف المطلوب تحقيقها في زمن معين وما يتطلبه ذلك من معرفة تلك الأهداف، وأن يشترك المدير والعاملون معه في تحديدها ومجالات النتائج المراد تحقيقها في فترة زمنية محددة، وأن يؤخذ في الاعتبار الإمكانات المتاحة حاليا وفي المستقبل وتحديد المشكلات التي يمكن أن تعترض الأهداف المحددة، والاتفاق على أنسب الحلول لها وأن تحدد كذلك المقاييس التي عليها النتائج.

٢- الإدارة بالتفويض :

يقصد بالتفويض النقل المؤقت للصلاحيات من شخص على مستوى تنظيمي معين إلى آخر على مستوى تنظيمي أدنى، وعندما يقبل هذا التفويض فإنه يلتزم بأداء الواجبات التي يكلفه بها رئيسه ويمارس الصلاحيات اللازمة لأدائها، ويصبح مسئولاً أمام رئيسه عما قام به من أعمال، وهذا بمعنى " يأتي التفويض من الوظيفة الإشرافية أو التنفيذية الأعلى، وهذا يعني ببساطة أن يمنح الرئيس أو يكلف آخرين من مرءوسيه بجزء من العمل الإداري المناط به".

وفي ضوء ما سبق يتضح أن التفويض أسلوب مهم من أساليب إدارة الوقت، ويجب أن يتعلمه كل فرد يريد أن ينجح كمدير، والتفويض لا يعني تخلي المدير عن مسئولياته وواجباته المكلف بها، بل إنه عملية مستمرة تتطلب وجود المدير دائما ليقدم النصيحة والمساعدة وقت الحاجة، كذلك يتطلب التفويض الفعال صبرا واستثمارا أوليا للوقت،

والأهم من ذلك ألا ينظر للتفويض من جانب المدير على أنه فرصة للتخلص من المهام التي لا يتقن القيام بها.

٣- الإدارة بالاستثناء:

تُعد الإدارة بالاستثناء صورة من صور التفويض، يستخدمها مدير المدرسة لتسيير أمور إدارته دون تدخل مباشر منه، فهو يضع حدوداً أو إطارات يستطيع العاملون معه أن يتحركوا خلالها ويتصرفوا في مسائل العمل على ضوء هذه الحدود ولا يتدخل المدير إلا إذا حدثت حالات استثنائية تخرج عن الإطار المحدد.

وبذلك يتفرغ المدير للأعمال المهمة التي تتطلب جهداً ووقتاً وتفكيراً، مثل التخطيط وتحليل البيانات ودراسة المشكلات وبحث نواحي التطوير إلى غير ذلك من أنشطة تخطيطية وتنظيمية ورقابية.

ويمكن أن تحقق الإدارة بالاستثناء عدداً من المزايا من أهمها ما يلي :

- تفرغ المدير للأعمال المهمة غير الروتينية لكي يعطيها ما تستحق من اهتمام فيتقنها وتحقق الغرض المطلوب منها.
- توفير الجهد الضائع في اتخاذ قرارات روتينية إجرائية يمكن برمجتها وإسناد تطبيقها للعاملين معه حسب قدرتهم.
- حسن استغلال وقت كل من المديرين والعاملين معهم، حيث يركز كل فريق على العمل الذي يمكن إجادته.
- إتاحة الفرصة للعاملين بالمدرسة للتصرف في الحدود المرسومة وفي الحالات المتشابهة أو التي تختلف اختلافا طفيفا عن هذه الحدود، وفي ذلك تدريب لهم لبعض قدراتهم ومهاراتهم.
- ارتفاع الروح المعنوية للعاملين بالمدرسة لعدم اضطرارهم للرجوع إلى المدير في كل صغيرة أو كبيرة، ولشعورهم بأنهم يستطيعون التصرف ولو في حدود ضيقة.

ومما سبق يتضح أن أسلوب الإدارة بالاستثناء يعطي الفرصة لمدير المدرسة للاستفادة من وقته من خلال الثقة المتبادلة بينه وبين العاملين معه، ومن خلال الإدارة بالاستثناء يستطيع مدير المدرسة الوصول إلى تحقيق أهداف العملية التعليمية لمدرسته كماً ونوعاً.

مشكلات إدارة الوقت :

لإدارة الوقت العديد من المشكلات التنظيمية والفنية والسيكولوجية، وكل هذه المشكلات تؤثر عند إهمالها بالسلب على فنيات إدارة الوقت، والعكس إذا ما تم التعامل معها بدقة وبقدرات عالية، ومن أهم هذه المشكلات:

١- المشكلات التنظيمية لإدارة الوقت :

تتعرض الإدارة المدرسية لكثير من المشكلات التنظيمية التي تتعلق بالزمن وحساباته ومن ثم تعمل على تعطيل العملية التعليمية، وتظهر هذه المشكلات في عدم قدرة الإدارة على وضع الجدول الزمني توازيا مع الجدول الدراسي، عندما يحدث الخلل وتصبح العملية التعليمية كلها تتوقف على أهواء العاملين بالمدرسة والتلاميذ، ويعتبر هذا من أخطر ما يقابل الإدارة المدرسية في سبيل تحقيق أهدافها .

والتنظيم يعتبر من المهام الأساسية للإدارة العامة بصفة عامة والإدارة المدرسية بصفة خاصة، حيث يحول مجموعة مكونات النشاط الإنساني في كل مجال سواء كان إنتاجيا أو خدميا في المدرسة حتى لا يرى في النهاية غير شكل واحد لهذه الإدارة.

والتنظيم الإداري بالنسبة للعملية التعليمية هي العمليات الكبرى والصغرى في تكوين المواطن وفقاً لثقافة بيئته، ومن هنا تتضح أهمية التنظيم الزمني أو الفني للعمليات التعليمية والخلل في هذا التنظيم هو قصور كامل في تكوين المواطن المطلوب للمجتمع.

ومن أهم المشكلات التنظيمية لإدارة الوقت ما يلي :

١ - عدم القدرة على جمع شتات العملية التعليمية لوضعها في إطار تنظيمي متكامل وبناء.

٢- ضياع روح الفريق بين جماعة العاملين بالمدرسة وممارساتهم اليومية لإنجاز العمل بحماس.

٣- قلة الإبداعات والابتكارات السريعة في المخرجات التعليمية باعتبارها نتاج تنظيم إداري تربوي.

٤ - عدم الاعتماد على أساليب التفكير السليم في حل المشكلات.

٥- ضعف الثقة بين أسرة المجتمع المدرسي ومحاور العملية التعليمية.

٦- انتشار الطريقة الارتجالية التي لا نظام لها ولا قواعد التي تحدد خطوات المسيرة التعليمية بصورة منتظمة.

٧- عدم شعور العاملين بالمدرسة بأهمية دورهم في تحقيق الأهداف التعليمية.

٨- تضارب الخطط التعليمية وظهور القلق والتوتر التنظيمي لدى العاملين بالمدرسة.

٩- انخفاض مستوى الإنتاج التعليمي.

١٠- زيادة نسبة الفاقد التعليمي.

١١- تكدس أعداد التلاميذ داخل الفصول، مما يؤدي إلى عدم كفاية الوقت المخصص للحصة وعدم وصول المعلومة إلى أذهان التلاميذ وانصرافهم عن الشرح، وهذا يؤدي إلى انهيار العملية التعليمية والعملية التربوية.

ومما سبق يتضح أن المشكلات التنظيمية من أكثر المشكلات التي تهدد الإدارة أو إدارة الوقت، ولهذا يجب أن تقوم الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بتنظيم الفكر التربوي بصورة تجعل مديري المدارس قادرين على استيعاب التغيرات الحادثة في مجال العمل الإداري وكيفية مواجهته.

٢- المشكلات الفنية لإدارة الوقت:

ترتبط المشكلات الفنية لإدارة الوقت بمفهومي الكفاءة والفاعلية إلا أن هناك فروقا مهمة بينهما، فالإدارة يمكن أن تكون فعالة ونشطة ولكنها مقصرة في إدارة الوقت والتخطيط له وتنظيمه بالصورة التي تحقق الأهداف التعليمية المطلوبة للمرحلة التي تعمل فيها، والعكس حيث يمكن أن تتمتع بقدر كبير من الكفاءة في حين تكون غير فعالة.

وتشير الكفاءة إلى الطريقة الاقتصادية التي يتم عن طريقها إنجاز العمليات المتعلقة بالأهداف، وعادة ما يعبر عنها في التربية والتعليم من خلال النسبة بين المدخلات

والمخرجات، في حين تشير الفاعلية إلى قدرة الإدارة على تحقيق أهدافها بحيث يتم الاهتمام برعاية مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمدرسة، وهم:

- التلميذ: على رأس الجميع باعتباره صاحب المصلحة الأولى.
- العاملين بالمدرسة: باعتبارهم القائمين على أداء مهام العملية التعليمية.
- الأسرة: باعتبارها المستفيدة من مخرجات العملية التعليمية.

ومن أهم المشكلات الفنية لإدارة الوقت ما يلي :

١- في مهارة الاتصال الفعال، حيث تتم في الإدارة التعليمية التي تنقصها فنيات العمل التربوي بقدر كبير من القدرة على تحديد الموقف اللازم لإنجاز الأعمال بصورة واضحة.

٢- تجاهل سياسات الإدارات العليا التي لم يتدربوا عليها جيدا أو التي يفاجئون بها لقلة إمكانياتهم الفنية، ويتذرعون بأن ذلك يحتاج إلى وقت لا يملكونه في مؤسساتهم أو يشغلهم أداء أعمالهم المطلوبة.

٣- عدم القدرة على امتلاك التنظيم الاستراتيجي، ويتمثل ذلك في عدم قدرة الإدارة على اتباع أساليب تنظيمية تحتاج إلى مدى بعيد خوفا من ظهور قصور أو فجوات في التنفيذ تؤثر على مستقبلهم الوظيفي، أو لعدم قدرتهم علي السيطرة على زمن الموقف المثالي، وبالتالي ينسحبون من رسم مدى استراتيجي للمستقبل المأمول.

ومما سبق يتضح أن هذه الإدارة تحتاج إلى فنيات لإدارة الموقف التعليمي متكاملاً، وحتى تتحقق في المستقبل المأمول فيه، ويصبح الأمر أكثر صعوبة حين يتعامل في مجالي التعليم الذي تطول مخرجاته وتتلاحقه عوامل عديدة وكثيرة متوقعة، ومن هنا تكون الإدارة المدرسية هي أحوج الإدارات للفنيات والتقنيات العالية والتي تحتاج إلى تقدير دقيق للزمن والأسلوب.

٣- المشكلات السيكولوجية لإدارة الوقت:

تعتبر الإدارة المدرسية من الإدارات السيكولوجية، حيث إنها تعتمد في تنفيذها لأهداف المؤسسة التعليمية على السلوك البشري من جانب العاملين بالمدرسة والتلاميذ،

وكلاهما يعتمد على الجو النفسي الذي تمارس فيه العملية التعليمية، وهي من الخطورة الكبيرة التي تؤثر على الإدارة المدرسية في تنظيمها لاستغلالها كعامل سيكولوجي.

ومن أهم المشكلات السيكولوجية لإدارة الوقت ما يلي :

- عدم القدرة على فهم الذات أو محاورها حول ذاتها، وعدم القدرة على التعامل مع الآخرين.
- عدم القدرة على التمييز بين الفروق الفردية للعاملين في المدرسة.
- افتقاد السمات الشخصية القيادية التي هي أهم النواحي السيكولوجية في الإدارة التي تمزج الحزم والمسئولية بروح العلاقات الإنسانية والتفاعل الموجب بين الأعضاء.
- عدم امتلاك القيادات المدرسية جوانب التأثير في سلوك العاملين بالمدرسة.
- عدم القدرة على القيام بالعمل بروح الفريق لرفع الكفاءة للعملية التعليمية، والبناء على ثقة العاملين في المدرسة في مديرهم وانخفاض الروح المعنوية.

ومما سبق يتضح أنه يجب أن تعي الإدارة أهمية العامل النفسي في إدارة الوقت حتى تحقق ما ترجوه من آمال وطموحات للمخرجات التعليمية، ولمواجهة تحديات القرن الجديد.

إدارة الوقت في المدرسة، طبيعتها ومحدداتها:

إن إدارة الوقت يجب أن تحظى باهتمام بالغ لدى جميع المؤسسات المنتجة لما له من أثر مهم في رفع كفاءة أدائها، لذا فمن الأهمية بمكان أن تولي المدرسة كمؤسسة تربوية منتجة عناية فائقة بإدارة وقتها بهدف تحقيق النتائج المنتظرة منها، فلقد أوضح متخصصو التعليم الأثر المهم للوقت كمتغير من متغيرات عملية التعلم.

ولقد عبر "سميث" عن رأيه في الوقت بأنه "هو حجر الزاوية في عملية التعليم، فالتعليم من العمليات التي تستغرق وقتا، هذا بالإضافة إلى أنه يحدث خلال فترات محددة من الوقت".

ولقد أكد بعض مديري المدارس أن كمية الوقت المحدد واحدة من الضوابط الخطيرة التي يواجهونها لمقابلة التحديات التي تظهر من خلال التغيير في المجال الإداري.

ولذا فنجد أن معظم مديري المدارس يشكون من ضيق وقلة الوقت، لذا نجد أن الدراسات الخاصة بالوقت اتجهت إلى مدير المدرسة وما يجب أن يقوم به من أنشطة وما تشملها من تخطيط وتفويض وتنظيم وتقييم.

وإذا كانت إدارة الوقت المدرسي اتجهت إلى مدير المدرسة من أجل تحقيق أعلى إنجاز، فإن أهمية إدارة الوقت ظهرت حديثا في الأبحاث الخاصة بالفصل المدرسي، حيث إن كلاً من الاقتصاديين وأخصائيي علم النفس التربوي أول من أدركوا أهميته داخل الفصل المدرسي، فعلى سبيل المثال اعتبره الاقتصاديون مورداً أو مدخلاً من مداخل الفصل الدراسي، وعلى العكس من ذلك نجد أن أخصائيي علم النفس التربوي اهتموا بالطريقة التي يبرز فيه الوقت كمحدد لعمليات التعلم.

ويرى الاقتصاديون أن المدرسة باعتبارها مشروعاً منتجاً للتعليم، لذلك فمن المهم معرفة كيف نغير في المدخلات والتي يعتبر الوقت من ضمنها من أجل التأثير في المخرجات المتمثلة في الطلبة، والمشكلة هنا تكمن في تخصيص الموارد من أجل التأثير في إنجاز هؤلاء الطلبة.

وإذا كانت إدارة الوقت قد أصبحت في السنوات الأخيرة في غاية الأهمية، نتيجة للزيادة المعقدة في التنظيمات وسرعة النشاط وزيادة ضغط العمل - وكلها عوامل مؤثرة- فإنه يركز أهميتها في البيئة المدرسية، نتيجة لقصر اليوم المدرسي نفسه بالمقارنة بعالم التجارة والصناعة، فاليوم العادي يقسم إلى حصص قصيرة نسبيا غالبا من (٣٠- ٥٠ دقيقة) تتخللها فسحة أو فسحتين، وهذا يجعل النشاط الإداري المستمر صعبا.

والذي يزيد أيضاً من أهمية إدارة الوقت داخل المدرسة أن كل الأموال التي تخصص للتعليم تستهلك أساسا وحدات الوقت مثل وقت الاجتماع، وقت التوجيه والإرشاد، كما توجد داخل المدرسة مناقشات كل عام حول توقيت الجدول المدرسي، كما تحدث مناقشات بصفة دورية حول ترتيب اليوم المدرسي، وهذا يقودنا إلى القول إن الاستعمال الأمثل للوقت داخل المدارس يحقق قيمة أفضل للأموال التي تنفق فيه.

ولقد أوجدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة واضحة بين الوقت المدرسي والإنجاز، حيث أثبت بعض الدراسات أن المدارس التي حققت مستوى عالياً من

الإنجاز كانت نسبة الهدر في الوقت التعليمي بها قد وصل إلى (٢٥٪) من الوقت التعليمي المتاح بسبب غياب كل من الطالب والمدرس وإهمال الطلبة، بينما المدارس ذات الإنجاز المنخفض كانت نسبة الهدر في الوقت التعليمي المتاح بها حوالي (٤٩٪) من الوقت التعليمي المتاح بها بسبب نفس العوامل السابقة.

ونظرا للارتباط القوى بين مستوى الإنجاز التعليمي والوقت المبذول في الأنشطة التعليمية، لذا فإن زيادة الوقت المخصص للدراسة يعتبر إحدى أولويات الإصلاح للتعليم بالمدرسة الابتدائية، لذا فمن الضروري بالنسبة لهذه المدرسة معرفة الوقت الذي يمضيه المعلمون في العمل، وكيفية توزيع ذلك الوقت على أنشطتهم المختلفة؛ مثل (الإعداد والتدريس والمراجعة والتقييم ومعالجة الضعاف) وعلى مختلف أنواع الاتصال بالتلاميذ، وكذلك ينبغي الحصول على معلومات بشأن الوقت الذي يصرفه التلاميذ في الاتصال مع المعلم ومع غيرهم من التلاميذ وفي استخدام الموارد والأجهزة التعليمية، بما فيه الوقت المخصص في البيت للواجبات المدرسية، ولابد بعد ذلك من تحليل هذه المعلومات وصقل هذه المقاييس بما يمكن من احتساب الوقت الذي يخصصه التلاميذ بالفعل لأداء مهام أنشطة دراسية معينة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن إدارة الوقت في مدرسة التعليم الأساسي لها محددات تدور في جانبها الأول حول عملية التعليم داخل الفصل وخارجه، وتدور في جانبها الثاني حول الإدارة المدرسية.

ونظراً لأن الوقت مورد مهم وجوهري بالنسبة لعملية التعلم، كما أنه مدخل من مدخلات العملية الإدارية بالنسبة للإدارة المدرسية، لذا فإن استثماره بكفاءة وفاعلية سيؤدي إلى تحقيق إنجاز أعلى للتلاميذ، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الوقت المدرسي ترتبط بصفة أساسية بإدارة أوقات العاملين بالمدرسة سواء كانوا من أعضاء هيئة التدريس أو معاونيهم.

مضيعات وقت مدير المدرسة:

كل مضيعة للوقت هو توظيف غير ملائم لوقتك، فالمدير يضيع وقته عندما ينفقه على العمل الأقل أهمية في حين أن بإمكانه أن ينفقه على عمل أكثر أهمية، والأهمية مقاسة بأنشطة المدير تجاه أهدافه.

يمكن إجمال العوامل التي تؤدي إلى ضياع وقت مديري المدارس فيما يلي :

أ- سوء الإدارة وعدم كفاية التنظيم :

فالإدارة السيئة تؤدي إلى ضياع وقت العديد من العاملين وبخاصة وقت المدير، ومن مظاهرها تكرار حدوث الأزمات سنة بعد أخرى.

ب- تضخم عدد العاملين:

تؤدي زيادة عدد العاملين عن الحد المناسب إلى ضياع الوقت لأن الناس يحبون أن يجتمعوا بعضهم مع بعض ويتبادلوا الزيارات والأحاديث، ويقول "داركر" إن المدير الذي يقضي أكثر من (١٠٪) من وقته في حل مشكلات العلاقات الإنسانية والنزاعات بين العاملين يكون لديه عدد فائض منهم، فالعدد الزائد عن الحاجة لا يكون عاطلا عن العمل فحسب بل يؤدي إلى إعاقة الآخرين عن أداء أعمالهم وإضاعة أوقاتهم وذلك بسبب زيادة فرص الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي بينهم.

جـ- زيادة عدد الاجتماعات عن الحد المعقول:

إن الاجتماعات مكلفة من حيث الوقت والجهد والمال، وبالتالي يجب على المدير أن يحرص على تقليل عدد الاجتماعات إلى الحد الأدنى، كما عليه ألا يدعو للمشاركة فيها إلا الأشخاص المعنيين فقط فضلا عن أن عليه أن يتعلم فن إدارة الاجتماعات.

د- عدم كفاية المعلومات وأنظمة الاتصال :

إذ تشكل المعلومات حجر الزاوية في عمل المدير، وبالتالي فقد يضيع وقت كبير نتيجة لتأخر وصول المعلومات أو نتيجة لوصول معلومات غير دقيقة.

هـ - الزيارات والاجتماعات غير الناجحة والتردد في اتخاذ القرارات:

والخوف من ارتكاب الأخطاء والتفويض غير الصحيح وسوء ترتيب الأولويات و(المقاطعات) أثناء العمل والمجاملات والتفاعل الاجتماعي داخل لمنظمة.

و- المكالمات الهاتفية الزائدة عن الحد وقراءة الصحف والمجلات.

ز- البدء في تنفيذ مهامه قبل التفكير فيها والتخطيط لها:

حيث لا يتم الانتقال إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة السابقة، والاهتمام بالمسائل الروتينية قليلة الأهمية.

الصيغة المقترحة لتخطيط وقت مدير المدرسة:

تعتمد الإدارة الفعالة للوقت على تخطيط الوقت وعلى قدرة المدير على اتخاذ إجراءات إيجابية لمواجهة "مضيعات الوقت"، وبالتالي فإن تخطيط الوقت إذ لم يكن يصاحبه إجراءات إيجابية للحيلولة دون ضياعه يصبح بلا معنى وتكون ترجمة ذلك في المعادلة الآتية:

- تخطيط جيد للوقت × إجراءات إيجابية لمواجهة(مضيعات الوقت)=إدارة فعالة للوقت.
- والصيغة المقترحة للسيطرة على مضيعات وقت مدير المدرسة. تقوم على خمس خطوات أساسية هي :

١- جمع البيانات :

إن فهم طبيعة "مضيعات الوقت" يتطلب جمع المعلومات اللازمة، فليس كافياً الاعتراف بأن الزائرين مثلا يمثلون مشكلة بل لابد من التعرف على عددهم والتعرف كذلك على أسباب الزيارة وظروفها.

٢- التعرف على الأسباب المحتملة :

بعد أن يتم التعرف على " مضيعات الوقت " لابد من تحديد الأسباب اللازمة لكل مضيع من هذه المضيعات، فهل المدير نفسه ؟ أم البيئة، أم ماذا؟ وإذا ما كان المدير مسئولا عن ضياع وقته ووقت المرءوسين فما سبب ذلك، أهي عادات المدير؟ أم تصرفاته وأسلوبه في الإدارة أم غير ذلك من الأمور؟

٣- وضع الحلول الممكنة :

وهذا يتطلب مناقشة كل مضيع من "مضيعات الوقت" على حدة، ووضع الحلول الممكنة للتغلب عليه يمكن للمدير أن يستعين بالمرءوسين وبزملائه في العمل بابتكار بعض الحلول كما يمكنه أن يشجع جلسات العصف الفكري، بهدف التعرف

على مقترحات الحل ليتولى بعد ذلك تطويرها إلى حلول قابلة للتطبيق لمواجهة "مضيعات الوقت".

٤- اختيار أكثر الحلول جدوى :

ويتم ذلك بتقييم كل حل من الحلول الممكنة لكل مضيع من "مضيعات الوقت" لاختيار أفضل هذه الحلول وأكثرها فعالية.

٥- تنفيذ الحل المختار:

عند اختيار الحل الأفضل لابد من وضعه موضع التنفيذ ومن ثم تقييم هذا الحل، بهدف التعرف على مدى مناسبته ومدى فعاليته في حل المشكلة، فإذا ما تبين أن المشكلة مازالت قائمة فلابد من إعادة العملية بأكملها بدءا بجمع البيانات وانتهاء بتنفيذ الحل الممكن وهكذا.

عاشراً- انتشار الفوضى بين طلاب المدارس:

مقدمة:

تشهد العملية التعليمية تنافساً وصراعاً شديداً بين قوى التحديث والقوى التعليمية التي تتصارع من أجل الاستحواذ على المناهج التعليمية باسم التطوير علاوة على الصراعات المستمرة بين الإدارة التعليمية والسلطة السياسية والانتشار المتزايد للدروس الخصوصية وهروب الطلاب من المدارس وفشل تقديم مستوى تعليمي يحقق ما ننشده من تحديث وتقدم للتعليم في مصر.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة عشر فصلاً ورصد الكثير من الأوضاع المؤسفة التي وصل إليها التعليم في مصر التي لا توجد حلول حتى الآن نتيجة لتراخي المسئولين في التعامل مع ملف التعليم فقد تفرغ وزير التعليم في معركته ضد " المعلمين المضربين " المطالبين بالتثبيت أو الكادر أو بسبب الانفلات الأمني ومع هذا لم تتحقق مطالبهم إلى الآن وإنما بعضهم اتجه للعنف ضد بعض التلاميذ بالضرب أو بقص الشعر وخلافه، بالإضافة إلى تغيير المناهج الدراسية دون أن يطرح الأمر على المتخصصين في هذا المجال فقد تم اختزال المناهج وتوظيفها وصياغتها لخدمة جماعة أو فصيل معين وهذا بالتأكيد ينعكس سلباً على العملية التعليمية وتكوين عقلية التلميذ، ومن ثم يزيد من انغلاقها وتخلفها في حين يبحث أولياء الأمور عن حل للأمراض والأوبئة المنتشرة في المدارس أو عن نقص الكتب سواء المدرسية أو الخارجية أو مطالبتهم بحماية بناتهم من التحرش وهتك الأعراض في وضح النهار أو الهجوم على المدارس من قبل البلطجية للانتقام من التلاميذ أو الاعتداء على أبنائهم أو سرقة محتويات المدرسة ومرتبات المعلمين وهو ما أدى إلى سوء أحوال التعليم بوجه عام وتدني العملية التعليمية بوجه خاص. ويتضمن التقرير عدداً من الانتهاكات الكبرى بدءاً من ٧ حالات قتل في المدارس وحالتي تمييز ديني و ١٨ حالة اعتداء من قبل بلطجية على بعض المدارس بسبب غياب الأمن فضلا عن ٤٨ حالة تحرش بالطالبات والاعتداءات في خمس محافظات بالإضافة إلى ٢٥ حالة عنف داخل المدارس التي تنقسم إلى (عنف موجه من الطلبة ضد مسئولين وعنف موجه من مدرسين ضد الطلبة وعنف موجه من الطلبة ضد مدرسين وعنف موجه من مدرسين ضد مسئولين

وعنف داخل الوزارة نفسها بين المسئولين بعضهم بعضاً وعنف موجه من أولياء الأمور ضد المدرسين وعنف موجه من أولياء الأمور ضد الإدارة التعليمية ولكن الجديد هذا الشهر هو عنف موجه من أولياء الأمور ضد أبنائهم) إضافة إلى ٣ حالات هتك عرض لطالبات ابتدائي وعدد ٣٦ حالة زواج عرفي حتى إن هناك معلومات حول سعر العقد الذي يقدر بمبلغ ١٠٠ جنيه وذلك في المدارس الفنية والمشتركة كما أشار التقرير إلى انتشار الأوبئة و الأمراض في المدارس حيث وصل إلى ٢٠٠٠ تلميذ أصيبوا بالغدة النكافية، وأيضاً أصيب عدد ٢٨ تلميذاً بالقراع و الجدري الكاذب و ٦٥ طالباً بالملتحمة بخلاف عشرات الإصابات بالتيفود في مختلف المدارس بمحافظات مصر إلى جانب ارتفاع نسبة غياب التلاميذ وأكثر من ٧٠ ٪ في مختلف مدارس المحافظات ما بين غياب التلاميذ بسبب الانفلات الأمني وغياب بسبب تكدس الفصول وغياب بسبب عجز وقلة إعداد المدرسين وغياب بسبب إضراب المعلمين وأيضاً غياب بسبب نقص الخدمات وسوء المرافق وتهالك الأبنية التعليمية وسوء أحوال المدارس بوجه عام فضلاً عن فوضى الإضرابات في الأيام الأولى من العام الدراسي الذي ينقسم بدوره إلى (اضطرابات بسبب الانفلات الأمني واضطرابات بسبب تطوير العملية التعليمية واضطرابات بسبب قلة الرواتب) وهذا كله يدل على أن دور المسئولين في التعليم غير مفعل تماماً فكيف بهذا الشكل يمكن النهوض بالمؤسسات العلمية والتربوية داخل المجتمع؟

أولاً- تعريف الفوضى:

الفوضى في المعجم الوسيط:

١ - فوضى: اختلاط و اختلال النظام .

٢- فوضى: قوم فوضى: ليس فيهم رئيس .

٣- فوضى: أمرهم فوضى بينهم: أي هم مختلطون يتصرف كل منهم بما للآخر .

٤ - فوضى: أموالهم فوضى بينهم: أي هم شركاء فيها متساوون من أراد منهم شيئاً أخذه .

الفوضى في المعجم الرائد :

١ - أحدث فوضى في القاعة: بلبلة أخل بها النظام .

٢- أمرهم فوضى بينهم: كل منهم يتصرف في ما للآخر دون تمييز .

الفوضى في المعجم الغني:

(علوم الاجتماع) اختلال في أداء الوظائف والمهام الموكلة إلى أصحابها وافتقارها إلى النظام، تعاني المؤسسة من الفوضى شاعت الفوضى في البلد فوضى سياسية.

متاعهم فوضى بينهم / مالهم فوضى بينهم، يتصرف كل منهم فيما يريد دون مبالاة .

الفوضى في معجم اللغة العربية المعاصر:

فوضى: غياب الحكم و استتباب الفوضى في مجتمع ما .

- الفوضى للدكتور ناصر العمر:

إن الفوضى كلمة يتبرأ منها عقلاء الناس مسلمهم وكافرهم ويتفق الجميع على أنها صفة مذمومة.فالفوضى تعني بعثرة الأوراق وعدم الانضباط. انظر إلى أدراج مكتبك لترى الفوضى التي حلت به كأني بك ستشمئز لذلك وتسارع لترتيب كل شيء في وضعه الصحيح.

تعريف الفوضى:

تُطلق في اللغة على معنيين:

١- اختلاط الأمور ببعضها البعض، يقال: أموالهم فوضى بينهم أي هم شركاء فيها.

٢- التساوي في الأمر أو الرتبة، يقال قوم فوض أي متساوون لا رئيس لهم.

قال الأفوه الأودي:

لا يصلح الناس لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

ومرادنا بالفوضى هنا: الذي قرره في رسالته الفتور (الفوضوية في العمل فلا هدف محدد ولا عمل متقن أعماله أي أن الفوضى هي ارتجال يبدأ في العمل ثم يتركه ويشرع في هذا الأمر ولا يتممه ويسير في هذا الطريق ثم يتحول عنه وهكذا دواليك) .

تعريف السلوك الفوضوي:

يشير السلوك الفوضوي إلى مجموعة من الاستجابات التي تشترك في كونها تسبب اضطرابا في مجريات الأمور أو تحول دون تأدية شخص آخر لوظائفه بشكل أو بآخر .

تعريف السلوك الفوضوي الصفي:

هو الاستجابات التي تؤثر سلبياً على العملية التعليمية.

تعريف الانضباط الصفي: هو عملية قبول التلاميذ لما تصدره المدرسة من تعليمات وتوجيهات لهم بهدف تسهيل قيامهم بما يوكل إليهم من مهام وأعمال .

تعريف الطالب الفوضوي: هو الطالب الذي يوصف بأنه كثير العناد والفوضى محاولاً جذب انتباه التلاميذ إليه وهو عديم الدافعية وغالباً ما يتحدى سلطة المدرسة ويسبب له توتراً في الأعصاب وخيبة أمل وشعوراً بالفشل .

الصفات التي يمتاز بها الطالب الفوضوي:

١- كثير الانفعال .
٢- الاعتداء على المدرسين .
٣- الاستهزاء .
٤- إثارة الفوضى دائماً .
٥- الإجابة بغضاضة .
٦- التعامل بعنف مع زملائه .
٧- الانحراف في السلوك .
٨- التغيب وعدم الانتظام .
٩- القيام بأعمال تخريبية داخل الفصل .

أثر السلوك الفوضوي على المعلم وزملائه :

١- توقيف المدرس عن أداء عمله وحرمان بقية التلاميذ من الاستفادة من الدرس.

.٢- يقلل الطالب الفوضوي لمساعي المدرس وقدرته على إنجاز مهامه كمدرس.

عندما يحاول المدرس التصدي لهذه المؤثرات السلبية يوماً بعد يوم فسوف يسبب له ذلك شعوراً بالفشل وخيبة الأمل والإرهاق وأخيرا الشعور بالنقص، سؤال للمعلمين وأولياء الأمور والتلاميذ في كل موقع وفي كل مكان، وهو: **ماذا جرى للتلاميذ في هذا الزمان؟**

محصلة الفوضى والشغب والسلوك العدواني:

هو كل سلوك يقوم به التلاميذ أو التلميذات داخل الفصل الدراسي للتنفيس أو للإسقاطات التي يعاني منها الغالبية والتي تتمثل في مظاهر التخريب أو إثارة الفوضى أو التدمير لممتلكات الغير .

وأهم سمات ومظاهر الفوضى والشغب والعدوان في الفصل الدراسي ما يلي:

١- التهريج المخل بقيم المقرر الدراسي .

٢- الاحتكاك السالب لإساءة المعلمين .

٣- العناد والتحدي لأوامر الانضباط الصفي .

٤- الإهمال واللامبالاة بالتوجيهات الإيجابية من المعلم .

٥- مقاطعة المعلم دون سبب علمي .

٦- استعمال ألفاظ بذيئة في الفصل .

٧- إحداث أصوات مزعجة في الفصل .

وتعتبر هذه السمات وتلك المظاهر – مجتمعة أو منفردة – تعريفاً واضحاً لموضوع الفوضى والشغب حيث إن كل سلوك غير ثقافي ويحول المعلم دون الشرح والإيضاح للمادة العلمية هو ذاته فوضى وشغب وعدوان، والغريب أن تلك الظاهرة انتشرت كثيراً بين طلاب و طالبات المدارس الإعدادية والثانوية في كافة المراحل مما يجعلها ظاهرة عامة وهي ليست في منطقة محددة أو مكان ثابت، ويمكن القول بأنها في معظم المدارس ومعظم الأماكن وقد تكون تلك السمات متقاربة في جميع المدارس وقد تختلف في بعضها ولكن في الغالب وعلى الأعم أن أكثر من ثلاثة مظاهر من تلك السمات ظهرت في معظم الفصول الدراسية بها أحال الأمر إلى مشكلة عامة تحتاج من المتخصصين والقائمين على العملية التعليمية تحري البحث لمعرفة الأسباب الواضحة والخفية بعيداً عن المزايدات واللاموضوعية حتى نتحرى الصدق والشفافية لعلاج كارثة وطنية ومصيبة كبرى دون علاج حقيقي يقتلع جذور الأسباب ويؤمن العملية التربوية الآن ومستقبلاً من شبح الفوضى والشغب إيماناً منا بأن الفصل الدراسي يجب أن يتمتع بقدسية أماكن العبادة وأن يدخله التلاميذ بخشوع العباد وخشية المتقين المخلصين حتى تتحقق النتائج المطلوب تحقيقها في الفصل الدراسي مقر العملية التعليمية .

لا يمكن مطلقاً أن يكون السلوك السالب هو صفة الإنسان في أي زمان أو أي مكان ولكن هناك من الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظهور ذلك السلوك أو على الأقل

هيأت له التواجد بالصورة التي هو عليها الآن فكيف ولماذا انتشرت كل تلك السلوكيات التي أصبحت تؤرق الأسرة في منزلها والمعلم في فصله والمواطن في الشارع ؟

والغريب أن الكل أو الغالبية يصب كل غضبه على المدرسة كأنها مؤسسة إصلاحية تقوم وحدها بإعادة الانضباط لسلوكيات التلاميذ والشباب وتناسى الجميع وإذا لم يكن نسياناً فهو – على الأقل – تناسٍ لأهم وأعظم شيء وهو ما جاء في حديث رسول الله ﷺ الذي يؤكد فيه البداية والأساس والانطلاق الصحيح لإعادة كل الأمور إلى نصابها الصحيح و الذي يقول فيه ﷺ " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " حديث شريف .

فتعال نتحاسب معاً بمنطق العقل وسلامة الفكر ودون تحيز أو انحراف عن كلمة سواء، من منا يؤدي نصف دوره في تحمل المسئولية؟ !!! ومن منا يرعى رعيته بمنطق المسئولية التي سوف يحاسب عليها؟

نحن لا نريد إجابة لأننا نعرفها ونعيش واقعها ولا نبري النفس ملقاً، ولكن ما أردناه هو ما يلي :

١ – أن نعترف بالحق جميعاً بأننا في حالة تقصير عن أداء المسئولية نحو أبنائنا .

٢ – إننا لم نقدم العلاج الشافي السريع لمشكلات أبنائنا وتركنا العلاج للظروف .

٣ – قد يكون البعض في حالة خوف وخجل من أداء دوره الحازم نحو أبنائه .

٤ – إننا إذا أردنا التقويم وإعادة الانحراف فإننا قد نجد من يثني عزمنا عن ذلك بحجة أن الأمور قد اختلفت وأن الزمان قد تغير .

٥ – أن نتأكد أن مسئولية التربية الجماعية قد اختفت بصورة كبيرة فلم يعد العم والخال والجد والشيخ ورجل الدين يؤدون ما عليهم خوفاً وخشية من أشياء كثيرة ولكنها غير صحيحة .

٦ – وبقي لنا أن نستعرض الأسباب والعوامل التي أدت إلى الفوضى والشغب والسلوك العدواني.

ثانيا- العوامل التي تزيد من السلوك الفوضوي داخل الفصل:

أ- العوامل التي تتعلق بالمدرسة ومن هذه العوامل :

١ - الإمكانيات المدرسية . ٢ - إدارة المدرسة .

٣- حجم المدرسة وعدد الصفوف فيها . ٤ - سعة الحجرة الصفية .

٥ - موقع المدرسة .

٦ -الجو السيكولوجي الذي يسود في المدرسة .

ب- العوامل التي تتعلق بالتلميذ (الظروف النفسية للتلميذ): :

١ - جنس التلميذ . ٢ - مستوى تحصيل التلميذ .

٣- شخصية التلميذ . ٤ -خصائص التلميذ .

٥ - سلوك التلميذ .

جـ- العوامل التي تتعلق بالمعلم ومن هذه العوامل:

١ - جنس المعلم .

٢ - خصائص المعلم الشخصية والإدارية .

٣- تأهيل المعلم الأكاديمي و المسلكي .

٤ - اتجاهات المعلم نحو التدريس .

٥ - اتجاهات المعلم ونظرته نحو الطالب .

ثالثاً- العوامل التي تزيد من السلوك الفوضوي داخل الفصل:

تعددت الأسباب وزادت عن الحد المعقول حتى إننا قد لا نجد وقتاً ولا مكاناً لحصر تلك الأسباب كلها ولكن للمصداقية والموضوعية فإننا سوف نستعرض أهمها وأكثرها تأثيراً على سلبية هذه السلوك:

أ - أسباب بيئية:

للبيئة تأثير إيجابي في كل شيء ولها كذلك التأثير السالب فهي تجمع الأضداد، ومن هذه الأسباب :

١- التسلط الأسري:

يمثل التسلط الأسري الحكم الجائر الذي لا يمكن للتلاميذ الفكاك منه لأنه حكم الأب والأم وبقية أفراد الأسرة التي يعيش فيها التلاميذ ولا مفر من البقاء معهم على شكل من الأشكال، ويسهم هذا التسلط في اشتعال فتيل الثورة داخل نفوس التلاميذ وقد لا يجدون مكاناً أفضل من الفصل الدراسي لتحويل ما في نفوسهم من تسلط إلى قهر الآخرين كرد فعل مباشر للمعاناة .

٢- التفكك الأسري:

إن الأسرة المفككة تمثل خطراً على المجتمع لأن الأبناء هم الضحية الأولى الوحيدة التي تنال القسط الأوفر من جراء ذلك التسلخ ويحاول كل طرف ضم الأبناء نحوه مما يجعلهم عرضة للكذب والنفاق ويتحول إلى بضاعة يشتريها من يدفع أكثر من طرفي الأسرة وتتجمع كل تلك الآلام في نفوس التلاميذ وينشرونها على أقرانهم في الفصول تنفيساً عما بداخلهم .

٣- فشل الحياة الأسرية :

إن فشل الحياة الأسرية يختلف تماماً عن التفكك حيث يمثل التفكك بقاء كيان الأسرة كما هو ولكن لا أثر له في الرعاية أو المسئولية أما الفشل فإن كلاً من قطبي الأسرة في وادٍ بعيد عن الآخر وبالتالي هم يتركون الأبناء في مهب الرياح لتلقي بهم أينما تشاء وقد تكون أحد هبوب تلك الرياح مقرها الفصل الدراسي فيحدث فيها من الفوضى والشغب كأحد أهم آثار تلك الرياح السالبة .

٤ - اختلال القيم المجتمعية :

إن التغيرات العالمية المتصارعة أحدثت هزة كبيرة في قيم معظم المجتمعات وقد نالنا منها الشيء الكثير بوسائل التقنيات الحديثة المتطورة والتي أمكن للتلاميذ اقتناؤها والتعامل معها بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات وانعكست تلك الاختلالات على سلوكيات التلاميذ فجاءت عند التلاميذ في صورة الفوضى والشغب والسلوك العدواني وتصوروا أنها بطولات خالدة .

٥- الدكتاتورية المجتمعية :

كثيراً ما تمارس المجتمعات صوراً متعددة ومختلفة من الدكتاتورية والمدرسة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع تعكس تلك الممارسات في صورة الضغط والالتزام الذي يفوق تحمل النفس فتتولد عنه مصائب كثيرة منها الخروج عن شرعية الالتزام والانفجار على كل ما هو أمر وواجب لكي يتحلل من القيود الدكتاتورية المتسلطة .

٦- الفقر والجهل والمرض :

الفقر والجهل والمرض مثلث الفوضى في كل مكان وتلك أمية الأسر المصرية والعربية في القرى والريف والبادية والمدن فتكون سلوكيات الأبناء ثماراً لتلك المشكلات، وبالتالي لا يحدث من التلاميذ إلا أسوأ سلوك يمكن للمعلم أن يتوقعه من التلاميذ حيث انعكاسات المعاناة المستمرة ثورة في النفوس تدمر الأخضر واليابس في كل مكان وأقربها الفصل .

٧- زيادة أعداد القدوة الفاسدة :

مع اختفاء القدوة الحسنة في المجتمع تظهر بكل تأكيد القدوة الفاسدة وقد انتشرت في الكثير من المواقع والمجالات حتى بدا الكثير من التلاميذ برفض الوعظ والإرشاد والتوجيه منطلقاً من رؤيته الواقعية ومشاهداته الميدانية في قناعة لها بما تقول من خير لأن لكلٍّ قناعته بما يتعامل به من فساد وانحراف لذلك أصبح الشغب والفوضى جزءاً من انعكاسات القدوة الفاسدة وسلوكياتها .

ب- أسباب ذاتية :

إن ذاتية الإنسان تحمل في طبيعتها الخير والشر فقد يظهر الخير وكثيراً ما يختفي مع الأيام، ولذلك فهناك أسباب من الذات:

١ - حب السيطرة والتسلط :

كثير من التلاميذ لديهم نزعات غريزية تتمثل في شهوة وحب فرض السيطرة وتسلطهم على الآخرين خاصة مع أقرانهم الأوفياء مما يمثل عندهم حالة من فرض الفوضى في الفصل لكي يتمكنوا من إرضاء غرورهم ونهم تسلطهم بذاتية مطلقة معتقدين أنهم بذلك حققوا انتصارا للذات .

٢- ضعف الرقابة والوازع الديني :

مع كثرة الأحداث وتوالي الاختراعات المادية فقد الكثير من التلاميذ القدرة على السيطرة على الجانب الروحي وبالتالي لم تعد تروعه النار والوعظ بها وترغبه الجنة والأمل في دخولها فعاث في الفصل فساداً وارتكب الكثير من المشكلات التي تهدد كرامة وقدسية الفصل الدراسي الذي يجب أن يكون ممثلاً للقدسية .

٣- تكرار الفشل وعدم القدرة على النجاح:

هناك البعض من التلاميذ يفشل في الدراسة ويجد أقرانه قد تخطوه بمراحل عديدة مما يثير في نفسه الحسرة والألم والحقد والغيرة وبدلاً من أن يعدل من سلوكياته ويلوم ذاته تحولت الذات الخبيثة إلى الآخرين تدميراً وشغباً وفوضى حتى لا يستفيد أحد من زملائه .

٤- عدم إشباع الحاجات الأساسية :

كما قلنا سابقاً فإن الفقر مثل ألماً للنفوس جميعاً و بالتالي لا يمكن مع الفقر إشباع معظم الحاجات الأساسية هذا بالإضافة إلى الاحتياجات الأخرى من الحاجات غير الأساسية التي قد يشاهدها ويراها مع غيره ولا يملكها وبالتالي لا يملك إلا الثورة السالبة على الفصل .

٥- تقمص أدوار المشاهدات التليفزيونية :

إذا تحدثنا عن مشاهدات التلفاز فحدث ولا حرج فقد حول العقول والنفوس إلى ما يريد أصحاب تلك القنوات العدائية وليست الفضائية ومنها استمد التلاميذ أسوأ السلوكيات وانحرفوا إلى أسوأ الأفعال ولتكن مدرسة المشاغبين عبرة لنا .

جـ - أسباب مدرسية:

المدرسة مؤسسة المجتمع تستمد منه ما فيه لتعطيه ما يريد، لذا كان من أسباب الشغب ما يلي :

١ - انعدام المساواة في معاملة الطلاب :

قد لا يشعر التلاميذ بالمساواة في المعاملات خاصة مع انتشار الدروس الخصوصية وشراء المعلمين بما يدفع التلاميذ، فيتحول التلاميذ المتلقون بالدروس الخصوصية إلى عصابة شغب ضد أمن وسلامة النظام حتى لا يستفيد غيرهم .

٢-غياب العدالة في العقاب و الثواب :

إن غياب العدالة في أي موقع من المواقع وأي مجال من المجالات كارثة تهدد الكيان الوطني والشخصي فشعور التلاميذ بعدم التساوي في العقاب والثواب يجعلهم في حالة ثورة داخلية تتحول تلقائياً إلى فوضى عامة وغضب مدمر وسلوك عدواني على كل من في الفصل الدراسي .

٣- نقص الخدمات الإرشادية الطلابية :

تفقد بعض المدارس خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والاجتماعي لذلك يبقى بعض التلاميذ في حالة مادية بحتة وينظرون إلى المدرسة على إنها أحد أماكن الحبس الجماعي فتثير تلك الحالة في نفوسهم ثورة الغضب التي تتحول إلى فوضى عارمة وخراب مدمر .

٤ - ضعف شخصية بعض المعلمين :

من الجائز أن تكون هناك فئة من المعلمين في كل مدرسة ضعاف الشخصية لا يملكون المقدرة اللازمة لضبط النظام في الفصل وتظهر طبيعة التلاميذ التي هي غير راغبة في البقاء في الفصل الدراسي إلى مدرسة المشاغبين .

٥ - الفشل في التحصيل الدراسي :

كثير من المعلمين غير مؤهلين للعمل في المدارس وجاءت بهم الصدفة الوظيفية وتحولت عمليات التربية إلى قراءة المواد الدراسية ولا يملك إلا الثورة عليها في صورة الفوضى والشغب والسلوك العدواني .

د - أسباب نفسية :

لكل تلميذ في الفصل الدراسي نفس تختلف في صورتها عن الأخرى مما قد تكون سبباً في مشكلات الفصل الدراسي، ومنها :

١ - الشعور بالنقص :

قد يشعر بعض التلاميذ بالنقص في صورته الجسمية أو في حالته النفسية وحتى لا يحتقر الزملاء يتحول بنقصه إلى ما يعوض ذلك وقد تكون من أهم مظاهر التعويض زعامة

الفوضى في الفصل حتى يلفت الأنظار وتحول إليه الأفئدة وقد يمثل ذلك له رضا نفسياً ولو بتدمير الالتزام والانضباط .

٢- أمراض أحلام اليقظة :

أحلام اليقظة إحدى الحيل الدفاعية التي يشعر بها بعض المرضى النفسيين فلا يملكون تحقيق شيء نافع في حياتهم فيتحولون إلى فعل الأشياء الشريرة وأسهل طرق إلى ذلك إشاعة الفوضى في الفصل ليظهر دور الزعامة الكاذبة أو التمرد ليكون قائداً للفوضى ومخرباً للنظام.

٣- الإصابة بأحد الأمراض النفسية أو الذهنية :

إن الإنسان لا يصاب بأمراض جسمية فقط ولكن كثيراً ما يصاب بأمراض نفسية وقد تتحول إلى حالة ذهنية ولا يملك هؤلاء إلا التنفيس عما بداخلهم بالثورة والشغب والتدمير والتخريب وقد يكون ذلك واقعاً تحت شعورهم وقد يكون خارجاً عن شعورهم تماماً .

٤- الضغط النفسي والكبت:

الكبت يولد انفجاراً في كل شيء والنفس البشرية إذا ما زاد الضغط عليها ولو بالأشياء السارة انفجر إلى النقيض فقد يشعر التلاميذ بحالة من الضغط النفسي والكبت الديكتاتوري فيتحولون إلى تدمير القيود وكسر الحدود.

٦- عدم تقديم خدمات اجتماعية مناسبة :

المدرسة والمجتمع قد يقصران كثيراً في تحقيق رغبات التلاميذ وهم فئة تتطلع دائماً إلى أفضل الأشياء فإذا لم تتحقق لك فتتحول النفس البشرية إلى تدمير كل شيء في الفصل وفي المدرسة وحتى في المنزل .

رابعاً- أشكال السلوك الفوضوي:

أ- الصياح والشغب:

مظاهر المشكلة:

تبدو هذه المشكلة عند التلاميذ بواحدة أو أكثر من الصيغ التالية:

١- ترك التلميذ مقعده والتجول في غرفة الصف .

٢- التحدث بصوت عالٍ وبشكل جماعي عند توجيه المعلم الأسئلة الصفية فإن التلاميذ في هذه الحالة يرددون عالياً أنا أستاذ ... أنا أستاذ وهكذا .

٣- الإجابة على سؤال المعلم دون إذن أو يجيب التلاميذ في أثناء إجابة زميله على سؤال المعلم .

٤- دعوة الأقران بألقاب غير مستحبة أو مقبولة اجتماعياً وتربوياً .

٥- التحدث بلغة غير لائقة اجتماعيا أو تربوياً .

الأسباب المحتملة للمشكلة:

١- حب الظهور أو التظاهر بالمعرفة لغرض نفسي يتجسد غالباً في جذب انتباه الأقران وكسب ودهم وتقديرهم.

٢- عدم معرفة التلميذ نظام وآداب السلوك في الصف .

٣- وجود قدر كبير من الطاقة والمجهود والنشاط لدى التلميذ ولا يتمكن من كبته فيصرفه بأسلوب أو بآخر .

٤- عدم محبة التلميذ لقرينه أو ميله له نتيجة صفة شخصية فيه .

الحلول الإجرائية المقترحة :

١- مناقشة المعلم مع تلاميذه في بداية السنة الدراسية عن أدب المعاملة ومظاهر النظام العام المستحبة وغير المستحبة.

٢- فصل التلميذ وقرينه عن بعضهما بنقل أحدهما إلى مكان آخر .

٣- على المعلم أن يقوم بإثارة التنافس بين التلميذ ونفسه .

٤- تعزيز السلوك النقيض .

ب- ضرب الأقران او وخزهم واخذ ممتلكاتهم عنوة :

ينتج عن هذا السلوك الصفي غالباً تخلخل سير عملية التعليم وإعاقة تعلم التلاميذ فرادى أو كمجموعة وتنمية المشاعر السلبية والخلافات بينهم .

مظاهر المشكلة :

١- ضرب الأقران انتقاما أو لغرض مباشر لغرض الإزعاج وذلك باليد غالباً .

٢- خطف ممتلكات الآخرين والاحتفاظ بها أو إخفائها لمدة من الزمن لغرض الإزعاج أو إعاقة عمل يقومون به كحل لواجب أو قراءات فردية .

الأسباب المحتملة للمشاكل :

١- خلاف شخصي لتلميذ مع القرين .

٢- ضعف القرين جسمياً أو شخصياً .

٣- شعور التلميذ بالغيرة تجاه قرينه لصفة مستحبة فيه أكاديميا أو اجتماعيا .

٤- نوع التربية الأسرية التي تقبل مثل هذه العادات وتجهيزها لأفرادها وتمارسها في معاملاتها اليومية.

٥- خبرة التلميذ لمشكلة أسرية أو شخصية وتعبيره عنها بأساليب سلبية كالضرب والوخز وخطف الممتلكات .

الحلول الإجرائية المقترحة :

١- جمع المعلم لتلميذه وقرينه في حالة خلافهما الشخصي في الاستراحة ويطلب من كل منهم أن يكتب ثلاث صفات يحبها في الآخر .

٢- اجتماع المعلم بالتلميذ وإقناعه بنتائج سلوكه السلبي في حالة تعديه على أقرانه من خلال الأمثلة الواقعية وتوجيهه لاتخاذ القرارات التي يتجنبها.

جـ- عدم استجابة التلميذ لأوامر المعلم وتعليماته :

مظاهر المشكلة:

١- تجاهل التلميذ لتعليمات المعلم وأوامره بعدم الاستجابة لها أو التعليق عليها .

٢- استجابة التلميذ للموقف بانفعال شديد وغضب .

٣- تنفيذ التلميذ في حالة التوتر الشديد عكس ما يطلبه المعلم في تعليماته وأوامره .

الأسباب المحتملة لهذه المشكلة :

١- كون المعلم غير مؤثر الشخصية في تلاميذه بسبب عدم وجوده أو اختلاطه في التدريس .

٢- مضايقته لبعض التلاميذ ومعاملته غير العادلة للبعض الآخر .

٣- ضعفه العام في مادة تدريسه أو أسلوبه التعليمي أو الشخصي .

٤- كون المعلم غير محبوب من قبل التلميذ .

٥- عدم رغبة التلميذ في المادة التدريسية بسبب صعوبتها جزئياً أو كلياً .

٦- سيادة المناخ السلبي داخل الفصل الدراسي .

الحلول المقترحة لهذه المشكلة:

١- إخلاص المعلم في مهنته نظاماً وتطبيقاً .

٢- إنصافه بالاتزان والمرونة في تعليمه ومعاملته للتلاميذ .

٣- تحضير المادة الدراسية واطلاعه المستمر على الجديد من الأساليب التعليمية في تخصصه .

٤- مقابلة التلميذ والتعرف على أسباب معارضته أو ميوله السلبية تجاهه.

د - تخريب الأثاث المدرسي:

إن مفهوم التخريب يعني أن يقوم شخص بإتلاف وتكسير الأشياء وتخريب الأثاث المدرسي، يعني قيام الطفل بالعبث بالمقاعد الدراسية أو النوافذ أو محطات المياه مما يؤدي إلى إحداث تلف فيها، ويمكن تقسيم الأطفال المخربين، إلى مجموعتين هما :

١- هناك مجموعة من الأطفال يقومون بتخريب الأثاث دون قصد وهؤلاء تنقصهم المهارة أو أنهم شديدو الفضول ويحبون العبث في الأشياء .

٢- هناك مجموعة من الأطفال يقومون بتخريب الأثاث عن قصد وبمكر ودهاء .

الأسباب المحتملة لظهور تخريب الأثاث المدرسي:

١ - الإحباط . ٢- التسلية والمرح .

٣- أن بعض الأطفال يقومون بالتخريب المتعمد وبدافع العدوان والعداء.

اقتراحات لعلاج هذه الظاهرة:

١- أن يعمل المعلم على وقف سلوك الطفل التخريبي .

٢- أن يستخدم المعلم المواجهة اللفظية وذلك بأن يصدر للطفل أمراً لفظياً لإيقاف التخريب .

٣- أن يقوم المعلم بتفسير وتوضيح سبب طلبه من الطفل عدم التخريب .

٤- تهدئة الطفل أثناء الغضب لكي لا يقوم بالتخريب .

٥- استخدام المعلم أسلوب المكافأة .

هـ- آثار الفوضى:

١- ضياع الأوقات والطاقات .

٢- فالفوضى تذهب عليه الأوقات وهو يتخبط في أحواله .

فما إن يبدأ بمنهج إلا تراه ينقلب إلى غيره وما إن يمسك إلا وينتقل إلى غيره وهكذا حتى يذهب عمره وهو لم يحصل شيئاً فهو بذلك يعيش عقوقاً لوقته.

كما قال أحد الحكماء: (من أمضى يوماً من عمره في غير حق قضاه، أو فرض أداه أو مسجد أثثه، أو حمد حصله أو خير أسسه، أو علم اقتبسه، فقد عق يومه وظلم نفسه).

١- الفشل المحقق ولابد: فالفوضوي واقف في محله أو يتحرك حركة بطيئة، إنها سنّة ربانية، العمل المنظم المتقن يتطور ويرتقي والعمل الفوضوي يتدهور و ينهري، من غرس الحنظل لا يرتجي أن يجني السكر من غرسته.

٢- الفتور والانقطاع: فالفوضوي لا يرى ثماراً تشجعه على مواصلة الطريق فالمربي في حلقته حينما تكون أعماله ارتجالا وبلا تنظيم فبلا شك أنه لن يرى ثماراً تشجعه على الاستمرار في العمل فمن ثم تكون نهايته الفترة يعقبها توقف و انقطاع .

و- بعض مقترحات العلاج لمشكلات الفوضى والشغب والسلوك العدواني:

نحتاج إلى علاج تلك المشكلة لكل القلوب المخلصة والأيدي النظيفة المتعاونة لحماية شباب المستقبل، ومن بعض هذه العلاجات ما يلي:

أولاً - العلاج البيئي :

البيئة هي المحيى الحيوي الذي يخرج منه التلاميذ ويعودون إليه، وبذلك إذا صحت البيئة وطهرت من خبثها فإن ذلك ينعكس على هوائها ومائها وأشجارها وإنسانها وبذلك علينا نحن جميعاً إماطة الأذى الأخلاقي من البيئة التي نعيش فيها على كافة المستويات، بدءاً من:

١- إعادة صياغة سلوك الأسرة واحترام القيم والتعاون من أجل الحفاظ على أخلاقنا .

٢- إعادة الانضباط السلوكي في كل محتويات البيئة لكي ينشأ التلاميذ على ما عايشوه.

٣- تفعيل مبادئ الثواب والعقاب والعدالة لكي يعرف الجميع عدالة الانضباط وأهميته .

ثانياً- العلاج المدرسي:

المدرسة مركز دائرة المجتمع في الحفاظ على ثقافته ولا يجوز مطلقاً أن تتخلى عن دورها القيادي والريادي في إصلاح ما أفسده الدهر ونتيجة لتسيب المدرسة فقد ظهر فساد بعض مؤسسات المجتمع ولكن إذا ما هب المخلصون في كل مدرسة لإعادة الانضباط مجتمعين غير مفترقين فإن وساوس الفوضى والشغب سوف تنحسر سريعاً لأنها باطل ولا يمكن للباطل أن يعلو على الحق، ومن العلاجات ما يلي :

- التزام الآباء والمعلمين بميثاق شرف التربية والتعليم .
- الاتحاد التام بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي لإعادة الانضباط .

ثالثاً- العلاج المجتمعي :

المجتمع مركز الداء والدواء فإذا انصلح حال المدرسة واختفت بالتالي كل مظاهر الفوضى والشغب والسلوك العدواني، ولكن ذلك يحتاج إلى:

- تضاعف جهود مؤسسات المجتمع لحماية المدرسة والحفاظ على قوتها .

- تدعيم جهود مؤسسات التربية غير النظامية لدعم مسيرة المدرسة .
- رفع قدرة وقيمة المعلم واحترامه وإجلاله لإعادة الهيبة لموقفه وذاته .

ويمكن الوصول إلى أسرع طرق العلاج بالاعتماد على طرق الوقاية التي هي دائماً مقدمة ومنفصلة على طرق العلاج وهذا يحتاج إلى التعاون بشكله وجوهره ومعناه وآلياته حتى يتم القضاء التام على كل وليس جزءاً من المشكلات المدرسية التي لا غنى عنها الآن ومستقبلاً لكي تتحول المدرسة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

وهناك أساليب أخرى أيضاً، منها:

أساليب معالجة السلوك الفوضوي :

يوجد كثير من الإجراءات التي تساعد في معالجة السلوك الفوضوي داخل الفصل، ومنها :

أولاً: التصحيح الزائد: وهو إرغام الطفل بعد قيامه بالسلوك الفوضوي مباشرة على ممارسة السلوك الصفي المناسب وقد استخدم أزرن وبورز (١٩٧٥) هذا الأسلوب لمعالجة سلوك الفوضى لدى مجموعة من الأطفال المضطربين سلوكياً و اشتمل العلاج على إرغام أي طفل يخالف القواعد المعلنة على البقاء في الصف في فترة الاستراحة وكان الطفل يتعلم التصرف الصحيح في غرفة الصف ومن ثم يطلب إليه أن يمارس ما تعلمه عدة مرات بشكل متكرر وبعد ذلك أصبح الباحثان يغيران في فترة الممارسة الإيجابية بحيث أصبحت تقل شيئاً فشيئاً مع مرور الأيام، وقد أدى هذا الأسلوب إلى توقف السلوك الفوضوي كاملاً في غضون أربع أسابيع .

استخدام أسلوب تصويب الخطأ:

بدأ علماء النفس حديثاً في ميدان تربية الطفل يؤكدون على أسلوب مؤثر من أساليب العقاب الإيجابي، هذا المنهج هو التصحيح الذاتي للأخطاء حيث يكون العقاب بأن يقوم المراهق المزعج بتعديل الاعوجاج الذي حصل منه ويطلق أي تصويب على هذا المفهوم في ميدان علم النفس الخطأ التصحيح الذاتي عقاب يستخدم عند حدوث سلوكيات غير مقبولة عند الفرد، وأهم مراحله :

١- فالطالب المعاقب يجب أن يعيد الأمور إلى حالتها السابقة قبل وقوع الخطأ فيرفع الضرر .

٢- وهذه مرحلة ممارسة إعادة الفعل بصورة إيجابية .

٣- الصواب فلا يعتذر المشاغب بأسلوب حاد أو ينظف داره ويلقي القاذورات عند غيره .

تستخدم الاستشارات النفسية التصحيح الذاتي في المدارس لأنها يمكن أن تعالج مشاكل كثيرة. يذكر أن التصحيح الزائد الذي أسميناه التصحيح الذاتي يشتمل على توبيخ الفرد بعد قيامه بالسلوك غير المقبول مباشرة وتذكيره بما هو مقبول وما هو غير مقبول ومن ثم يطلب منه إزالة الأضرار التي نتجت عن سلوكه غير المقبول أو تأدية سلوكيات نقيضة للسلوك غير المقبول الذي يراد تقليله بشكل متكرر لفترة زمنية محددة .

تؤكد الدراسات النفسية على أن هذه الطريقة من أفضل طرق العقاب لأنها لا تقلل من السلوك السلبي فحسب بل أيضاً تساهم في تعزيز السلوك الإيجابي، فمن خلال تصويب الخطأ كأسلوب تربوي في العقاب يتعلم الفرد المحافظة على النظافة عملياً وفي نفس اللحظة يصحح سلوكه السلبي أي أن هذه الوسيلة تعزز السلوك الإيجابي وتعالج التصرف السلبي في آن واحد .

إن أسلوب التصويب الذاتي للأخطاء في ميدان العقاب له تأثير عظيم في تنمية وتهذيب سلوك المراهق لأنه يقوم على أساس الممارسة والعمل على تغيير التصرفات السلبية وتنمية الاتجاهات الإيجابية، لا شك أن النصائح العامة والمواعظ المهمة كثيراً ما تتبعثر مع رياح النسيان في حين أن التجارب الذاتية والخبرات الحية عادة تظل أكثر رسوخاً وأعمق تأثيراً في نفس وذهن الإنسان.

الكل يتحدث عن التعليم المصري وأنه في أسوأ حال والكل في مصر يبحث على خطوات للنهوض به في كل البرامج الرئاسية والحزبية وبالفعل أصبح التعليم المصري والخريجون في حالة تدهور من زمن طويل بسبب سياسات وخطط النظام السابق الفاشل في الإدارة بشكل كامل .

خطط كثيرة تحدثت عن تغيير جزري لنظام التعليم المصري وخطط أخرى تحدثت عن ضرورة زيادة الجانب العملي لأن التعليم في مصر نظري ويقوم على الحفظ والكثير من الناس تحدثوا عن أهمية التعليم الإبداعي وكل هذه الأشياء مهمة جداً إذا أردنا تطوير

التعليم فعلاً ولكن سنتحدث عن مواد معينة يحتاجها كل طالب مصري لكي يركب السفينة ويناطح الأوروبيين في كل المجالات، مواد ممكن تكون صغيرة وبسيطة ولكن دراستها من الصغر فعلاً تغير معلومات الطفل ونمط تفكيره شكلاً ومضموناً ليس مجرد حفظ فقط لدرجة أن مدارسنا تحفظه حتى الشعر وهو لا يفهم شيئاً فيه أي أن الإحساس بالقصيدة معدوم في مدارس مصر.

مواد مهمة جداً تجد معظمها يدرس في الخارج في مدارس أمريكا وأوروبا وطبعاً تفتقدها مصر بشدة وكل طالب يحتاج لتعلم نوعيات هذه المواد، وهي :

أولاً- مادة النظام :

نحن نعلم كيف أن كل طالب مصري يعود إلى بيته يلقي بالحقيبة على الأرض ويدخل غرفته يلقي ملابسه بشكل عشوائي ثم يتناول وجبة الغداء دون أن يغسل يديه، الكل يفعل هذا السلوك، ولكن كثير من الطلبة يفعل هذا السلوك ولو طلبت منه أن يكون منظماً أو يرتب أغراضه ويرى أن هذا السلوك تافه وليست له أي أهمية رغم إنه يمكن أن يغير حياته بشكل كامل ويؤثر على بلد بأكمله .

غالباً المراهقون يرون موضوع النظام هذا بشكل سطحي ويعتبرونه مجرد شيء جانبي ليس له أساس في الحياة عكس الأوروبيين والأمريكيين واليابانين وكل الجنسيات الذين تربوا على النظام منذ الصغر من المدرسة وهذا من أهم الأشياء التي جعلت دولاً كثيرة سبقتنا وجعلت مصر في مؤخرة الدول وجعلتنا دولة بلا تجربة لأنه لا توجد تجربة تقام على الفوضى، الفوضى التي اكتسبوها في المدارس تنقلنا لفوضى الشارع وإلقاء المخلفات في كل مكان من زجاج السيارات والمرور فوضوي والكل يريد العبور ولا توجد إشارة أساسا ولا أماكن لعبور كبار السن مثل الخارج بل إنه يقوم على الفوضى في مصر .

ولو كانت هناك مادة في المدارس تنصحهم بأهمية النظام في حياتهم وفي بيتهم بداية من غرفة النوم وطريقة الأكل وعبور الطريق سيؤثر كل هذا على البلد كلها وسيخلق جيلاً كاملاً منظماً يدرك خطورة الفوضى ومدى تأخيرها لكل شيء؛ لأن المرور والمواصلات من أساسيات التنمية في كل دولة. إننا تقريباً بلا نظام مروري في مصر وكل شيء عشوائي .

وحتى النظام يقوم والتحكم في كل شيء في حياة الطالب من صغره ونربط هذا بكيفية خلق الله للدنيا بإحكام ونظام متقن وكيف أن الصلاة نظام والصوم نظام واتجاه القبلة نظام وجسمنا قائم على النظام وعقلنا قائم على الخرائط الذهنية والنظام وأقوى سيمفونيات أي أوركسترا نظام وكل شيء جميل وقوي يبدأ بالنظام والفوضى لا تخلق شيئاً جيداً عكس ما البعض يعتقد أن الفنان فوضويٌّ هذا من الأخطاء الشائعة بقوة.

يجب أن نتعلم كيف يكون الطابور حتى وكيف ننجز أي هدف بنظام وإحكام ويبقى كل شيء بمواعيده ولا يسير أحد في الطريق بشكل مخالف، ستبقى مصر بلداً منظمة، وهذه أول خطوة للتقدم وهذا يبدأ من الصغر .

ثانياً – مادة الحقوق والواجبات :

كثير من المصريين لا يدرون ما هي حقوقهم وواجباتهم وكيف أن الإنسان يجب أن يؤدي واجباته لكي يكون له الحق في المطالبة بحقه ويجب على كل شخص في المدرسة يبدأ في التعرف على دستور بلده وأهم القوانين الموجودة فيه و التي تؤثر على حياته اليومية .

الجميع في الخارج يدرك جيداً حقوقه وكيف يستطيع أن يشتكي الموظف المسئول عن خدمة معينة بسهولة ويسر ورفعت الكثير من القضايا على أكبر الشركات في الخارج ونجحت، أما نحن في مصر مجرد شكوى لا ندرك كيف نرفعها .

الكل يتحكم في المواطن الذي لا يدرك حقوقه ولا يدرك كيف يحصل على حقه ممن ظلموه لأن النظام لدينا في مصر قائم على أن الشكوى لله فقط رغم أن كل الجهات لديها جهة مسئولة عنها تستطيع أن تشتكي إليها حتى الشرطة في كل دول العالم إلا مصر .

كما أنه يجب على كل مصري كذلك أن يعرف أنه مقابل الحقوق الملزمة بها الدولة أن تؤديها لكل مواطن يجب عليه أن يؤدي كل واجباته تجاه بلده ويعمل بضمير وبذمة ولا يخالف القواعد بأي طريقة ويحسن معاملة الناس في عمله طوال اليوم أما لدينا نحن المصريين فالموظف يظهر غضبه على الناس حتى ظروف بيته .

يجب أن نعرفهم حدود الحرية وأنه لا توجد حرية مطلقة ومقولة (أنت حر ما لم تضر) واضحة وهذا يظهر في العالم الغربي بشكل لافت وإن مع الحرية الكبيرة الموجودة لديهم كذلك

توجد قيود ومعايير أخلاقية وتناقش في الكونجرس في أمريكا وأيضاً في مجلس لندن قضايا أخلاقية كثيرة تخص الطلبة .

ثالثاً - الأخلاق والجنس :

الكثير من الناس يطلقون عليها الثقافة الجنسية والكثير منهم يفهمها على إنها شيء مخل بالأدب بل وعديمة الفائدة إلا أن الجهل بها هو الذي يؤدي إلى الإخلال بالأدب في النهاية، لا يجب أن ندرسها بشكل فج وقبيح مثلما يفعل طلبة المدارس في الخارج كيف يرتدوا (الواقي الذكري) أكيد هذا لا نقصده وإنما نقصد في مجتمعنا الشرقي.شيء آخر هو أن يتم تهذيب الفرد جنسياً بأن نحدثه عن أخطار الإفراط في العادة السرية ومضار هذا على جسمه وأشياء أخرى ومعلومات صحية كثيرة عن أعضائه التناسلية التي ستفيده مدى الحياة ولكن للأسف دائماً البعض يتحدث عن الجنس باستهزاء به وإنها ستكون مادة للأفكار القذرة فقط وهذا خطأ، بالعكس هذا مهم جداً أن أي مراهق يدرك طبيعة جسمه وتفاصيل حياته الجنسية كاملة بشكل مهذب ومحترم وكأنها محاضرة دينية عن هذا الموضوع وتسمية المادة بهذا الاسم أفضل بكثير من اسم الثقافة الجنسية، لكن نطلق عليها الأخلاق والجنس، أي أنه حينما نربط الأخلاق بالجنس سنشعر أنها بشكل غير مباشر ستؤدي إلى فهم المعلومات بشكل صحيح واستيعابها بالشكل المطلوب وليس بالشكل الذي يريد البعض أن يفهمه وهو شكل مليء بالسخرية والأفكار المنحرفة .

رابعاً- التفكير :

من العجيب أن تكون مادة اسمها تفكير ولكن ليس من العجيب أن نعرف أنه كان يوجد وزير للذكاء في العالم واسمه ماتشادو في فنزويلا، وهذا قام بعمل أكبر مشروع للذكاء في الثمانينيات وكانت فكرة الذكاء عنده هو تعليم التفكير بشكل صحيح وطبعاً التفكير خارج الصندوق والتأمل والقراءة السريعة وأشياء أخرى كثيرة في هذا الإطار.

إذا علمنا أطفالنا التفكير بشكل سليم في المدارس في حصص معينة أفضل من الحفظ فقط وإذا علمناهم المناقشة بدلاً من التلقين بغباء سنكون مجتمعاً فعلاً مقبلاً على نقلة كبيرة وقفزة مجتمعية خطيرة للأمام .

كما يجب ألا نأخذ أي موقف إلا بعد التفكير جيداً وبعمق في الموقف والنظر إليه من كل جوانبه وكل تفاصيله كما يقول المثل action without thought is like shooting without aim .

الطلاب المصريون منذ مرحلة الابتدائية وحتى الجامعة لم يعتادوا أبداً أن يقولوا رأيهم أو يناقشوا أستاذهم في أي شيء ولكنه كان يحفظ فقط ذلك لأن المناقشة في نظر التعليم المصري هي مجادلة فقط !!

ولا يوجد نهائياً سؤال اسمه: قل رأيك ؟ بل سنجد أن كل الأسئلة عبارة عن: علِّل، وأكيد هذا التعليل يجب ألا يخرج من الكتاب ولا يأتي من خارج الكتاب ولا حتى بسطر واحد فقط يجيب كما يوجد في الكتاب .

خامساً – مواد مساعدة :

في بعض المواد المساعدة التي يجب للطالب أن يأخذ عنها فكرة من صغره لأنها تساعده كثيراً في حياته مثل الخرائط الذهنية أو أساليب القراءة السريعة أو التنمية البشرية بشكل عام سواء كتب أجنبية مثل ستيفن كوفي وغيره من المشاهير أو عرب مثل إبراهيم الفقي .

كما يجب على الطلبة أن يأخذوا ولو نبذة عن هذا الموضوع لأنه من الممكن أن يغير أسلوب حياتهم بالكامل ويجعل الجيل كله مختلفاً تماماً في سوق العمل وأكثر إنتاجية فعلاً.

سادساً – طوارئ :

وهذه مادة تعني كيفية التصرف في الظروف الطارئة، هذه الفكرة موجودة بالفعل ولكن بشكل عقيم جداً في بعض المدارس المصرية .

أنا أقصد بالطوارئ مثلاً الإسعافات الأولية في الظروف الطارئة أو كيف تتصرف في وقت زلزال أو أي حدث مشابه له ؟ وكانت بعض المدارس تناقش هذا بشكل غير عملي أي أنها تكون مجرد حفظ فقط ولا تكون مادة أصلاً ولكنها نشاط الطلبة تذهب إليه لكي تهرب من الحصص!.

في الخارج توجد أماكن مخصصة لمحاكاة الزلازل بشكل كامل تكون الغرفة تهتز بالكامل والشخص يقوم بالحجز في الدورة ويدخل بشكل عملي لغرفة تمتلئ ارتجاجات

وكأنه في زلزال للتدرب على الموقف بشكل تفاعلي لكي ترى كيف تستطيع أن تتصرف فيه طبقاً للتوجيهات التي سيدرسها .

سابعاً - أدب الحوار :

هذا ليس كتاب أدب الحوار في الإسلام فقط بل يجب أن توجد حصص كاملة في أدب الحوار لأنه مثلما نرى أجيالاً كاملة سياسيين ورجال دين وعلماء وفنانين وآلاف البشر من العرب يفتقدون تماماً لأسلوب محترم في الحوار والاختلاف مع الآخر في كافة المجالات سياسة أو اقتصاد أو فن .

وانظر لأي مناظرة لدينا في العالم العربي ما هي إلا معركة تدور رحاها على شاشة التليفزيون والمذيع أشبه بالمحجزاتي بين الطرفين اللذين يريدان بالفعل ضرب بعضهما البعض.

يكون محور المادة هذا هو كيف تستطيع توصيل وجهة نظرك بلباقة واحترام دون التدخل فيما لا تعرفه وبدون صوت مرتفع كما أنه لا يجب أن نتحدث عن شيء نجهله بل يجب أن نقول أحياناً لا أدري؛لأن هذا من أجلك ومن أجل كل من حولك لا تتدخل في شيء لا تعرفه لأنه للأسف هذا طبع عربي أصيل .

كما يجب أن نتعلم كيف لا نرفع نبرة الصوت في الحوار مهما كانت الحماسة وحاول أن تحول حماستك لأدلة ومعلومات أكثر بدلاً من الصوت العالي بدون جدوى مثل برامج كثيرة يرتفع صوتها ولا تصل لأي شيء في النهاية.

الإسلام علمنا أدب الحوار ولكن للأسف ستجد حتى الشيوخ أحياناً يتحدثون بأسلوب تهكمي سوقي بديلاً عن اللغة العربية العظيمة وتكون ركاكة الأسلوب وضعف الصيغة هي سيدة الموقف .

كما يجب أن نوصل لهذه الأجيال فكرة الاختلاف وأهمية الاختلاف في حياتنا وأنه منبع للأفكار ومصب للإبداع كما يجب أن نعرفهم أن الأنظمة الديكتاتورية فقط هي التي لا تسمح بأي ذرة اختلاف ولا تعددية وتحاول أن تزرع هذا في الناس من صغرهم ولكن حان الوقت أن نزرع في أجيالنا الجديدة الاختلاف ولكن باحترام، الاختلاف في حدود اللياقة، الاختلاف الثري الخلاَّق وليس اختلاف الإهانات وانعدام الأخلاق .

ثامناً - عادات صحية :

أي أن نحدثهم عن التغذية السليمة والابتعاد عن المأكولات السريعة ونوضح لهم خطرها ونحدثهم عن السمنة المفرطة وأخطارها ومعلومات مفيدة بهذا الشكل وبعض تمارين اللياقة وأشياء تخص صحتهم فقط لأن الطلبة غالباً حتى في الجامعة يشبون لا يدرون شيئاً عن هذه المواضيع بسبب مناهجنا الفاشلة التي لا تعطي حتى ولو نبذة صغيرة عن أي شيئاً من هذا .

نحدثهم عن الإحساس بالشبع وأن الإنسان لا يكون مجرد آلة لنسف الطعام فقط حتى يجد جسمه وصل لوزن مهول ويندم بعد ذلك ونحدثهم عن أهمية النظافة عموماً في حياة الطالب بداية من المدرسة حتى البيت .

هذه بعض المواد أو كتيبات صغيرة يجب على الطالب المصري أن يعرف نبذة عنها بدلاً من أن يتخرج من الجامعة وهو لا يعرف سوى ما يوجد في الكتب فقط، مواد مثل هذه ممكن أن تغير حياته كلها وتغير شخصيته بشكل كامل ويبدأ يفكر في كل شيء حوله ويضيف للمجتمع بدلاً من أن ما يكون آلة للحفظ والتلقين .

وفي الخارج يناقشون أي شيء في الأمور التي تخص الطلاب حتى التي يراها العرب أموراً تافهة لدرجة أنهم ناقشوا في الكونجرس كمية البطاطا التي يستهلكها التلاميذ في المدارس الأمريكية وقالوا إنه يجب أن يكثروا من الفاكهة داخل المدرسة بدلاً من استهلاك المواد التي تسبب البدانة.... أرأيتم؟ وصلوا باهتماماتهم بالطلبة إلى أين؟ لابد من تطوير التعليم المصري بشكل جذري وعاجل لأن الطالب المصري باستهتاره بالنظام هذا سيكون في خطر وسيكون بالنسبة للطلبة في كل مكان في العالم شيئاً قديماً ومجرد آثار بالنسبة للذي درسوه وعرفوه وتعلموه في كل أوروبا والدول العربية أيضا.

الفصل الثالث

التغيير الإداري واتجاهات الإصلاح في الإدارة المدرسية

الفصل الثالث

التغيير الإداري واتجاهات الإصلاح في الإدارة المدرسية

مقدمة:

يدخل التعليم ضمن جوانب الحياة التي تتغير؛ حيث إن هناك مناداة بضرورة إحداث تغييرات أساسية في بيئة التعلم لتحقيق ثلاث غايات متدرجة في شدة التحدي هي مواكبة التغيرات المحلية والعالمية المؤثرة، وثانيها التمهيد والإعداد لمواجهة المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة، وآخرها استباق المتغيرات المحلية والعالمية .

وتأسيساً على ما سبق يصبح التغيير سمة أساسية من سمات العصر، وهو الموجة السائدة حتى يمكن القول بأن العالم يمر بأربع موجات متتابعة هي: موجة التكنولوجيا، وموجة المعلومات، وموجة الجودة الشاملة، وموجة أدوار التغيير، ولذلك فالمسألة لم تصبح بالنسبة للمدير والعاملين مجرد تحدي طبيعة التغيير، ولكن الأهم تعلم كيفية إدارة التغيير وتأثير هذا التغيير .

وتُعد مهارة التغيير مهارة ضرورية لكل العاملين بالمدرسة سواء أكانت على مستوى الفصل أو على مستوى الإدارة العليا، وفي ظل التغييرات أصبحت إدارة المدرسة الناجحة تتطلب إحساساً يومياً مستقبلياً، كما تتطلب القدرة على استيعاب التغيرات المعقدة والتعامل مع متغيرات الحداثة، وكذلك القدرة على إحداث تغيير في العمليات المدرسية.

ومن خصائص التغيير الإداري ما يلي :

- **الاستهدافية:** أي أن التغيير يتجه إلى تحقيق أهداف محددة وموافق عليها ومنقولة.
- **المشاركة:** يحتاج القائمون بالتغيير إلى مشاورة التابعين ومشاركتهم وإحاطتهم بكل المتغيرات والقيود والضوابط التي تحيط بعملية التغيير .
- **الواقعية :** فالتغيير يرتبط بالواقع ويراعي الإمكانات والموارد وظروف المجتمع .
- **الإصلاح:** حتى ينجح التغيير لابد أن يتصف بالإصلاح وعلاج نقائص المجتمع.
- **الترشيد :** أي أن كل تصرف في عملية التغيير يخضع لاعتبارات التكلفة والعائد .
- **الشرعية:** يجب أن يتم التغيير في إطار من شريعة القانون والأخلاقية .

وهناك أسباب تحث على وجوب التغيير وإدارته في المدرسة، ومنها تحسين نوعية خدمة التعليم، واستغلال الموارد المادية والبشرية، وتحسين الرؤية المستقبلية للمدرسة.

وتتمثل إدارة المدرسة في المدير القائد، حيث إنه محرك التغيير ودافعه الأساسي في المدرسة، ويجب أن تكون لدى المدير دراية بالأساليب التي تساعد الفرد على تحديد ما هو مرغوب وممكن التنبؤ به في عملية التغيير .

وهناك خمس كفايات أساسية يتطلبها العاملون بإدارة المدرسة من أجل التعامل مع التغيير ومواجهته أولها: النية في القيام بعمل إيجابي، ثانيها: فهم عملية التغيير والتعقيدات الناشئة عن التغيير، وهناك ستة إرشادات لتفهم عملية التغيير وهي: إعطاء كل فكرة الوقت الكافي، تقبل العاملين، الأفكار الجديدة، تقدير الصعوبات المبكرة، إضافة إلى أن مقاومة التغيير قوة إيجابية دافعة إلى الإمام، فضلاً عن أن تغيير الثقافة السائدة، ثالثها: بناء العلاقات أي إيجابية العاملين في المدرسة، رابعها: خلق المعرفة والمشاركة لدى العاملين، خامسها: صنع التمسك من أجل مواجهة التعقيدات والغموض وعدم التوازن.

وهناك أربعة مناهج تأخذها عملية إدارة التغيير والإبداع من أجل إنجاح إدارة المدرسة في مواكبة التغيير، ويمكن عرضها على النحو التالي :

١- **التغيير التكنولوجي** : ويشمل الآلات والمعدات والطرق والأساليب .

٢- **التغيير التنظيمي** : ويشمل العلاقات الوظيفية والبناء الهيكلي .

٣- **التغيير الإنساني** : ويتعلق بأفكار الناس واتجاهاتهم وعاداتهم وقيمهم ودوافعهم.

٤- **تغيير في العمل** : أي تغيير واجبات الوظيفة سواء من ناحية الكم أو ناحية الكيف أو كليهما .

ويتطلب التعامل مع التغيير أمرين أساسيين:

أولها: الاستعداد لاستقباله.

والثاني: تعريف التغيير وأبعاده وتأثيراته إذا عجزت الإدارة عن هذا تصاب بالتجمد والانعزال .

كما أن التغيير يواجه مقاومة من جانب أفراد المدرسة، ويدعم ذلك إذا كانت الإدارة تخشى التغيير، ويتطلب التعامل مع التغيير مثل أي شيء جديد اتجاهين شائعين هما:

- اتجاه سلبي: يقوم على مقاومة التغيير وعدم الاستجابة لمتطلباته ودواعيه، ويرجع ذلك إما للخوف من تأثيره على المكانة الاجتماعية والأدبية أو لأنه يؤدي إلى خسائر مادية، غالباً ما يتزعم هذا الاتجاه من تمرسوا على الأساليب التقليدية، ويضع زعماء هذا الاتجاه العراقيل أمام التغيير والتي تحول دون الاستمرار فيه .
- اتجاه إيجابي: يقوم على الاستجابة للتغيير والعمل على قبوله وتحقيقه، وتري هذه الفئة أن قبول التغيير يحقق مزايا كثيرة سواء لهم أو لمؤسساتهم .

مما سبق يتضح أن دور الإدارة المدرسية المتميزة يظهر من خلال العمل على تدعيم الاتجاهات الإيجابية وتوضيح أهمية التغيير للفئة المقاومة كما عليهم أن يتفهموا أن مقاومة التغيير شيء عادي وطبيعي وتشرح لهم أهدافه وإيجابياته على المدرسة .

مداخل إدارة التغيير:

تتعدد مداخل التغيير وتحتاج إدارة المدرسة إلى معرفة هذه المداخل وتحليلها من أجل اختيار أفضلها، حيث إن مداخل التغيير تنقسم إلى :

١ - مدخل إدارة التغيير أي رفض ما هو قائم الآن بلغة الأسس بكل أخطائه، وذلك من خلال تجسيم ظلم وبشاعة الماضي وإظهار جرائمه وكشف أسراره.

٢- مدخل الانسلاخ أي الابتعاد عن الواقع الراهن بأبعاده وجوانبه، حيث يكون المجتمع ضحية تيارات عاصفة متناقضة ومتعارضة من الآراء والأفكار، وذلك من خلال عدة أساليب متتابعة منها: أسلوب اليقظة الحاضرة وغيرها.

٣- مدخل أحلام المستقبل: إن المستقبل وأحلامه كحلم النمو والتفوق والامتياز، أحلام دافعة نحو التغيير ويستخدم هذا المدخل مجموعة من الأدوات لإحداث التغيير .

٤- مدخل صناعة المستقبل أي التحول من الانتظار لما يمكن أن يأتي به المستقبل إلى صناعة هذا المستقبل، وذلك من خلال تخطيط برامج صنع المستقبل

وتنظيمها والتوجيه الذكي لقوى وعوامل التغيير وتنفيذ ومتابعة وتقويم عملية صنع المستقبل .

وهناك ثلاث نواحٍ تحدث فيها إدارة التغيير لذلك قد يكون التغيير في ناحية أو أكثر، أو فيها جميعاً، ومن أهم هذه النواحي :

أ- تغيير في النظم : يعني القدرة على تغيير المؤسسة عما كانت عليه في الماضي من خلال استخدام التغيير : التحول، ومقاومة العادات القديمة المعوقة للتغيير .

ب- تغيير في العمل : يعني طريقة أداء الأعمال والمهام التي تؤدي داخل المؤسسة وابتكار أدوار جديدة وآليات جديدة لإنجازها .

جـ - تغيير في الأفراد : ويتم من خلال التنمية من خلال تزويدهم بالمعلومات والبيانات وإعداد برامج تدريبية لتطويرهم .

كما أن هناك فروقاً بين الإدارة التقليدية والإدارة المتميزة في إدارة التغيير، فالإدارة التقليدية تتسم بالأمور التالية :

- إدارة جامدة تخالف التغيير، وقد تقاومه حفاظاً على الأوضاع القائمة .
- إدارة تنتظر حدوث المشكلات ثم تحاول البحث عن حلول لها بقدر المستطاع.
- إدارة ترضى بما هو كائن .
- إدارة مغلقة على نفسها تنأى عن الاستعانة بالمعلم .

وتتسم الإدارة العلمية بالأمور التالية :

- إدارة حركية تؤمن بالتغيير وتسعى إلى التجديد والابتكار .
- إدارة هجومية تتوقع المشكلات وتسعى لمواجهتها قبل حدوثها .
- إدارة تستهدف الأمثل وتحاول الوصول إلى الحد الأقصى من الإنجاز .
- إدارة تستند إلى العلم الإداري وتستعين بالمستشارين الإداريين في مختلف المجالات.

معوقات إدارة التغيير والإبداع :

هناك بعض المعوقات التي تواجه إدارة المدرسة من أجل مواجهة التغيير والإبداع، منها قصور الإدارة في فهم أهداف التغيير، وذلك عندما يصبح التغيير ضرورة، كما أن هناك معوقات أساسية تعوق المدرسة عن مواجهة التغيير أو تطوير نفسها، وأهمها :

١ – عدم استيعاب بعض القيادات التعليمية لمتطلبات التغيير .

٢ – انتشار بعض أنماط السلوك التي تعوق مسارات التغيير والتطوير .

٣ – القصور في فهم التغيير المطلوب وضعف الثقة فيه .

٤ – نقص المرونة الضرورية للتكيف مع التغيير .

٥ – الخوف من الجديد والإحساس بالتهديد .

وأشارت إحدى الدراسات أن إدارة المدرسة لا تحبذ إحداث التغيير في المدرسة، وذلك لاعتقادها أن التغيير عملية تحتاج إلى الكثير من التدابير وهي عملية مركبة وتحدث كثيراً من الفوضى، وكذلك ترجع إلى قدرة إدارة المدرسة على قبول التجديد والتغيير والمرونة، وتمسكها بأساليب العمل النمطية، وعدم استغلال القدرات الابتكارية لدى العاملين والمعلمين بالمدرسة كما أن واقع الإدارة المدرسية لا يساير الأساليب الإدارية الحديثة وأيضاً صعوبة التغيير تأتي من أن عوامل التأثير فيه متعددة ومتشابكة، حيث تخرج هذه العوامل عن سلطة المؤسسة التعليمية، كما أن إدارة المدرسة في مصر تحولت من فكرة التحرك والفاعلية إلى فكرة التثبيت واستمرار الحال على ما هو عليه، وذلك للخوف من التعامل مع الوضع الجديد الذي تحدثه الحركة للأمام وتغيير ما هو قائم .

كما أن إدارة التغيير ينظر إليها البعض على أنها غامضة لدى إدارة المدرسة وأنه يصعب تنفيذها ويرجع ذلك إلى وجود عوامل لا تشجع إدارة المدرسة على الابتكار والإبداع، ككثافة الفصول وشكل المبنى المدرسي الذي لا يوجد به أماكن لممارسة الأنشطة، والتشريعات من قوانين وقرارات ولوائح، بالإضافة إلى كثرة لجان الرقابة والمتابعة، وتعدد مصادرها للتأكد من تنفيذ التعليمات والقرارات الصادرة من الإدارة العليا .

وكذلك عدم اقتناع إدارة المدرسة بأهمية التغيير، فضلاً عن تمسكها بأساليب الإدارة التعليمية خوفاً على مناصبها وأملها الوظيفي، والحفاظ على كرسي الوظيفة، كما أن المناخ العام داخل المدرسة لا يشجع القيادات الشابة الطموحة – فردية أو جماعية – والرغبة في تقليل الأفكار الجديدة على التغيير والإبداع، كما أنه يكرس التمسك بالمألوف ويثبط الأفكار الجديدة الابتكارية .

وهكذا يلاحظ رغم أهمية إدارة التغيير في المدرسة لكي تواجه تنافسية العصر فإن إدارة المدرسة لديها قصور في فهم أهداف التغيير وأهميته، ونتيجة لذلك صممت الوزارة دورات تدريبية يتم تدريب إدارة المدرسة عليها.

ومن ثم يلاحظ أن واقع الإدارة المدرسية يعاني من مشكلات وأوجه قصور في بعض جوانبها مثل ثقافة المؤسسة وعدم وجود رؤية وبيئة تنظيمية قادرة على مواكبة متطلبات هذا العصر، إضافة إلى ضعف التنمية المهنية المستدامة، وعدم توافر التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن عدم وجود ديمقراطية فعالة بين العاملين، علاوة على نقص المعارف والمهارات وشيوع الأخلاقيات المهنية المشينة بين العاملين، كل هذا جعل من واقع الإدارة المدرسية مريراً مما دفع ذلك إلى ظهور بعض اتجاهات إصلاح الإدارة تستهدف تطوير الإدارة المدرسية أو إصلاح بعض جوانبها، ومن أهم هذه الاتجاهات:

بعض اتجاهات الإصلاح في الإدارة المدرسية:

تمثل الاتجاهات الحديثة في الإدارة آلية فعالة في الإصلاح الإداري، وتتوقف فاعلية هذه الاتجاهات على الإدارة نفسها، حيث إذا كانت متجددة تؤمن بالتغيير والإبداع والمبادأة أخذت بها، وإذا كانت متمسكة بالروتين والتقليدية كانت إدارتها للمدرسة بطريقة الحظ وتدع الأمور تجري بالصدفة ومن أهم هذه الاتجاهات :

١- اللامركزية في الإدارة :

وقد حظي هذا الاتجاه بقبول كثير من الحكومات لأنه من المنظور السياسي كلما كانت الحكومة قريبة من الشعب كانت أكثر استجابة لمطالبه واهتمامه، إضافة إلى أن من حق الشعب على الحكومة أن يحصل على كل ما يريد من حكومته، ومن المنظور الاقتصادي تؤدي اللامركزية إلى المنافسة بين المدارس وبالتالي تمنع سياسة الاحتكار من جانب وحدة إنتاجية بعينها .

ومن ثم تعد اللامركزية في الإدارة مظهراً مهماً وأساسياً في برامج الإصلاح، حيث يجب أن تكون شئون المدرسة من مسئولية أصحاب العلاقة فيها من إداريين، معلمين، تلاميذ، وأفراد المجتمع وغيرهم، حيث إنهم دون غيرهم يعرفون ما الذي يجب عمله لتحقيق الجودة في مدارسهم .

فاشتراك هؤلاء يزيد من الشفافية ويعزز مفهوم المسألة عند الأفراد، كما ينعكس ذلك مباشرة على عملية اتخاذ القرار، حيث تتيح اللامركزية الفرصة لوجهات نظر عديدة للاشتراك في صنع القرارات واتخاذها من أجل تكوين رؤى مستقبلية تأخذ بعين النظر المتغيرات الخاصة بالمدرسة تحديداً .

وبناءً على ما سبق تمثل اللامركزية في الإدارة اتجاهاً معاصراً يؤكد على أن للمدرسة كياناً مستقلاً له طبيعته وبيئته الخاصة، ومن ثم تكون للمدرسة حرية التصرف في شئونها، وقد أدى ذلك إلى ظهور المدرسة الفعالة والاستقلال الذاتي للمدرسة عن السلطة التعليمية، باعتبار أن المدرسة وحدة أساسية للتخطيط والتغيير .

ويتطلب تطبيق اللامركزية في إدارة المدرسة تغييراً في ثقافة المدارس حيث إن واقع ثقافة المدارس يكنس البيروقراطية واتخاذ القرار دون الرجوع للعاملين بها، وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق الديمقراطية على مستوى عال في المدرسة، حيث إن كل قائد في المدرسة يفرض رأيه على الأقل منه مكانة وخبرة مدعياً أن ذلك حق له .

كما أن هناك ثلاثة عناصر يجب توافرها في المدرسة من أجل إنجاح التوجه نحو اللامركزية. ومن أهم هذه العناصر فرص النمو المهني أثناء الخدمة للعاملين بالمدرسة من أجل تعزيز مهارات التعليم والإدارة والإشراف وحل المشكلات، فضلاً عن توافر معلومات وبيانات من أجل اتخاذ قرارات مدرسية ،إضافة إلى نظام مكافأة يقدر الخدمات والعمل المتميز علاوة على ذلك التخلص من التنظيم الهرمي القائم وتفويض مزيد من السلطة للمدير لاتخاذ القرارات، حيث إن ثقافة اللامركزية في الإدارة يتم فيها ممارسة العمليات الإدارية المتعارف عليها : التخطيط، التنفيذ، المتابعة، التقويم.

يتضح مما سبق أن هذه الاتجاهات تهدف إلى التخفيف من المركزية التي تكبل إدارة المدرسة عن ممارسة نشاطاتها، حيث تتوقف جودة المدرسة على مشاركة كافة العاملين في ممارسة نشاطاتها.

ويتبين مما سبق أن المركزية في إدارة المدرسة تقوم على منح سلطات واسعة لإدارة المدرسة، حيث تقرر إدارة المدرسة ما تراه مناسباً لمدرستها مثل : تحديد مواعيد الامتحان، تحديد مقررات الدراسة من أجل تحقيق الجودة الشاملة في التعليم، وكذلك من أجل خلق بيئة عمل مناسبة ليقبلوا على العمل بكفاءة .

٢- استخدام التكنولوجيا :

يُعد توظيف التكنولوجيا وتسخيرها في إدارة المدرسة متطلباً مهماً وأساسياً لنظام التعليم، فهي تساعد على بناء قاعدة معلوماتية عن كافة أمور المدرسة من معلومات عن الطالب : اسمه وتاريخ ميلاده وعنوانه وعدد الطلاب وحالتهم الصحية والدراسية والاجتماعية وكثافة الفصول، ومعلومات عن المعلمين : أسمائهم وعددهم ومؤهلاتهم، وأيضاً معلومات عن إدارة المدرسة وجميع العاملين بالمدرسة والمباني المدرسية وغيرها .

وهناك ثلاثة أنواع من التكنولوجيا الإدارية ينبغي على إدارة المدرسة أن تتبناها في أنشطتها وممارستها من أجل تحقيق التواصل الفعال داخل المدرسة، وهي تكنولوجيا إدارية عقلية وتظهر في الأساليب الحديثة، مثل إدارة الجودة الشاملة وغيرها، وثالثها تكنولوجيا آلية وتتمثل في الأشياء المادية مثل الحاسبات الآلية وغيرها، وتكامل الأنواع الثلاثة يساعد الإدارة المدرسية على حل معظم المشكلات التي تقابلها .

وتوظيف استخدام التكنولوجيا في إدارة المدرسة له أهمية كبيرة، حيث إن أداء العمل من خلال استخدام التكنولوجيا له مزاياه العديدة من حيث توفير الكثير من المعلومات والوقت والجهد والمال.

ورغم أهمية استخدام التكنولوجيا في عملية الإصلاح الإداري فإنها عملية تواجه تحديات كثيرة مثل كثرة البيانات والمعلومات، تعقد الاتصال، والتناقض بين كثرة المعلومات وبين الحصول على المعلومات الصحيحة التي يتم على أساسها اتخاذ قرارات من ناحية أخرى كما أن نقص المعلومات الإدارية يسبب مشكلات كثيرة للمدرسة .

ويعد استخدام التكنولوجيا في معالجة المعلومات إحدى وظائف الإدارة المتميزة، وهذا المعالجات، إما أن تكون يدوية باستخدام الإنسان أم آلية باستخدام الحاسب الإلكتروني .

وتجدر الإشارة إلى أن قوة التكنولوجيا تكمن في إدارتها وتوظيفها وليس في امتلاكها، حيث إن التكنولوجيا فكر وأداء وحلول للمشكلات، ولكي يتحقق التطوير التكنولوجي لابد من نشره في أسلوب التعليم حيث يصبح طابعاً مميزاً للعملية التعليمية من أجل حل المشكلات من خلال اكتساب خبرات ذاتية وتعليم آلية البحث عن المعلومات .

مما سبق يتبين أن استخدام التكنولوجيا في إدارة المدرسة له أهمية كبيرة، حيث تعمل على توفير الجهد والمال، وتعطي وقتاً أكبر لإدارة المدرسة لكي تؤدي الواجبات المطلوبة منها مثل إقامة علاقات اجتماعية مع المجتمع المحلي وتقويم أداء المعلمين وغيرهم .

٣- الإدارة الإستراتيجية :

تعرف الإدارة الإستراتيجية بأنها: " الإطار العام الذي يتبلور فيه الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية، كما تعرف الإدارة الإستراتيجية بأنها مجموعة القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل للمنظمة بكفاءة وفاعلية، ويتضمن ذلك وضع أو صياغة الإستراتيجية وتطبيقها وتقويمها باعتبارها منهجية أو أسلوب عمل".

وجدير بالذكر أن الإدارة الإستراتيجية تعد ضرورة للمدرسة، لأنها مفتاح العمليات الأخرى في إدارة المدرسة، وتتمثل الإدارة في مديرها، ولذلك يتسم مدير الإدارة الإستراتيجية بالنظر إلى المستقبل، كما يتسم بأنه وثّاب متحفز دائماً للتقدم إلى الأمام .

وهناك متطلبات ينبغي توافرها في الإدارة الإستراتيجية منها توفر نظم للمعلومات تقدم البيانات والمعلومات اللازمة في تطوير المدرسة وكذلك تخطيط إستراتيجي ووضع أهداف وأغراض وسياسات، إضافة إلى مشاركة العاملين بالمدرسة حيث إنها تعني بالعمل الجماعي والتعاوني في كافة نواحي الإدارة وعملياتها .

علاوة على ما سبق تتطلب الإدارة الإستراتيجية في المدرسة توافر العناصر التالية : وضع الإستراتيجية وصياغتها، وتشمل: الرؤية، الرسالة، الأهداف، الخطط، السياسات، وتطبيق الإستراتيجية وتنفيذها، وتشمل: البرامج والمشروعات، والميزانيات، الإجراءات، وأخيراً التقويم والرقابة، ويشمل: تحديد مجالات القياس، وضع معايير للأداء، قياس الأداء وإجراءات التصحيح .

ويتبين مما سبق أن الإدارة الإستراتيجية تعمل على تحديد الاتجاه المستقبلي للمدرسة وتتخذ جميع الإجراءات من تحديد متغيرات بيئة المدرسة والبيئة المحيطة وتخصيص الموارد وغيرها في خطة شاملة من أجل تحقيق الأهداف التي حددت من قبل .

٤- إدارة الجودة الشاملة:

تعني الجودة الشاملة اتجاهاً معاصراً في الإدارة، ونظراً لأهميتها فقد دخلت في كل مناخ الحياة حيث تتضمن تحسيناً وتجويداً في كل مدخلات التعليم ومخرجاته، إضافة إلى أنها توفر معايير ومواصفات في كل مدخلات المدرسة لقياس مدى التحسن فيها من أجل تحقيق الهدف المطلوب في أعلى مستوى ممكن .

وتعرف الجودة الشاملة على أنها :

- منهج يرتكز على إمكانية إيجاد ثقافة تنظيمية لدى المؤسسات التعليمية تجعل رجال الإدارة التعليمية والمعلمين والعاملين والتلاميذ متحمسين لكل ما هو جديد من خلال تحريك مواهبهم وقدراتهم وتشجيع فرق العمل، والمشاركة في اتخذا القرار وتحسين العمليات، بما يضفي تغيراً واضحاً نحو الأفضل لدى خريجي هذه المؤسسات .
- إدارة التعليم الأساسي ككل بالأساليب التي تجعلها تحقق التفوق والتميز في جميع الجوانب المتعلقة بالخدمة التعليمية في تلك المرحلة بالنسبة للطالب، على أن تشمل خلق ثقافة تنظيمية تعتنقها القيادة الواعية بالمؤسسة من أجل تقديم خدمة ذات جودة مرتفعة باتباع أساليب حديثة في إدارة المتعلمين، وخلق إدارة ذاتية على أن لا يكون مفهوم إدارة الجودة الشاملة شعاراً، بل عمل محسوس يحس به كل الأفراد داخل وخارج المؤسسة التعليمة .
- هي فلسفة إدارية تهدف إلى تحقيق التميز في جودة أداء المنشأة ككل من خلال الوفاء باحتياجات العملاء والعاملين .

ويتكون مفهوم إدارة الجودة الشاملة M.Q.T من ثلاث مفردات، هي كالتالي :

- إدارة التنظيم وليس الإشراف .
- الجودة وهي إسعاد العميل .
- الشمولية أي أن كل شخص يكون مشاركاً .

وهناك مجموعة من الأسباب التي أسهمت في زيادة أهمية الجودة التعليمية، ومنها المتغيرات المستمرة والمتسارعة الشاملة في كل مجالات الحياة، مما أدى إلى الحاجة الملحة إلى ضرورة ابتكار أساليب وتقنيات إدارية جديدة لمواجهة آثار تلك المتغيرات، فضلاً عن ثبوت عدم فعالية الأساليب الجزئية في حل مشكلات التعليم، وأهمية وجود حل شامل ومتكامل لتلك المشكلات .

ويمثل مدخل الجودة الشاملة اتجاهاً معاصراً يعمل على تحقيق إدارة متميزة، حيث إن هذا المدخل يحقق تحسين الإنتاجية، تقليل الأخطاء، يساعد على وجود مناخ علمي أفضل، إضافة إلى تنمية مهارات العاملين، وتطوير المهارات القيادية والإدارية لقادة المدرسة، فضلاً عن رؤية واضحة وواعية للمدرسة، والتركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسئوليات علاوة على العمل المستمر من أجل تقليل الفاقد .

كما أن هناك بعض الملامح التي قد تبنى بضرورة تطبيق نظام الجودة الشاملة في المدرسة ومن أهم هذه الملامح الحاجة في المدرسة إلى التكامل والانسجام بين مستوياتها المختلفة (هيئة التدريس، إدارة المدرسة، أولياء الأمور، والطلاب) إضافة إلى ضعف التعاون بين المجتمع المحلي والمدرسة، فضلاً عن حاجة المدرسة إلى مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرار وتدعيم المشروعات، وأيضاً حاجة المجتمع إلى إيجاد السبب من أجل الوصول إلى معرفة حقيقية لتطوير الأداء، علاوة على غموض الأهداف لدى العاملين في المدرسة ومؤسسات التعليم .

كما أن النهضة التعليمية ومواكبة التطورات الحديثة لن تحقق ما تسعى إليه من إنتاج جيل مبدع مبتكر قادر على مسايرة التطورات الحديثة، إلا من خلال عدة محاور، منها:

أولاً- تطوير أداء المعلم:

كان لابد من أن يتحول المعلم المواكب للتغييرات الحديثة إلى مثقف يناصر التغيير وخبير فني مهمته إصلاح سلوك التلاميذ وتعديله، كما أصبحت مهمة المعلم دفع الطلاب إلى إثارة التساؤلات حول المعرفة وليس مجرد اكتسابها، وتشجيعهم على تكوين معرفة جديدة من حولهم، فالمعلم الناجح هو المعلم الفعال الذي تتحدد فعاليته بمستوى أدائه في مختلف المواقف التي يتطلبها عمله، وهو القادر على اختيار البدائل واختيار ما يجعل

تدريسه ناجحا، فالعملية التعليمية هنا تركز على المهارات بدل المحتوى، فالنظرة الحديثة من العولمة للمعلم ترى أن دور المعلم ليس نقل المعرفة فحسب، وإنما تعليم الطلاب نقد المعرفة، والتشجيع على تفسيرها، ومعنى هذا أن التدبر والتفكير والتأويل هي المفاتيح الأساسية لدور المعلم في عصر العولمة، فالصورة التي يطرحها الفكر التربوي للمعلم هي صورة المعلم المتدبر التي تستمد ملامحها من المدرسة النقدية، والقادرة على إعادة قراءة الواقع من حوله،وتقديم رؤية نقدية جديدة لمشكلاته وقضاياه المتغيرة، ولن يكون المعلم كذلك إلا من خلال:

١- الإعداد الجيد والمستمر للمعلمين من أجل التكنولوجيا وتقنياتها واستغلالهم لكَمِّ المعلومات الهائل المتدفق عبر الإنترنت والفضائيات لرفع مستوى العملية التربوية.

٢- عقد ورش عمل مكثفة للمعلمين تمكنهم من استخدام الحاسوب وتوظيفه في العملية التربوية.

٣- إدخال العولمة ومضامينها في المناهج التعليمية كي لا يعيش المعلم والطالب في حالة انفصام عن الواقع.

٤- مؤازرة المعلمين ورفع مستواهم المعيشي.

ثانياً- المناهج التعليمية ومواكبة التغيرات:

المنهج الدراسي الناضج هو الذي يأخذ بعين الاعتبار كل ما يستجد في المجتمع من مواقف ومشكلات وحاجات وأدوات جديدة ينقلها إلى الطلاب في قالب علمي جذاب، وحتى يبقى المنهج متطوراً أو قابلاً للتطور لابد وأن يكون مرناً يسهل تكييفه وتعديله كلما دعت الحاجة.

كما أن على المنهج الدراسي ليكون ناجحاً أن يعمل على:

١- تكوين العقلية المتفتحة التي تؤمن بأهمية التطوير وحتميته ولا تتمسك بالقيم لمجرد أنها ألفته وتعودت عليه.

٢- إعداد القيادات الذكية الواعية لإمداد المجتمع بها في شتى مجالات الحياة وميادينها.

٣- تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من العيش في مجتمع ناهض متغير، وتساعدهم على سرعة التكيف والتوافق مع المجتمع وثقافته المتعددة.

٤- العمل على تكوين أوجه التقدير الملائمة للطلاب، كتقدير أهمية العلم وجهود العلماء باعتبارها من أبرز عوامل التغيير في المجتمعات، وتقدير أهمية التمسك بالقيم الدينية والقيم الاجتماعية السامية.

٥- بناء مناهج تربوية اعتمادا على حاجات الطلاب ورغباتهم، وتراعي خصائص نموهم الجسمي والعاطفي والعقلي، وتتفق مع ميولهم واتجاهاتهم، وليست رغبات المستشارين والمختصين.

٦- بناء مناهج تربوية يشارك فيها المعلمون وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات، وجمعيات وهيئات علمية مقسمة، مناهج تحاول ربط المواد النظرية بالتطبيقية العملية في الحياة جاعلة من البيئة المادية والاجتماعية مصدرا للتعلم.

٧- بناء مناهج تراعي الفروق الفردية، تنطلق من حاجات المعلم وقدراته.

ثالثاً- طرق وأساليب التدريس الحديثة:

لابد أن تتغير طرق وأساليب التدريس لتتواكب مع متغيرات العصر الحديث، فالطرق التقليدية القديمة التي تقوم على الرتابة والتلقين، أصبحت غير مناسبة، ولذلك لابد من:

١- استخدام طرق تدريسية فعالة تساعد الطلاب من خلالها على تفجير الطاقات الإبداعية الابتكارية باستخدام طرق وأساليب متنوعة كأسلوب حل المشكلات وأساليب الاستشارة الفكرية والمحاكاة والخيال العلمي، والربط بين المعارف العامة والمهارات الفنية.

٢- استخدام طرق وأساليب تعليمية وتدريسية تختلف عن الأساليب والطرق الشائعة الآن .

٣- استخدام وسائل تساعد الطلاب على إتقان أكثر من طريقة للتعلم كالتعلم التعاوني، والتعلم الاستكشافي والابتكاري، وتتيح للطلاب القدرة على المبادرة الذاتية للمشاركة الإنتاجية.

٤- استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة كالإنترنت والمناهج الإلكترونية الحديثة.

٥- الاطلاع على أحدث طرق التدريس المستخدمة الآن، وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

رابعاً- المدرسة النموذجية:

وهي المدخل الأساسي لتطوير التعليم إذا ما أردنا أن نصمد في مواجهة عصر العولمة وما بعد الحداثة، فالمدرسة النموذجية هي التي تطبق المناهج العصرية المتطورة التي تتفاعل مع متطلبات العصر بلغته وأدواته وأيضا لا تغفل هذه المناهج احتياجات مجتمعنا وقيمه من خلال استخدام كل الوسائل والأدوات التكنولوجية العصرية الحديثة، ومن أهداف المدرسة النموذجية العصرية:

١- تحقيق مستوى تعليمي متميز في اللغات والعلوم والرياضيات وعلوم البيئة والحاسوب بمفردات تتعامل مع عصر العولمة والمنافسة وسوف تشكل إضافة حقيقية لتطور المجتمع نحو الأفضل.

٢- جذب اهتمامات التلاميذ وتحقيق تفاعلهم مع زيادة دافعيتهم للتعلم بما يفعّل عملية التعلم ويرفع من قيمتها.

٣- كما تقوم هذه المدرسة بإتاحة الفرصة لمن يواجهون صعوبات في التعلم وتنقصهم الدافعية والثقة في النفس للتقدم في التحصيل من خلال ما تقدمه لهم من مصادر الجذب والتشويق.

٤- تهيئة الفرصة أمام التلاميذ الموهوبين لتنمية وصقل مواهبهم وقدراتهم العلمية والأدبية والثقافية والفنية، وتمكن الموهوبين من الانطلاق بقدراتهم في إطار نظم وبرامج تستثمر إمكانياتهم المتميزة وترعاهم لكي يكونوا مبتكرين ومبدعين.

وكل ما سبق سوف يساهم بلا شك في تحقيق أهداف التعليم في المجتمع. والمدرسة النموذجية لابد أن تغير من نظام التعليم التقليدي وتتجه إلى التعليم الإلكتروني.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١- إبراهيم عصمت مطاوع، الإدارة التعليمية في الوطن العربي، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٢- إبراهيم محمد إبراهيم، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع، ورقة عمل ضمن تطور الفكر التربوي، دار الزيتونة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٤م.

٣- أبو بكر حسانين، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٨٢م.

٤- أحمد إبراهيم أحمد : الإدارة التربوية والإشراف الفني بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١.

٥- أحمد إبراهيم أحمد، إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الأسباب والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦- أحمد إبراهيم أحمد، إدارة الأزمة التعليمية، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٧- أحمد إبراهيم أحمد: القصور الإداري في المدارس الواقع والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٨- أحمد إسماعيل أبو حجي، إدارة بيئة التعليم والتعلم، دار الفكر، القاهرة ٢٠٠٠.

٩- أحمد بن محمد العيسى، الدروس الخصوصية تقليد أم خلل في النظام التعليمي، دار المعرفة، دمشق، ٢٠٠٥.

١٠-أحمد صقر عاشور: إصلاح الإدارة الحكومية، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الإسكندرية، ١٩٩٥.

١١-أحمد عبد الباقي بستان وحسن جميل طه: مدخل إلى الإدارة التربوية، الكويت، دار القلم، ط ٢، ١٩٨٩م.

١٢-أحمد علي الصيداوي، "المستقبل في ثلاثة مشاهد"، المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل). جامعة السلطان قابوس: كلية التربية والعلوم الإسلامية.

١٣-أحمد كامل الرشيدي، المشكلات المدرسية المعاصرة، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١م.

١٤-إسماعيل محمد دياب : العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩.

١٥-التوثيق التربوي : وزارة المعارف، العدد ٤٤، ١٤٢١هـ، القاهرة، المجلد (١)، العدد(٢٦)، إبريل.

١٦-الحامد محمد معجب : التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، ط٣، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٦م.

١٧-السيد يسن: العالمية والعولمة، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، يناير ٢٠٠٠م.

١٨-الفرجاني، عبد العظيم: تكنولوجيا المواقف التعليمية، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.

١٩-الموسى عبد الله بن عبد العزيز، استخدام الحاسب الآلي في التعليم، ط٢، الرياض، مكتبة تربية الغد، ٢٠٠١م.

٢٠-الهادي محمد : التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥م.

٢١-الهلال الشربيني الهلالي : القيادة الإستراتيجية من منظور مستقبلي، مجلة مستقبل التربية والتعليم، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد (٩)، العدد (٣١)، أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٢-الوفد البوابة الإلكترونية (مقال: مشاجرات واعتداءات وفوضى عارمة في المدارس) كتب - زكي السعدني ورضا سلامة، ١٩ سبتمبر ٢٠١١ .

٢٣-بهاء شاهين: العولمة والتجارة الإلكترونية رؤية إسلامية، القاهرة، دار النهضة ٢٠٠٠م .

٢٤-جمال محمد الوفا : أهم الأسباب التي تؤدي إلى غياب المعلمين ودور الإدارة في مواجهتها، مجلة كلية التربية ببنها، إبريل ١٩٩٥.

٢٥-حامد عبد السلام زهران، علم نفس النمو والمراهقة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٦-حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة من مشكلات العملية التعليمية، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٧-حسام بدراوي، محسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ب، ت .

٢٨-حسن عبد الباسط أحمد علي الجاويش" برنامج تدريب العاملين في الإدارة المدرسية"، ب.ت .

٢٩- حسين كامل بهاء الدين. التعليم والمستقبل. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧م.

٣٠- حكمت الحلو، مشكلات الأطفال السلوكية في البيت والمدرسة، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط١، ٢٠٠٩م.

٣١- حلقة نقاشية حول مجالس الأمناء وتطوير المدارس بمركز النيل للإعلام ببورسعيد، الاثنين ٢٥ مارس ٢٠١٢ .

٣٢-خالد صالح بلجحزر : مشكلة المباني المدرسية في التعليم العام، بوابة المكتبة، المنهل العلمي للثقافة التربوية، ٢٠١٣م.

٣٣- درية السيد البنا: " تطوير التعليم الثانوي بمصر في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة في محافظة دمياط "، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد (٩)، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٤-رجب بن علي بن عبيد العويس، مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية ماذا، وكيف؟، ١٠- ١٢- ٢٠١٢م.

٣٥-رسمي عبد الملك رستم: معوقات الإدارة التعليمية عن تحقيق أهداف التعليم الأساسي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩١.

٣٦-رضوان أبو الفتوح، وآخرون : المدرس في المدرسة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م .
٣٧-روبرت م .جانييه: أصول تكنولوجيا التعليم، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٠م.
٣٨-ريتشارد باسكال : ترجمة حسن محمد ياسين : فن الإدارة، معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث، الرياض، ب . ت.
٣٩- سالم عويس: اتجاهات الإصلاح في الفكر التربوي المعاصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، الجمعية العلمية لكليات التربية ومعاهدها في الجامعات العربية، كلية التربية، جامعة دمشق، المجلد (٣)، العدد(٢) ، ٢٠٠٥ .
٤٠-سعيد إسماعيل علي: التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨ .
٤١-سليمان بن عبد الرحمن الحقيل : التطبيق التربوي للعلاقات الإنسانية في المجال المدرسي، الرياض، مطابع الشريف، ط ٢، ١٩٩١م .
٤٢-صلاح الدين معوض، التربية وقضايا المجتمع، دار الفكر العربي، المنصورة، أغسطس ٢٠٠١ .
٤٣-صلاح عبد الحميد مصطفى ونجاة عبد الله النابه : الإدارة التربوية مفهومها – نظرياتها – وسائلها، دبي، دار القلم، ١٩٨٦م .
٤٤-صلاح عبد الحميد، التسرب التعليمي، دار الفكر المصري، القاهرة، ٢٠٠٧ .
٤٥-ضياء الدين زاهر: الوظائف الحديثة للإدارة المدرسية، مستقبل التربية العربي، ع (٤)، ١٩٩٥.
٤٦-ضياء الدين زاهر وآخرون : تقويم الإدارة المدرسية في التعليم الأساسي – قسم بحوث الامتحانات، ١٩٩٦.
٤٧-عباس إبراهيم متولي: الضغوط النفسية وعلاقتها بالجنس وبعض سمات الشخصية للمعلم، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠ .
٤٨- عبد الرحمن الشلاش : المدرسة الابتدائية في المملكة العربية السعودية (نشأتها – تطورها – مستقبلها) ،الرياض ،مكتبة الرشد، ٢٠٠٦م.

٤٩-عبد العزيز محمد الحر: مشروع الإستراتيجية التربوية لدولة قطر، الدوحة، إبريل ٢٠٠٠.

٥٠- عبد الغني عبود : إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩

٥١-عبد الله العقيل : سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م.

٥٢-عبد المؤمن فرج الفقي: الإدارة المدرسية المعاصرة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٤م .

٥٣-عبد المنعم محمد عثمان: مشروع الوثيقة الرئيسية، المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية، الدوحة، ٢٠٠٢م .

٥٤-علي الشوبكي، المدرسة والتربية وإدارة الصفوف، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٧.

٥٥-علي محمد الخياط، أحمد كامل العجمي: أثر استخدام تكنولوجيا التعليم على تنمية مهارات التحصيل لدى طلاب المدرسة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠٠١م.

٥٦-علي نبيل: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١م .

٥٧-فؤاد علي العاجز :"مهام مدير المدرسة كقائد تربوي"، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي بعنوان الإدارة التربوية في فلسطين الواقع والطموح، ١٩٩٨م.

٥٨-فاروق فهمي: الوجه الآخر للعولمة المنظومية وتحديات الحاضر والمستقبل، دار الحريري للطباعة.

٥٩-فايز بن عبد الله السويد، ظاهرة الدروس الخصوصية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٧ .

٦٠-فهد إبراهيم الحبيب: مسئوليات وواجبات مدير المدرسة في ضوء الأنماط المختلفة للإدارة المدرسية، دراسات تربوية، مصر، عدد ٢٦، ١٩٩٣ .

٦١-قطيط غسان: الحاسوب وطرق التدريس والتقويم، عمان، دار الثقافة، ٢٠٠٩م.
٦٢-كايد محمد سلامة : الصعوبات التي تواجه المعلم وتحول دون فعالية التدريس، مجلة كلية التربية ع (١) جامعة الإمارات.
٦٣-لمياء محمد أحمد السيد : العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
٦٤-مارلين تادرس: استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم مع تركيز خاص على التحديات في مصر والشرق الأوسط، القاهرة، مركز مجتمع المعرفة ،٢٠٠٩م.
٦٥-مايكل فولان : عرض القيادة في ظل ثقافة التغيير، تحليل أحمد عبد الفتاح الزكي، المجلة العلمية بكلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، العدد (٤٧)، يناير ٢٠٠٥.
٦٦-مجدي عزيز إبراهيم : التربية والعولمة، القاهرة ، عالم الكتب ٢٠٠٨ .
٦٧-محسن أحمد الخضيري : العولمة مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة، الحي السابع، مدينة نصر، ٢٠٠٠م.
٦٨-محمد أحمد كريم وآخرون: إدارة المدرسة الابتدائية، مطبعة الجمهورية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
٦٩-محمد زياد حمدان، الدروس الخصوصية مفهومها وممارساتها وعلاج مشكلاتها، دار التربية الحديثة، عمان، ١٤٠٦.
٧٠-محمد سلامة غباري، مداخل الخدمة الاجتماعية المدرسية، الإسكندرية، دار الوفاء الطباعة والنشر، ٢٠٠٩ م .
٧١-محمد عثمان أحمد الجعلي، مهدي محمد أصيل : تسيب العاملين، المنظمة العربية للعلوم، إدارة البحوث والدراسات، عمان، ١٩٨٥ .
٧٢-مسلم، جمال كامل: معوقات تطبيق كتاب التكنولوجيا للصف السادس الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٢م.
٧٣-نادية يوسف كمال: نحو تربية أخلاقية فاعلية في المدرسة، مجلة التربية الأخلاقية، المشروع القومي للتربية الأخلاقية، السنة (٣)، العدد (٥)، ٢٠٠٥ .

٧٤-ناصر بن عبد العزيز الداود، أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، الرياض، ب.ت.

٧٥-نبيل أحمد عامر صبيح : التنظيم البيروقراطي في الإدارة التعليمية، الأصول التاريخية السيكولوجية، بحث مقدم من مؤتمر الديمقراطية والتعليم، ٢ - ٥ إبريل ١٩٨٥، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٤.

٧٦-نسيبة المرعشلي، علاقة تقنيات الاتصال والمعلومات بالقيم التربوية لدى طلاب المدارس الثانوية، رسالة دكتوراه في التربية، جامعة دمشق، كلية التربية،٢٠٠٥.

٧٧-نواف كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط ٤، دار الثقافة والنشر، عمان، ١٩٩٥.

٧٨-هدى عبد الحميد برادة، التأخر الدراسي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤ .

٧٩-وزارة التربية والتعليم : ٢٠ عاماً من عطاء رئيس مستنير مبارك والتعليم ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم.

٨٠-وزارة التربية والتعليم : تجديد كفايات المعلم وأدواره في عصر الاقتصاد المعرفي، منتدى التعليم في أردن المستقبل، نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن، عمان، ٢٠٠٢م.

٨١-وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومي، إنجازات التعليم في ٣ أعوام، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤.

٨٢-وزارة المعارف : القواعد التنظيمية لمدارس التعليم العام، ١٤٢٠هـ .

٨٣-وهف بن علي القحطاني : العوامل المدرسية المؤدية إلى قصور أداء المعلمين في المدارس الابتدائية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٩هـ .

٨٤-يسري مصطفى السيد، رؤية حول مجالس الأمناء والآباء في تطوير العملية التعليمية للوصول إلى الجودة والاعتماد، مجلة كلية التربية ببنها، جامعة بنها، ٢٠٠٨م.

ثانياً- المراجع الأجنبية ومواقع الإنترنت:

85- Aamidor, S. and Spicker, H. "Promise for the Future: Gifted Education in Rural Communities". Rural-Special-Education-Quarterly, Vol. 14, No. 2, 1995, pp. 39-46

86- http://forum.mn66.com/t278581.html#ixzz2F9pDP9Uo

منتدى نادي حواء ركن العائلة (مقال: الدراسة والفوضى وخطر التسيب من المدارس). ١٨ سبتمبر.٢٠١١ الأحد ١١:٢٧ GMT نسرين سليمان.

87- http://forums.banatmodern.com/showthread.php?t=13090

منتدى عالم المرأة : (موضوع كيفية علاج ابنك من الفوضى والإهمال).

88- http://www.amanaedu.gov.ye/index.php?q=node/301.

89- www.esh4gaz.net/vb/showthread.php?t=736

مقال: فوضى تغزو المدارس: بقلم سلوى الجسار ١٥/ ١٢/ ٢٠١٢ ١٢:٢٦، ثقافة "أغلبية" الفوضى تغزو المدارس.

100- http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=240956

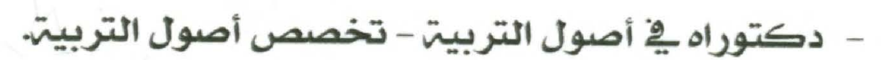
مديحة النحراوي، الأهرام اليومي، رئيس هيئة تعليم الكبار: "العهد والمخازن" سبب الفوضى بالمدارس.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع	٢٠١٤/٢٦٠٢
I.S.B.N الترقيم الدولي	978-977-10-2940-3

المؤلف



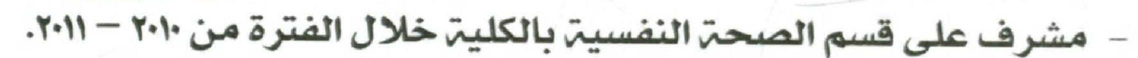
- دكتوراه في أصول التربية - تخصص أصول التربية.



- أستاذ أصول التربية - كلية التربية- جامعة أسوان.



- وكيل كلية التربية بأسوان في الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٣.



- مشرف على قسم الصحة النفسية بالكلية خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١١.
- عميد كلية التربية النوعية بأسوان من عام ٢٠١٣.
- مستشار تعليمي لمدير إدارة تعليم البنات بحوطة بني تميم بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٢.
- شارك في ورشة عمل بمدينة ليبزج بدولة ألمانيا وحاصل على شهادات تقدير خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/١ حتى ٢٠٠٩/٥/١٨.
- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية داخل جمهورية مصر العربية وفي المملكة العربية السعودية.
- منسق مشروع بحوث الفصل بين كلية التربية بأسوان ومعهد الشرق الأوسط للدراسات العليا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الإدارة المدرسية في عصر العولمة

I.S.B.N.978-977-10-2940-3

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر

دار الكتاب الحديث

